اقرأ

فؤاد صرّوف

مذبح المريخ

مطبعة المعارف ومكتبتها بمصر

مذبح المريخ

فؤاد صرّوف

مذبح المريخ

٣ **اقرأ**

تصدرها مطبعة المعارف ومكتبتها بمصر
بمعاونة الدكتور طه حسين بك وأنطون الجميل بك
وعباس محمود العقاد وفؤاد صرّوف

الفصل الأول

الحرب والحضارة

١ — هل توطد أركان السلام ؟
٢ — هل تقضى الحرب على الحضارة ؟
٣ - ما لباب الحضارة ؟
٤ — ما خير قالب اجتماعي يفرغ فيه هذا اللباب ؟
٥ — ما الواجب على المفكر فى هذا الصراع ؟

— ١ —

. أمقضيٌّ على البشرية بأن تقدِّم كلَّ ربع قرنٍ من الزمان أو نحوه قرباناً من دمها وذخرها على مذبح المريخ (إله الحرب عند قدماء الرومان) ؟ ألا يأخذك العجب والسخط معاً — عندما تقلب الطرف فى أنباء الميادين ، فإذا عشرات من الألوف من زهرة الأبناء تقضى في ساحات الوغى ، وقد يكون بينها شكسبير آخر ، أو جليليو جديد ، أو أفلاطون يعيد عهد أفلاطون

الجمهورية والمحاورات ؟ وعندما تقرأ فى الصحف عن شعوب تتضور جوعاً ، وعن دور تنهار على سكانها ومشافٍ على الجرحى والمرضى وهم لاصقون بأسرتهم ، وعن المعابد والناس سُجَّدٌ فيها ، وعن المدارس ودور الكتب والآثار ؟ وعندما تجلس والقلم بيدك والورق أمامك ، تحسب حساب ما يبدد جزافاً من مال الناس وثمرة تعبهم ووليد فكرهم وإبداعهم ، دخاناً مذروًّا فى الهواء ، أو شظايا قنابل متناثرة على الأرض ، أو حطام سفنٍ فى قيعان البحار ؟ كيف يسمح هذا الإنسان الذى نفذ إلى قلب الذرّة فقاس أفلاكها ووزن شحنتها ، وأخذ يطلق الطاقة الكامنة بين جسيماتها ، هذا الإنسان الذى جاس خلال رحاب الفضاء ، فعرف أبعاد النجوم وسرّ ضوئها ، واستنبأ الضوء أخبار المجرات العظام وخفايا تركيبها ، وأدوار نشوئها ، هذا الإنسان الذى سخر الأثير ولجم الكهربية وامتطى الهواء ، الإنسان الذي بدأ ينفذ إلى أسرار العقلين الواعى والباطن ، ويسيطر على بواعث المرض وعوامل الوراثة — كيف يسمح هذا الإنسان بهذا الدمار يستفحل ويعمّ ، فيعرّض أعظم ما يفاخر به ويحنو عليه ، للخراب ، مع أن جزءًا

يسيراً من الجهد والمال اللازمين للحرب ومواصلتها ، يكفي لغلبة الفاقة والقضاء على المرض وردِّ آفاق الجهل ؟ أمقضىٌّ على البشرية كل ربع قرنٍ من الزمان أو نحوه أن تتقدم وقربانها بيدها تضعه على مذبح المريخ ؟

إذا استنبأنا رجال الفكر الحديث جوابهم عن هذه الأسئلة ، أجابنا مؤلف « انحطاط الغرب » كما أجاب قبيل وفاته من سنوات : إن السلام رغبة والحرب حقيقة واقعة ، ولكن التاريخ البشرى لم يحقق رغبات الإنسان ومثله العليا . فالحياة بين طوائف الناس والحيوان معركة . إنها بين طوائف الناس معركة بين الأفراد والطبقات والشعوب والدول ، وذلك متوقف على طبيعة الحرب ، وهل هى تجارية أو اجتماعية أو سياسية . هى معركة في سبيل القوة أو الربح أو العدل أو المساواة . فإذا خابت شتى الوسائل التى يتوسل بها الإنسان إلى أحد هذه الأغراض لجأ إلى القوة . ومن دلائل الشؤم إن الشعوب البيض هى الشعوب التى تتحدث بالسلام الآن ، لا الشعوب الملونة . فإذا قصر هذا الحديث على أفراد المفكرين والمثاليين ، فليس فى ذلك ضررٌ ما . لأن هذا كان شأنهم فى جميع العصور

السابقة . ولكن متى نزعت الأمم إلى السلام ، كان ذلك دليلاً على الضعف والإنحطاط . فالشعوب القوية التى لم يغلب عليها اللين وتأخذها السفسطة ، لا تميل هذا الميل ، ولا تنزع هذه النزعة . فالنزوع إلى السلام تسليم للمستقبل ، لأن النزعة السلمية المثالية تعنى الاستقرار النهائى ، وهو حالة مناقضة لمعنى الحياة نفسه . وإذن فلا بد من الحروب ما زال هناك ارتقاء إنسانى ، لأن النزعة السلمية معناها التسليم بإدارة شؤون العالم ، للذين لا ينزعون إلى السلام ، ولابد أن يبقى السلام مثالاً أعلى ، والحرب حقيقةً واقعة ، فإذا عزمت الشعوب البيض ألاّ تتولى بعد الآن زعامة الحضارة فالشعوب الملونة تفعل ذلك ، ويصبح زعماؤها حكام العالم .

وقلما تجد بين رجال الفكر الحديث من يوافق شپنجلر على رأيه هذا موافقه تامة ، ولا سيما بين الذين توفروا على دراسة ما يقال عن البواعث الفطرية والعقلية والاقتصادية التى تبعث على الحرب .

فالسنيور مدرياجا وهو أحد أحرار الأسبان يرى أن السلام العالمي الدائم كالسلام القومى الدائم لاهو متعذر أصلاً ، ولاممكن أصلاً ، إذا أريد به فترات طويلة من الزمن ينتفى فيها العنف

فى تقرير شؤون البشر . و بعض الأمم الـكبيرة ، تمتع بسلام قومى خلال فترات طويلة من تاريخه . فالولايات المتحدة الأميركية ، تمتعت بهذا السلام من أيام لنكن . وليس ثمة حائل ما لا يمكن تخطيه ، أو عقبة ما لا يمكن تذليلها فى السعى إلى تحقيق حالة من العلاقات بين طائفة من دول العالم ، تشبه حالة العلاقة بين الولايات الثمانى والأربعين فى جمهورية الولايات المتحدة الأميركية .

والسلام هو اتفاق إرادات متعددة . و إذن فإرادات الدول الستين أو نحوها من دول العالم اليوم (كان القول قبل نشوب الحرب في سنة ١٩٣٩) يجب أن تتفق لـكى تفوز بالسلام . ولا يكفى أن تسلم جميعها بقانون دولى واحد ، مع أن هـذا التسليم أمنية تحدى إليها الركائب . واتفاق الإرادات يقتضى شيئاً أكثر من الاتفاق فى أساليب السلوك . إنه يقتضى اتفاقاً في الأغراض . ولـكن كل أمة من الأمم تتخذ من أغراضها القومية الأغراض العليا التى تأتمُّ بها . فالسلام لا بد أن يبقى متعذراً إلى أن تتخلى الأمم عن هذه الأغراض الخاصة فى سبيل الغرض الوحيد الجدير بتضافر الإرادات القومية المتعددة على

تحقيقه ، وهو تنظيم العالم تنظيماً معقولاً يجعله مثوى ومقرًّا جديراً بالإنسان .

إن الوطنية القومية مهدت السبيل للسلام القومى فى الأمم ، وليس هناك من سبيل إلى السلام العالمى إلاّ بتعزيز الوطنية العالمية ، ولـكن الوطنية العالمية لاتدرك باضعاف الوطنية القومية وإخمادها ، بل بتطهيرها والتسامى بها .فالعالم هو وطن الأوطان . وهذه هى الحقيقة التى يجب أن ندركها .

وينظر جونماينرد كاينز الاقتصادى البريطانى الـكبير إلى المسألة من ناجيتها العملية ، فيذهب إلى أن توطيد أركان السلام يقتضى أمرين : أما الأول فأن تتضافر جميع الأمم التى ترغب رغبة أكيدة فى المحافظة عليه ، والثانى أن يظهر تضافرها فى مظهر قوى يجعل خطر محاربتها خطراً حقيقيًّا فلا يتعرّض له إلا أحمق أو مغامر . ومن هنا يرى أن الأركان التى نهضت عليها جامعة الأمم كانت قائمة على فرضٍ خاطىء ، وهو أن جميع الأمم ترغب فى السلام والعدل على السواء ، ولذلك كان غرضها منذ نشأتها أن تضم فى نطاقها جميع الأمم ، لا الأمم الراغبة رغبة صادقة فيهما فقط . وإذن فكل هيئة من هذا القبيل يجب أن تضم

الأمم الراغبة فى السلام دون غيرها . وعنده أن الكلام فى نزع السلاح نزعاً عامًّا عبث ، بل على الضد من ذلك يجب على جماعة الأمم التى ترغب فى السلام أن تكون — إن كان ذلك ميسوراً — أقوى من الناحيتين العسكرية والإقتصادية من جماعة الدول المعتدية ، أو التى يحتمل أن تعتدى على غيرها . أى أن كاينز يريد أن يحيط مبدأ « السلامة المشتركة » بكل ما يجعله حقيقة حية فعالة .

أما هاڤلوك إلس البيولوجى والاجتماعى البريطانى ، فكان لا يشك مطلقاً فى أن السلام العالمى الدائم مستطاع وأنه يتحقق متى صحت المشيئة التى ترغب فيه رغبة صادقة . فليس ثمة حرب بين الحيوانات القريبة من الانسان وليس هناك دليل على وجود حرب فى تاريخ الانسان البدائى .

وقد عرض يعقوب صروف لمثل هـذه الناحية من أصول الحرب فقال قبل خمس وثلاثين سنة : « يقول أنصار الحرب إن تنازع البقاء ناموس عام ولا بد منه لبقاء الأصلح وارتقاء النوع . وهذا التنازع قائم بالحرب والحرب أساسه ووسيلته وأن أمم الأرض كأسماك البحر وأشجار البر تتنازع البقاء و يبقى أصلحها فى

هذا الجهاد . والتنازع ناموس طبيعى لا يمكن نقضه . ولـكن إذا أنعم الباحث نظره فيه وجد أنه ليس لازماً بين الإنسان وأخيه الإنسان ، بل بين الإنسان والطبيعة . ووجد أيضاً أن فى الطبيعة ناموساً آخر لازماً لارتقاء النوع مثل ناموس التنازع وهو ناموس التعاون . وهذا الناموس أرقى من ناموس التنازع ، لأنه من لوازم الأحياء العليا وقد كان له اليد الطولى فى ارتقائها ولا سيما فى إرتقاء الإنسان . وكل تنازع يمنع هـذا التعاون لا تكون نتيجته إلا الانحطاط . والحروب لا تثار لاسترداد حق مهضوم ولا مساعدة الطبيعة على بقاء الأصلح . ولـكنها الأهواء مثل حب السيادة وحب الكسب وحب المجد . . . والانسان غير مكلف أن يثير الحرب لكى يقتل من لا يستحق البقاء من نوع الانسان ... ولا سيما أن الذين يقتلون هم النقاية لا النفاية »

وعند هافلوك إلس أنه من المحتمل أن الحرب كانت فى الماضى مفيدة فى تعزيز روح النظام الاجتماعى والتعاونى ، فكانت عاملاً من عوامل الارتقاء الإنسانى ، ولكنها غدت اليوم فى رأى معظم الشعوب ، لا ضرورة لها. بل أصبحت وهى مبعث ضرر عظيم . حتى الدولة المنتصرة فى الحرب قلما تفوز بضمان

السلامة التى فى سبيلها خاضت معمعة الكفاح .

ونورمن أنجل وقف معظم حياته وتآليفه على إقامة الدليل على أن الدولة المنتصرة خاسرة من الناحية المادية كالدولة المغلوبة . وقال الأسقف انج وهو أشهر قسّ فيلسوف معاصر : إن الحرب العالمية الماضية كانت حرباً أهلية عالمية ، بين أمم تشترك فى ثقافة واحدة وليس بينها فوارق لا تمكن تسويتها، فكانت نكبة على جميع الأمم التى خاضت غمارها . فعود إلى حرب من قبيلها يزجُّ أوربا فى عصر مظلم كالعصر الذى اعترض ارتقاء الحضارة بين سنة ٥٠٠ م وسنة ١١٠٠ م . ولا ريب فى أنه إذا نشبت ، فكل من يملك شيئاً سيخسره غالباً كان أم مغلوباً .

ونظرة مسز فرنكلن روزفلت عملية خالصة تمليها نزعتها الإنسانية العالية . فهى تقول : إن السلام العالمى الدائم مستطاع ولكنه لا يصبح محتملاً إلاّ إذا أدركت أمم العالم أن حفظ الذات يقتضى التنظيم فى سبيل السلام لا فى سبيل الحرب . ولا يحق لنا أن نتوقع عقد معاهدات راسخة على الدهر . لأن التحوُّل مركّب فى طبيعة الاجتماع . فلا بدَّ من أن نجد أساساً يتيح لممثلى الأمم ، الاجتماع والبحث وتحكيم العقل ، فى هدوء وروية ،

للتوفيق بين الأواصر التى تربط الأمم ، وفقاً لوجوه التحوّل الطارئة على العالم المتغيّر والحاجات الناشئة عنها .

أما ولز فينذر الإنسان بمصيرٍ كمصير أصناف الحيوانات البائدة ، إذا هو لم يتعلّم تنظيم السلام . وأما لن يوتانج الفيلسوف الصينى المعاصر فقد قال حوالى سنة ١٩٣٦ : إن أوربا لا تتعلم ولا تستخرج العبرة إلاّ إذا مُنيت بنكبةٍ أعظم هولاً من نكبة الحرب الكبرى (العالميــة الأولى) . وقد نحا لن يوتانج نحو أفلاطون إذ قال : إن السلام الدائم لا يغدو مستطاعاً إلاّ متى أصبح للمفكرين نصيب أوفر فى توجيه سياسات الأمم ، وأُنشئت رابطة أخاء للأور بيين الصالحين الذين يقدِّمون العدل على الوطن.

ومع تعدُّد الآراء فى هذا الموضوع الخطير يكاد يكون هناك إجماعٌ بين علماء العصر فى هذه الأيام على أن الحضارة الحديثة لا تنطوى على قوى لا تردُّ ، تدفع البشر دفعاً إلى مذبح المريخ كلَّ فترة قصيرة من الزمان ، ما لم ينحدر البشر إلى همجية لا يحقُّ لأحد أن يتوقعها الآن برغم نوائب الحرب . فالحرب فى نظر الاقتصاديين منهم لا تجدى جدوى ماليــة ، لا على الغالب ولا على المغلوب . وضغط السكان بحسب ما هو معروف

من اتجاه معدَّل المواليد والوفيات ، لا يكفى فى نظر الاجتماعيين لتسويغ الحرب . والنزاع على موارد الخامات ، لا يجب أن يكون باعثاً على الحَرب ، إذا صفت النية وأُحسن التوزيع . فموارد الأرض نفسها وآيات الصناعة الحديثة ، تكفى جميع الشعوب وتفى بحاجتها . وعلماء الطبيعة البيولوجية لا يقرُّون وجود غريزة تدفع إلى الحرب ، أو تجعل الحرب أمراً لا مفرَّ منهُ . فالاعتداء فى المرء يتلون بلون بيئته . فعندما كانت البيئة الإجتماعية تبيح المبارزة كان الجبان يقدم عليها ، وعند ما حكمت البيئه الإجتماعية بأن المبارزة شرٌّ اجتماعىٌّ أصبح أشدُّ الناس ميلاً إلى العدوان يسعى إلى حسم الخلاف بالتحابّ أو عن طريق المحاكم . وعلماء النفس والتربية يذهبون إلى أنه فى الوسع السيطرة على الانفعالات والتحكم فيها والتسامى بها . وهذه الطائفة من العلماء تذهب إلى أن المربِّين متأهبون للذهاب إلى مدارس الأمم المغلوبة ، وإخراج جيلٍ بعد سنوات ، يؤمن بتفضيل النظام الدمقراطى ومزاياهُ فى تنظيم الاجتماع البشرى على النظم الأخرى . فالعلماء مجمعون أو فى حكم المجمعين على أن عالَماً بغير حَرب مستطاع ، وأن هذه الحرب يصحُّ حقًّا أن تكون آخر الحروب ، على أن

تكون الرغبة فى جعلها كذلك رغبة صادقة ، وعلى أن يستند أقطاب الأمم إلى ما كشفه البحث الحديث عن طبائع البشر وطبائع منشآتهم فى تحقيق هذا الغرض الأسمى .

— ٢ —

هل تقضى الحرب على الحضارة ؟

لا بدَّ من التسليم بأنّ ذلك الجانبَ من حضارتنا الممثَّل فى الآثار الفنية التى لا تقوَّم بمال من مبان وتماثيل وصور وغيرها معرّض للدمار . وقد دمِّرت طائفة غير يسيرة منهُ . فأوربا حافلة بهذهِ البدائع . ودولها المتحاربة تملك ألوفاً من الطائرات ! ومهما تكن وسائل الدفاع ضدّ الطائرات متقنة محكمة فلا ريب فى أن قائد السرب المهاجم المستعد للتضحية ببعض طائراتهِ ورجالها يستطيع أن يبلغ هدفهُ . وفى وسع حملةٍ من هذا القبيل أن تدمِّر جامعةً من الجامعات العريقة ومستودعاً من أنفس مستودعات العلم والفلسفة والأدب فى تاريخ البشر . وإن قنبلة واحدة تستطيع أن تدكّ كنيسة من تلك الكنائس التى تتجلّى فيها روائع فنون البناء والنقش فيمضى الناس جيلاً بعد جيلٍ يتحسّرون

على ضياعها . وليس فى النصف الغربى من أوربا منطقة لا تجد فيها مقرًّا لآيات العبقرية الفنية . وقد دمِّرت فى لندن مئات من الكنائس والمبانى العريقة . وقد خرِّبت فى وارسو وروتردام وبلغراد أحياء كاملة . ولما كانت هذه الحرب حرباً كلية ، فإن معظم مصانع الدول المحاربة حوِّل إلى الإنتاج الحربى فغدا بحكم هذا التحويل هدفاً حربيًّا مشروعاً . وكل مصنع أو كلُّ مرفاء يدمَّر أو يصاب ، يمثل جهداً إنسانيًّا مضيَّعاً . وبحكم قواعد الحرب الكلية تعمد الجيوش المتقهقرة ، التى وطَّنت النية على الكفاح ، إلى تخريب ما تخلِّفهُ وراءها فى أرضها ولو كان من أعز مقتنياتها القومية .

وإذا كان القصد بعبارة «تدمير الحضارة» انتهاء دور من أدوار الحضارة فالتدمير لا مفرّ منهُ . لأننا بلا ريب نواجه عهداً جديداً فى الثقافة الإنسانية . فالحربُ العالمية الأولى جاءت حدًّا لقرن استتبَّ فيهِ النظام بوجهٍ عام بعد النزاع الطويل الذى منيت بهِ أوربا فى عهد نبوليون ، ونهايةً للتقدم المطرد فى انتشار الحكم الدامقراطى فى أنحاء الأرض ، وكانت مستهلّ عهد سمتهُ التراخى الأدبى والفوضى السياسية والاضطراب الاقتصادى

والاضطهاد الدينى والعنصرى . ولو قال أحدٌ لسكان أوربا فى سنة ١٩٠٠ أن هذا هو مصيرهم فى سنة ١٩٣٠ لأبوا تصديقهُ ولرموهُ بالجهل والتهويل و بأنهُ بوم ينعق . فالثورة الفرنسية تلاها عصر الرشد والحرب العالمية الأولى تلاها — على قول الآن نفنز أستاذ التاريخ الحديث فى جامعة كولومبيا — عصر الطيش والتهوُّر ولا مفرّ من أن تضيف الحرب العالمية الثانية — إذا طالت — صفحات مظلمة أخرى إلى كتاب الفوضى .

هذان النضالان العظيمان ، الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانيـة قد يصفهما مؤرخو المستقبل بأنهما بداءة حرب الثلاثين فى القرن العشرين وختامها . لأن القتـال لم يقف يوماً واحداً منذ ما نشبت الحرب الأولى سنة ١٩١٤ ، ولا بدَّ أن يفرضا على البشر قلب صفحة جديدة بل بدء فصل جديد فى سفر تاريخهم وحضارتهم . إنهما يعنيان نهاية حضارة و بزوغ أخرى . أما ما تكون صفات هذه الحضارة البازغة وخواصُّها فالمستقبل غير البعيد كفيل بتوضيحهِ .

ولكن لا يتعين علينا أنْ نسلِّم بأن القول « بتدمير الحضارة » يجب أن يؤخذ بمعناهُ الحرفى . فالحضارة نبات قوىٌّ متعددٌ الجذور

متشعب الفروع ، ولا يحتمل اقتلاع جميع جذوره وسقوط كل ورقة وانهصار كلّ غصن مرةً واحدة مهما تكن الكارثةُ التى يصاب بها . و إذا كانت الحضارة قد عاشت بعد تدمير أثينا واجتياح البرابرة لروما ، وظلام القرون الوسطى والنزاعات الدينية والملكية فى العصور التى تلتها ، فالغالب أنها تستطيع أن تعيش بعد أن تمنى بحربين عالميتين ، و إن كان الفتك والتخريب فيهما أشدُّ من كل ما سبق لهُ ذكر فى التاريخ .

الإنسان وريث جميع العصور السابقة . ومن المتعذر أن يُدمَّرَ هذا الإرث لأنهُ منتشر فى كل مكان تقريباً . فالأفكار قد أزهرت على كل ساحل والمكتبات والمتحفات والمجموعات العلمية والفنية قد أنشئت ورُعيت فى كل قطر ، والذكاء الإنسانى ينتشر بالمطبعة وأسباب المخاطبات على اختلافها حتى يستحيل على أحد أن يمنع انتقالهُ من أرض وانغراسهُ فى أخرى . ولو حرقت طائفة من المكتبات ، كما حرقت مكتبة جامعة لوفان ، لما خسر العالم إلاَّ قطرة من بحر الكتب والمؤلفات المخزونة فى جميع معاهد الأرض ، و إن كانت هذه القطرة غايةً فى النفاسة وقد لا تعوَّض .

فالخطر الذى تتعرَّض لهُ الحضارة ليس خطر تدميرها الكلى

وانهيارها ولكنهُ خطر إصابتها بالكساح أجيالاً متعددة من جرّاء الحرب . لأنهُ إذا طالت الحرب فالغالب أن تكون نهايتها باعثاً على استهلال عصر حديدى مادى فى حياة الأمم . لأن الحرب بتدميرها أسـباب الثقافة — والعبقرية فى طليعتها — لا بدّ أن تقسر الإنسان على الارتداد إلى نمط مادى من الحياة فيعيش وهو أقرب إلى الجذور منـهُ إلى الفروع والأفنان . وقد مَضَت ثلاث سنوات أو تزيد والدول المتحاربة مخضعة كلّ ناحية من نواحى حياتها لضرورة الحرب . فمصانع السلام تزهر ، ومصانع الأفكار تذوى . إذ ما قيمة الأدب وهو الذى كان الصلة الأولى بين الأمم ومبدِّد التعصب ، وما قيمة الفلسفة وهى التى كانت دائماً المأوى الأعلى لتأسية النفس ورفعها ، وما قيمة العلم المحض وهو الذى كان خادم التقدم ورائدهُ ، ما قيمتها جميعاً فى نظر أمم تناضل فى سبيل الكيان ؟ هل تعدو كونهـا ترفاً يمكن إغفالهُ الآن ؟ وقد تبقى هذه الأشياء من قبيل الترف عند انتهاء الحرب و بعيدَهُ . لأن المشكلات التى ينتظر أن تواجهها الأمم حينئذٍ لن تكون اتاحة آيات الموسيقى والفن والمتعة الفكرية للجماهير ، فى المقام الأول ، بل تعمير ما دمّر وتوفير أسباب المأكل والملبس

والمأوى والعلاج . ذلك بأن البشر سيجدون أنهم مضطرون بحكم عواقب الحرب ، إلى العناية بأصول المعاش لا بفروعهِ ، و بجذور الحياة لا بورقها وزهرها .

ومن غير المحتمل أن تنجو أمةٌ من آثار هذا الاضطراب

وليس المرء فى حاجة إلى الخيال الوثاب لكى يتصوّر ما ينتظر أن تحدثه الحرب فى نسيج المدنية من التمزيق وفى صرحها من الشروخ . وقد قدَّر اقتصاديو معهد كارنجى الأميركى أن الحرب العالمية الأولى اقتضت خسارة ألوف الملايين من الدولارات . ها هى ذى المدن التى دكَّت ومناطق الريف التى اجتيحت والسفن التى هوت إلى قعر اليم ، يمكن احصاؤها ومعرفة قيمتها المالية . أما عدد الذين قتلوا ودفنوا أو شوّهوا وأصيبوا بالعجز عن العمل فملايين كثيرة .

حتى الخسارة التى منيت بها الشعوب فى عقول الذين فقدتهم وتدريبهم الفنى والصناعى يمكن تقديرها . فانكلترا خسرت فى الأشهر الأولى من الحرب العالمية الأولى روپرت بروك الشاعر ، والبلدان المحاربة الأخرى فقدت بغير شك نفراً غير يسير على مثاله ، ونحن نعلم أن الكاتب هو رو يل استطاع أن

يملأ أعمدة على أعمدة من مجلة « الاتلنتيك منثلى » بأسماء العلماء والمفكرين من بريطانيا وفرنسا وألمانيا ، الذين فقدوا فى الحرب الماضية . وهذا التبذير فى المواهب استمرّ أربع سنوات فذهبت زهرة رجولة أوربا وذكائها طعمة النيران .

ولكن المرء فى حاجة حتماً إلى الخيال الوثّاب ، لكى يتصوّر حضارة المستقبل لولا هذه الخسارة وهذا التبذير ، وعليه أن يقتحم بعين الخيال مستقبلاً مضيّعاً لكى يتصور الانتصارات العظيمة فى ميدان الاجتماع البشرى لو أطرد التقدم ولم تبذّر المواهب . ولعلهُ يرجع القهقرى بخياله فيتصوّر حرباً مدمرة من قبيل الحرب الحالية ، ناشبة فى الفترة الواقعة بين سنة ١٨٤٠ و ١٨٤٥ إذن لكان من المحتمل أن تفقد انكلترا فى هذه الحرب دكنز وثاكرى وبروننج وجلادستون وسبنسر وهكسلى وبسيمر . ولا يستبعد أن مصير داروين فيها كان يحتمل أن يكون كمصير موزلى (١) ومصرع تنيسون كمصرع روپرت بروك . ولكان من المحتمل أن تفقد فرنسا هوجو وده موسيه

(١) من أعظم علماء الطبيعة الحديثة وقد قتلته رصاصة عابرة فى خندق يشبه جزيرة جاليبولى فى الحرب العالمية الأولى .

وسانت بوف ورينان وفلوبير وباستور . وألمانيا وروسيا ڤاجنر وجوجول وغيرهم كثير . وبعد هذا أفتستطيع أن تتصور حالة العصر الفكتورى فى انكلترا ، من ناحيتى العلم والأدب ، لو ذهب ربع شبابه طعماً لنيران الحرب ، أو مآسى فرنسا وألمانيا فى القرن التاسع عشر لو سيق احداثهما إلى المجزرة ؟

ولا تقتصر الحضارة على الذين يموتون فى الميدان بل تشمل أولادهم وحفدتهم . وأنت تعلم قيمة الوراثة العقلية فى تاريخ الحضارة . ولا تقف المصيبة عند حدّ الحقائق التى كان يحتمل أن يكشفوها بل تتعداهُ إلى الحقائق التى كانت تولدت من حقائقهم والمؤلفات التى كانت تُلهم بمطالعة مؤلفاتهم .

هذه بعض عناصر القربان الذى تقدمهُ الانسانية على مذبح المريخ .

ومع ذلك فلنا أن نقول ان الحرب ليست أعظم كارثة تواجهها الحضارة بل هناك — فى رأى نفنز — كارثة أعظم ، وهى أن يسود العالم طراز من الحكم والاجتماع والثقافة تموت فيهِ الحرية ، وتفرغ الصناعة والتجارة والسياسة والحكم والأدب والفن والعلم فى قالب واحد . وإذا كان توماس مان قد فرّ من

من « أرض الظلام » عندما قام هذا النظام فى وطنه ، فالى أين يفرُّ الذين من قبيله إذا ساد هذا النظام قارات الأرض ؟

و إذن فلا بدّ من وضع حدٍّ لهذه المصيبة حتى ولو كان الثمن حرباً بنوائبها و بلاياها . إن منابع الفكر والشعور قد تسممت وقام فى بعض البلدان جيل يحتقر الحق والأمانة و يعتقد أن كلّ كذبة وحيلة وكلّ جناية تحقق غرضاً معيناً لها مايسوغها . فثقافة على هذا الغرار سمّ زعاف مهما يبالغ فى طلائها . ولو انتشرت عقيدتها فى القوة واستعمالها لقضى انتشارها على لباب الحضارة . و إذا قيل هذا يفضى إلى النظام كان الردّ انه نظام الاستبداد وهو أبعد عن الحضارة من نظام التتار والمغول . فكل سعى لوضع حدّ لهذا النظام ينطوى على أمل فى القضاء على نوائبهِ ، رخيص مهما يكن غالياً . فنحن لا نخسر إلا مظاهر الحضارة إذا نحن لم نخسر الانسان نفسهُ أى نفس الانسان .

وقد بليت الصين مثلاً فى عهد من عهود تاريخها الطويل الحافل بحاكمٍ طاغية أحرق من كتب كنفوشيوس ماشاء لهُ أن يحرق ، واضطهد من أتباعهِ مَن صوّر له طغيانهُ أن يضطهد . ولكن حكمة كنفوشيوس باقية والثقافة القائمة عليها لا تزال حية فى

نفوس الصينيين ترشدهم وتوجه حياتهم . فالحضارة الحديثة لاتدمر ولا تنهار إلاّ إذا دمرت أصولها وفنى لبابها

— ٣ —

وما هو لباب هذه الحضـــارة ؟ ليس لبابها تقدمها المادى الصناعى مع أننا نبهر به . ولا ثروتها التى أفضت بها إلى الاستعمار . فالثروة بحد ذاتهـا محتقرة والاستعمار ممقوت . ولكن لبابها هو خلاصة التراث الذى خلفته لها طائفة من الدول بانية على ماسبقها فى رفع شأن الإنسان واعزاز كرامته

لفرنسا نصيبٌ فى بناء هذه الحضارة وتنشئة روحها الأصلية ، وهو وليد مفكريها الأحرار فى القرن الثامن عشر وثورتها الكبرى فى أواخره . ولباب هذا النصيب تأييد ما للعامل الإنسانى من شأن عظيم فى بناء الحضارة والإيمـان بالعقل والإصرار على أن للانسان المفكر كرامة فى ذاته . وليس هـذا بالشىء الجديد فى التاريخ . فقد سبقت الحضارة الإسلامية العربية إليه عند ما كانت فى إبان عزها فبهرت العالم والتاريخ بعلومها وفنونها ، وهى وليدة هذه الروح العالى . ولكن سَبعة قرون أو ثمانية انقضت قبل أن

استكشف مفكرو فرنسا هذه الحقائق الأساسية مرة ثانية ، وجعلوها عناصر أساسية فى نظام فلسفى ، ثم تمكنوا عن طريق الثورة الكبرى من جعلها أركان النظام السياسى الاجتماعى

ولا يقل نصيب بريطانيا عن نصيب فرنسا فى هذا الصرح الفخم . فبريطانيا ابتدعت فكرة الإعتماد المالى (Credit) وجعلت أساسه الثقة بكلمة المتعاقدين و إمكان الاستناد إلى قول الرجل المستقيم . ثم إنها كانت الدولة الأولى التى أدركت أن السلطان السياسى يَنطوى على شىء أهم من مجرد التعبير عن مصالح الجماعة المشتركة ، ووضعت إدرا كها موضع التنفيذ ، وفهمت أن السلطان والحرية غير متنافيين ، وأن فى وسع الإنسان التمتع بالحرية بغير أن تنتشر الفوضى ، وأن الحكومة تستطيع أن تمارس السلطة بغير أن يعم الإستبداد ، أى أن بريطانيا ابتدعت مذهب الأحرار فى الدولة والاقتصاد وتقدمت به بيمناها إلى صرح الحضارة

أما الولايات المتحدة الأميركية فلم يكن نصيبها الأهم عظمة تقدمها المادى وسعة نطاقه . بل كان نضال الشعب الأميركى نضالاً متواصلاً ، محمولاً على أجنحة من النزعة الكمالية ، فى سبيل تعزيز كرامة الفرد برفع مستوى معيشته . فالولايات المتحدة

ما فتئت تسعى إلى الإصلاح الإنسانى بسعيها إلى جعل النـاس أصح أبدانا وأجود قوتاً وأوفر فرصاً ووقتاً للرياضة والمتعة الروحية والعقلية ، فهى بلاد الإرتقاء الاجتماعى . و بين مآثرها الكثيرة يلوح لى أن مأثرة الاهتمام بالارتقاء الإجتماعى هى المأثرة التى يجب التنويه بها خاصة عندما نذكر نصيب بلاد فرانكلين ولنكن وفورد فى بناء الحضارة الحديثة

وكيفما قلبنا النظر فى هذه اللوحات الثلاث نجد المبادىء نفسها مفرغة فى قوالب متباينة . فثمة أولاً الفكرة الأساسية التى قوامها أن الفرد الإنسانى غاية فى حد ذاته ، وليس مجرد آلة أو أداة تحركها قوة طاغية لتحقيق هذا الغرض أو ذاك . فالفرد الانسانى يُعَدُّ وفقاً لهذه الفكرة شيئاً نفيساً ثميناً لمجرد أنه فرد إنسانى . ثم يستخرج من هذه الفكرة الأصيلة ، القول بوجوب منح هذا الفرد بضع حريات أساسية لكى يتاح له النمو العقلى والروحى المتسق. وقواعدها أن تطلق له الحرية ليزن الأمور و يحكم عليها بنفسه . وأن يناقش و يبحث . وأن يعرب عن رأيه . فالحريات المدنية والدينية ، هى روح الحضارة الحديثة ، هى لبابها ، لا المخترعات ولا المكتشفات العلمية وتطبيقاتهـا الصناعية . لأن المخترعات

والمكتشفات وتطبيقاتها لم تنبع إلا من الاعتراف بكرامة العقل وحرية الانسان

فروح الحضارة الحديثة ، حر مطلق كالجدول أو كالشعلة . وهذا الروح لا بدّ أن يموت عند ما تتخلى الحضارة عن هذه الحريات ، لأنها جزء لا غنى عنه من الهواء الذى تتنفس . عند ذلك تخمد المواهب المولدة المبدعة التى رفعت تلك الحضارة إلى ذرى العظمة العلمية والصناعية والفنية ، فتغدو وكأنها جهاز كسر محركه أو جسم فقد روحه وسر الحياة فيه

ولكن ماذا يحدث إذا سيطر على العالم ، على الاجتماع البشرى ، سلطان يستمد وحيه من مبادئ « الزعامة المطلقة » و « الكلية الشاملة » و « التفوق العنصرى » ؟ وليس هذا السؤال فى منزلة الفرض أو الوهم . فألمانيا تحارب لتفوز بهذا السلطان . وليس بين الكتاب الذين عرفوا بأصالة الرأى ، وتتبعوا نشوء الخطة النازية ، وتكشفها ، من يشك فى أن حدود تلك الخطة لا تنحصر فى أوربا وحدها

إن عالماً تسيطر ألمانيا النازية ، وتشرف على تنظيمه سيختلف اختلافاً بيّناً أساسيًّا ، عن نظام العالم الذى ألفهُ البشر

فى القرن التاسع عشر ومستهل القرن العشرين ، وهو النظام الذى كان يستمد وحيه ، أو بدأ يستمد وحيه من المبادىء التى تقدم ذكرها ، وهى الاعتراف بكرامة الفرد ، واحترام العقل وبناء معاملات الناس على الثقة ، والتمتع بالحرية بغير فوضى ، وممارسة السلطة بغير استبداد ، والسعى إلى رفع كرامة المرء برفع مستوى معيشته

وإن عالماً تنظمه السيادة الألمانية بكفاءتها المعروفة ، وتطبق فيه الأساليب الصناعية الألمانية الدقيقة قد يزداد فيه الإنتاج إزدياداً عظيماً . وليس بين الذين تتبعوا ارتقاء ألمانيا الصناعى منذ أواخر القرن التاسع عشر إلاّ واستوقف نظره مشهد الكفاءة فى التنظيم الدقيق ، محشودة فى قناة واحدة وموجهة إلى غرض واحد . نعم ، إن الحرية المطلقة لها مساويها ، وعند ما تطلق الحرية للفرد ليعمل وفقاً لرغبته واستجابة لحوافزه المتباينة ، يجنح مهما يكن ذكيًا ، ناحية الاضطراب . ولكن فى ظل هذا النظام المحكَم ، ستنظم كل حركة وكل سكنة من حركات كل فرد وسكناته ، لخدمة غرض واحد ، هو سيطرة « الأسياد » .

إلاَّ أن تحقيق هذه الصورة يقتضى من البشرية ثمناً فاحشاً وهو التجاوز عن كل شىء له صلة بالحياة الحرة القائمة على أساس احترام الفرد وعقله وشخصيته . فصورة البشرية الحرة التى يتساوى فيها الناس فى الاحترام الواجب لهم لأنهم بشر ثم يتفاوت هذا الاحترام وفقاً لتباين المواهب والنجاح فى استخدامها تنتفى وتنهار ، وتحل محلها صورة البشرية مقيدة بقيد حديدى ثقيل ، صورة الناس ومصائرهم فى أيدى فئة قليلة من « المتفوقين » أو من الذين يحسبون أنفسهم متفوقين ، فيستغلون الجماهير لأن هذه الجماهير خلقت فى نظرهم من جبلة أدنى وأحقر من جبلة « الأسياد » . وهذا النظام قد يفضى إلى زيادة الانتاج ولكنه يشمل إنكار مثل إنسانية عالية هى لباب الحضارة كما نفهمها . فهل الهدف مما يستحق هذه التضحية العظيمة فى سبيله ؟

يؤخذ من أقوال الذين نفذوا إلى حقيقة الأهداف البعيدة التى يتوخاها زعماء الوطنية الإشتراكية ، ومن بعض الأعمال التى تمت حتى الآن فى البلدان التى أخضعت بالقوة أو بالتهديد بها فى أوربا ، أن النظام الاجتماعى الذى ينتظر فرضه على العالم هو نظام هرمى الشكل . فقد قال هتلر لهرمن روشننج إنه لا يعرف

حضارة تستطيع أن تقوم على غير أساس العبودية ، و إذن يجب إبداع أشكال جديدة من العبودية . فقد كانت الشعوب المغلوبة وأسرى الحرب عبيداً للفاتحين منذ العصور الأولى . أما فى المستقبل فالقوميات المغلوبة على أمرها يجب أن تكون الطبقة السفلى فى الاجتماع الوطنى الاشتراكى ، وعلى عواتقها تقع مهمة القيام بالأعمال الزراعية والصناعية التى لا تحتاج إلى إتقان فنى . ولا يكون لها حقوق ما . وفوق طبقة هؤلاء تكون طبقة الألمان وحلفائهم ومنهم يؤخذ العمال المتقنون والمديرون وموظفو الحكومات. وفوق هؤلاء تقوم طبقة خاصة من أعضاء الحزب الوطنى الاشتراكى ، ومنهم يجند جيش الثورة . وعلى قمة هذا الهرم الانسانى تقوم طبقة الأشراف الجدد ، طبقة النخبة الوطنية الاشتراكية ، وهى طبقة الحكام المتمتعين بالحرية المطلقة واحتكار السلطان — هذه هى طبقة الأسياد

هذا هو الهدف البعيد ، والكفاية فى سبيل تحقيقه يجب أن تقاس بمقياسه. فالكفاية ليست بحد ذاتها هدفاً اجتماعياً أعلى يطلب لذاته بل هى وسيلة إلى غاية . فالكفاية مهما تبلغ من الإحكام والكمال لايسوغها مسوغ ، إذا كانت وسيلة إلى هدف غير عادل

ونظرية « الأسياد الجدد » لا يمكن أن تَعدَّ بحال ما هدفاً اجتماعيًّا عادلاً للانسانية ، و إذن يجب أن يرفض الهدف وكفاية الوسائل المستعملة فى سبيل تحقيقه

وهذا لا يعنى أن النظام المقابل لنظام « الأسياد » منزه عن كل خطإ ، وأن الاجتماع الذى بنى فى ظله خال من كل فساد . بل يعنى أن هذا النظام ينطوى بحسب المبادىء التى تعدُّ روحه ولبابه ، على إمكان الإصلاح ، و إذن فهو ينطوى على مثل أعلى تتطلع إليه الإنسانية وتسعى جهدها إلى تحقيقه متعثرة مضطربة ، ولكنها أبداً ساعية ، فأرجلها تدمى وعيناها فى السماء . وكذلك بدأ يتضح للعالم أنه واقف بين حضارتين كلتاهما تطلب الزعامة العالمية لروحها . وعلى العالم أن يختار .

والمسألة بهذا الوضع ، ليست مسألة أوربيـة فحسب ، بل هى تهم جميع الأمم ، فهى مسألة إنسانية عالمية ، وبهذا التفسير يخرج الصراع الدائر الرحى من نطاقه الأوربى إلى نطاقه العالمى .

— ٤ —

إذا كانت الحريات المدنية والفكرية والتحرُّر من الخوف والفاقة هى لباب الحضارة وروحها المحرك فما هو القالب الاجتماعى الذى يجب أن تفرغ فيه ، أى ما هوالنظام السياسىُّ والاجتماعى الذى يضمن بقاءها و يتيح لها فرص النموِّ والازدهار ؟

لقد بلا العالم ، منذ ما بدأ الناس يعيشون عيشة اجتماعية ، ألواناً شتى من نظم الحكم ، و إن من يطالع كتاب الفيلسوف أرسطو فى السياسة يجده فى معظم فصوله ، كأنما كتب أمس . فقد وصف أنواع الحكم وصفاً دقيقاً وعالج الحالات النفسية الاجتماعية ، التى تسود الاجتماع فى ظل كل منها . ومما لا ريب فيه أن البشر لم يظفروا بعد بنظام الحكم الأمثل . ولعلهم لن يظفروا به ، فيبقى هدفاً عالياً يتطلعون إليه . وهذا التوق إلى تحقيق نظام الحكم الأمثل ما فتىء وسيبقى من أهم مايدفع الناس فى طريق الكمال ، مهما تكن محجتهم بعيدة ، ومهما يكن مطلبهم عسيراً . إن الحياة جهاد مستمر ، وجهاد النفس أعظم الجهاد وأكرمه .

وسبب ذلك ليس ببعيد المنال على من يتلمسه . فمن يتأمل فى علاقات البشر بعضهم ببعض ، يعلم أنه حيث يجتمع اثنان فهناك مصلحتان . وأنه من المرجح أن تصطدم المصلحة الواحدة بالأخرى . ثم إنه يعلم أنه من المتعذر أن تحقق جميع المصالح دائما تحقيقاً كاملاً . فاما أن تنتصر المصلحة الواحدة انتصاراً تاماً على الأخرى ، وتخذل الأخرى خذلاناً تاماً ، و إما أن يتفق على حل وسط . والحل الوسط يقتضى تعاوناً قائماً على أحكام العقل . وأحكام العقل لاتزال فى كثير من شؤوننا الاجتماعية فى منزلة دون المنزلة التى يجب أن تكون لها . و إلى أن يصبح جميع الناس عقلاء حكماء ، يبقى البحث عن النظام الأمثل للحكم ، سعياً نحو هدف بعيد ، وهو سعى كريم مجيد . وليس بين نظم الحكم التى خبرها البشر ، نظام أقرب الى الهدف المقصود ، مهما يكن هذا القرب بعيداً ، من النظام الدمقراطى .

إن خصوم الدمقراطية يزعمون أنها وهم من أوهام الأحرار ، وأن ربة الحرية قد أسلمت الروح وانتنت جثتها . وليس هذا التعبير الأخير ، شطحة من شطحات الخيال أو القلم ، ولكنه ترجمة حرفية لقول أحد أقطاب الحاكمين بأمرهم . وأنصار

الدمقراطية طبعاً ، لا يقبلون هذه الأقوال ، ولكنهم فى الوقت نفسه يسددون سهام نقدهم الى النظم الدمقراطية ، بغية اصلاحها وجعلها أصلح قالب ، يفرغ فيه لباب الحضارة ، أى أفضل نظام مستطاع لحكم البشر . فالمسألة ليست هل النظام الدمقراطى هو النظام الأمثل ، بل هل النظام الدمقراطى أقرب من النظم الأخرى المقترحة التى خبرها البشر ، الى النظام الأمثل أو لا ؟ فكثيرون من المصلحين ينسون أحيانا أنه لا يكفى ، أن يفضى إصلاحهم إلى ازالة الشرور والمساوىء القائمة ، بل يجب أن ينظروا كذلك فى ما قد ينبت فى ظل النظام الجديد المقترح ، من شرور قد تكون أفدح وأشد ضرراً من الشرور المزالة .

والدمقراطية معان كثيرة ، إلا أننى سأستعملها هنا بمعنيين : أما المعنى الأول فالنظام السياسى الذى أفضت اليه فكرة سيادة الشعب ، واعنى النظام النيابى . والمجالس النيابية قائمة على فرضين ، أولهما أنه من حق كل فرد وكل جماعة أو طبقة اجتماعية أن تطالب الحكومة بتحقيق مطالبها ، جهد المستطاع . وثانيهما أن البحث والمناقشة خير طريقة لتدبير شؤون الانسان ، لأن العقل أفضل أداة كشفها الانسان لتبين الصالح والطالح أو الخير

والشر ، كما تبين له الصحيح وغير الصحيح فى عملية رياضية أو تجربة علمية .

وأما المعنى الآخر ، فهو الفضائل الخلقية والعقلية ، التى تجعل نظام الحكم الدمقراطى متاحاً ، ثم ترسخ من قواعده ، وتوسع من نعمه ، فيشمل النواحى الاقتصادية الاجتماعية من حياة البشر ، ولا يقتصر على ضمان الحقوق السياسية وحسب .

من وجوه النقد التى توجه الى المجالس النيابية ، أنها على الأكثر جماعات مناظرة . خطب ، كثيراً ما تكون مملة طويلة ، وفيها أحياناً جهل أو غرض وتحزب . وإذا كان فى هذا النقد شيء من الحق فانه منصبٌّ على النواب ، وعلى الناخبين ، لا على مبدأ النظام نفسه ، بل إنَّ فى هذا النقد ثناءعظيماً منطوياً بين كلماته اللاذعة . إذ ينــدر بين مشروعات القوانين ، مشروع يصلح أن يقر بغير بحث أو مناقشة أو تعديل . وليس بين الحكام أو النواب من بلغ من الـكمال مرتبة تكون آراؤه عندها فى غير حاجة إلى تمحيص أو نقــد أو توضيح .

وليس فى ما نعرفه من عبر التاريخ ما يدل على أن هذا الرجل متاح . وإذا قلبنا النظر فى نواحى الحياة الاجتماعية ، وجدنا

وجوهاً كثيرة من وجوه التعصب الاجتماعى لرأى خاص أو لطبقة أو لمذهب . ومن اليقين أننـا فى حاجة إلى النقد لتعقد المشـكلات التى نواجهها وتشعبها ، وضرورة تمييز الغث من السمين ، فى الأقوال الكثيرة التى تقال ، والآراء التى تذاع بشتى أسباب النشر والاذاعة .

إننا نبرم ونتذمر ، عند ما نرى فى مجلس نيابى ما ، من يقف كالسدّ دون سير مشروع ما سيراً عاجلًا الى سجلات القوانين . وعرقلة أعمال التشريع تهمة كبيرة . ولـكن كل مشروع صالح تقدمه حكومة ما الى المجلس النيابى ، يجب أن يكون قادراً على الثبوت فى جوهره على أعاصير النقد والا فانه لا يصلح أن يصبح قانوناً . والبطء فى التشريع خير من أخذ الخصوم بكمامة توضع فى الفم ، أو جرعة زيت خروع تفرغ فيه ، أو سوط يلهب به الظهر . فليست هذه جميعاً دليلاً يقام على صحة أو خطأ أو نفع أو ضرر . انها قد ترغم ولكنها لن تقنع . فالحاجة ليست إلى الاقلال من النقد ، بل إلى رفع مستواه بالتهذيب والعلم وتربية الفضائل التى تعين على تقـديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة .

ويؤخذ على الدمقراطية ، ضعف كفايتها فى تدبير الأمور ، أى أنها تتهم بترك كثير من الأمور تجرى فى أعنتها . فإذا كانت الكفاية غاية اجتماعية فى ذاتها مقدمة على غيرها من الغايات كان هذا القول صحيحاً وكان الحاكم بأمره خيراً من الملك المقيد ، أو رئيس الوزارة النازل على رأى المجلس النيابى . ولكن هل الكفاية هدف اجتماعى أعلى ، مقدم على غيره من الأهداف ؟.. إن الكفاية عند ما نحللها نجدها أخصر طريق وأسهله إلى تحقيق رغبة ما . فصاحب مصنع الأحذية يعرف ما يريد ، وعلى مدير مصنعه ورجاله أن يخرجوا الأحذية التى يريدها فى أقصر وقت وأقل كلفة . إلا أن الكفاية فى الحكم تضم معنى الغرض الذى تتجه إليه ، ولا سيما فى الشؤون الاجتماعية . فقد يكون رجل ما سكيراً كفؤا ، أو لصاً كفؤاً ، أو صانع أحذية كفؤاً . ولكن الكفاية مقياس لأساليبه فى السكر أو السرقة أو صنع الأحذية . أما الحاكم ، أو رئيس الدولة ، أو رئيس الحكومة ، فعليه أن ينظر فى الأهداف ، لا فى كفاية الأسلوب وحسب . فإذا كان الهدف الذى يبغى تحقيقه مضراً بالاجتماع ، كانت الكفاية فى تحقيق هذا الغرض ، من النوع الذى يجب أن ينبذ نبذ النواة .

والهدف الأعلى الذى يتطلع إليه الحاكم منذ ما كتب افلاطون جمهوريته ، إنما هو العدل الاجتماعى . فالكفاية مهما تبلغ من التمام لا يسوغها مسوغ ما ان كانت كفاية فى سبيل هدف انتفى منه العدل والخير ، وهما صنوان .

فإذا كان هناك مأخذ على النظم الدمقراطية من حيث ضعف كفايتها فيجب أن يكون النظر فى الهدف لا فى الأسلوب. فالحكم الدكتاتورى مثلًا ، قد يحل مشكلة ما تتعلق بحزب من الأحزاب بتشتيت شمل الحزب واعتقال أعضائه.أو قد يحل مشكلة العمل باصدار أمر ما ومن يخالفه يحاكم و يسجن أو ربما يعدم . ولكن الدمقراطية تبحث عن الحل الوسط . وهذا بعيد بطبعه عن كفاية الأسلوب ، ولكنه أقرب بطبعه إلى طبائع البشر أنفسهم وطبائع الاجتماعى البشرى . وليس ثمة ريب فى أن الكفاية تقدم فى أثناء الحرب على العدل فى الدولة . ولكن الدمقراطيات الحية أثبتت أنها تستطيع أن تودع فى أيدى حاكم تختاره أو طائفة من الحكام ، السلطة اللازمة لإحراز الكفاية العالية ، فى أوقات الخطر ، فإذا زال الخطر استردت وديعتها وأبت أن تنقاد لحاكم بأمره . والدولة التى تستطيع أن تفعل ذلك أشد مرونة فى مواجهة

الخطر وتحمل الكارثة والتغلب عليها ، من الدولة المنقادة برغم أنفها . فغصن الأولى ينحني وينثني تحت وطأة الشدائد ، ولكنه لا ينكسر .

وإذا نبذنا النظام الدمقراطى للحكم فماذا نحل محله ؟ إن الشعوب فى هذا العصر مخيرة بين نظام الحكومة الدمقراطية المتطورة وفقاً لارتقاء الاجتماع ، وبين نظام آخر قائم على مبدأ التحكم وتطليق العقل ، والانقياد لحاكم بأمره ، لا يرجع إلى الشعب أو إلى ممثليه ، إلا لتسجيل أعماله ، ومن يأب فمصيره المعتقل أو العذاب . وقد مر بنا فى عصور التاريخ المختلفة حديث ملوك وحكام مطلقين ، فنى وسعنا أن نرجع إليه نستخلص منه العبرة والارشاد . ولست إخال أحداً يعترض على أن الحاكم الحكيم الفاضل العادل على ما وصفه الفلاسفة ، جدير بأن يتقلد زمام السلطان ، ويتسلم مقادير أمة بأسرها . فحكمته وعدله يحولان دون خطائه أو جوره على فرد أو على طبقة أو فئة من الناس . وفى صفحات التاريخ أسماء حكام لمعت حكمتهم وأضاء عدلهم دياجير عصورهم . ولكن من يضمن لنا قيام هذا الحاكم فى شعب أخذ بنظام الحاكم المطلق

ومع ذلك يتعذر ، من الناحية الفلسفية والعملية معاً قيام حاكم يبلغ من الحكمة والعدل منزلة تنزهه عن الخطأ والظلم . وإذن فعليه — إذا شاء أن يحكم بأمره وهذا ديدنه — عليه أن يسكت الناقد الذى فى وسعه أن يبين وجه خطئه ، وأن يخفت الصوت الذى يرتفع اعتراضاً على تحكمه وجوره . وليس فى الدنيا شعب بلغ من الانسجام مبلغاً محا الفروق بين طبقاته ، وأزال كل باعث من بواعث الاصطدام بين شتى مصالحها . وإذن فعلى الحاكم بأمره ، أن يعتقل وأن ينفى وأن يضطهد كل فريق من الشعب له مصالح تصطدم بمصالح الفريق الذى ينتمى إليه أو الفريق الذى يقدمه على غيره فى وقت ما . لأن من القواعد التى نستخرجها من دراسة تاريخ الحاكمين بأمرهم ، أن الأمر المهم فى نظرهم ، ليس أن يكونوا على صواب بل أن تعتقد رعيتهم أو ترغم على الاعتقاد بأنهم على صواب . فالحاكم بأمره يجب أن يبدو فى مظهر المصيب المنزه عن الخطأ دائماً . وقد تقدمت الإشارة إلى بعض وسائله فى تحقيق هذا المظهر . ومنها كذلك دعوته إلى الطاعة المطلقة . والطاعة للنظام ركن من أركان الاجتماع البشرى لا غنى عنه ولكن المجتمع

الذى بلغت فيه الطاعة أقصى حدودها ، لا يعدو كونه مجموعة آلات أو دمى تتحرك بلا مشيئة أو عقل . ولعل خير ما يشبّه به مجتمع من هذا القبيل ، هو قفير النحل ، ولعل قفير النحل أبلغ مثل على الجهاز الاجتماعى الذى يسودهُ النظام التام المحكم الدقيق . ولكنه جهاز إن استطاع أن يصنع عسلاً ، فى القفير على أكفاء وجه ، أو أن ينتج ما نريده أن ينتج من بضائع فى الدولة على إكفاء وجه كذلك ، فإنه لا يستطيع أن يبدع شعراً ولا أن يصنع أدباً ، ولا أن يخلق فناً ، ولا أن يميط اللثام عن عن أسرار الطبيعة ، فهو مجتمع عقيم لا علم له ولا فن ولا فلسفة . فهل هذا هو الهدف الاجتماعى البعيد ، الذى تتوق إليه الإنسانية وهى التى ما فتئت من آلاف السنين ، تسير إليه ، بين كبوة وقيام و بين خطأ وصواب . . .

فالدمقراطية ، من حيث هى نظام للحكم ، تتيح للانسانية طريقاً ، نحو هذا الهدف الاجتماعى على الرغم مما يغشى سطحه من شوك يدمى .

إلا أن الدمقراطية ليست نظاماً للحكم وحسب . بل هى نظرة إلى الحياة بوجه عام كذلك . هى نظرة اجتماعية خلقية ،

تتخلص فيهـا أغلى ثمرات النضال الإنسانى منـذ فجر التاريخ إلى يومنا هـذا . فيها تتجلى قيمة الحيـاة الإنسانية وقيمة الكرامة الإنسانية وقيمة الفكر الإنسانى وهذه « قيَم » اجتماعية تتنافى وما يقابلها فى النظام الآخر . فالدمقراطية ، بهذاالاعتبار حامية سر الحضارة وحاضنته . فعلى أنصارها ، والمؤمنين بها ، أن يناضلوا فى سبيل تمكين قواعدها وأصولها ، والفضائل التى يجب أن تلازمها ، فى النفوس بالتعليم فى الدور والمدارس ، و بالنشر فى الصحف والكتب ، وبالمثـل يضربه الأقطاب لمعاصريهم وللأجيال التى تلى . والدمقراطية ليست نظاماً جامداً بل هى سعى دائمٌ إلى مثل عالٍ من الحياة الإنسانية فعلى المؤمنين بهذا المثل ألا يتراخوا فى الدعوة إليه والكفاح فى سبيلهِ .

إن طريق الدمقراطية إلى السعادة الإنسانية طريق وعر لا ريب فى ذلك ، وسلوكه يقتضى اليقظة الدائمة والجهد المستمر ؛ ولكنه طريق على كل حال . وله فى نهايته مهما تبعد مثل عال كريم تتوق إليه نفوس الناس .

إن الحضارة تستطيع أن تزهر بعض الإزهار ، وأن تثمر بعض الإثمار فى أحضان الفاقة والخطر على شريطة

أن تكون عقول الناس حرة ونفوسهم غير مكبلة بالأصفاد . ولكنها تذوى حتماً وتموت ولو كانت رائعة فى بحبوحة من العيش والرخاء إذا كان العقل مكبوتاً والروح مقيــدة . وإذن فالدكتاتوريات تستطيع أن تدمر الحضارة بغير أن تشن حرباً ضروساً عليها . إنها تدمرها بكبت العقل وتقييد الروح . أما الأمم التى لاتخضع نفوسها ، وتأبى أن تفرغ عقولها فى قالب ضيق يمنع النمو ، فحضارتها لا يمكن أن تدمر ولو دمرت الحرب مغانيها .

فلباب الحضارة ، وهو الحريات المدنية والفكرية والدينية ، لا يمكن أن يحيا إلا مفرغاً فى قالب الاجتماع الدمقراطى المتحول المتكيف وفقاً لمقتضيات العصر وحاجات الناس .

— ٥ —

فما الواجب على المفكر فى هذا الكفاح ؟

عند ما تنتاب الحضارة أزمات روحية واجتماعية تضطرب فيها الموازين وتتزعزع الأركان ويظلم الطريق ، تقع على عاتق رجال الفكر مهمة خطيرة . ونقصد برجال الفكر (intellectuals) أولئك الذين همهم التأمل فى مسائل عصرهم الأساسية وتقصيها .

قد يكون واحدهم فناناً أو فيلسوفاً أو عالماً أو روائيًا أو زعيماً من زعماء العمال . فإذا كان همهُ منصرفاً إلى جعل نطاق اختصاصه قنطرة يعبر عليها من الشأن الخاص إلى الشأن العام فهو بهذا التعريف من رجال الفكر . والرأى أن مهمته الأولى بذل المساعدة لسائر الناس لفهم العالم الذى نعيش فيه وتمكينهم من السيطرة عليه سيطرة أوفى ، تكون مرحلتها الأولى سيطرتهم على أنفسهم . وكل رجل من رجال الفكر يعنى عناية صادقة بمهمته هذه لا يسعه إهمال أمرين واجبين عليه : أولا يجب أن يكون له خطة للعمل يحسُّ فى قرارة نفسه أن السعى إلى تحقيقها تبعة خاصة واقعة على كاهلِه . وثانياً أن يسلم بأن تأدية هذه المهمة على وجهها الأوفى يقتضى منه خوض معركة الحضارة فى سبيل الحرية العقلية والأدبية ، لا الانزواء فى برجه العاجى والترفع عن الكفاح، لأنه إذا امتنع عن خوض المعركة تعذر عليه فهم العلل الخفية فهماً صحيحاً واقتراح علاجها علاجاً ناجعاً .

هذا الرأى لا يعترف بحد فاصل بين « النظر » و « العمل » و يصرّ على أن مبدأ « البرج العاجى » مبدأ خاطىء و يؤكد أن كل رجل من رجال الفكر يستحق هذا الشرف يجب أن يرى

نطاق اختصاصه جزءاً من آفاق الانسانية الواسعة أو أن يدرك مغزى اختصاصه الأصيل بتخيله أوسع آفاقه ، و يذهب إلى أن حياة التأمل المحض أى حياة التفكير المنفصل عن آثار ذلك التفكير ، إنما هى حياة لا يرغب فيها ، بل تعد خيانة للاهداف التى يطلب التأمل من أجلها . فنحن نتأمل فى موضوع لكى نفهم . وغرض الفهم لا يحقق إلا إذا أفضى إلى نتائج يبدو أثرها فى حياتنا العملية .

فبهذا الوصف والتحديد لا يجوز لرجل الفكر أن يقف موقف متفرج متجرد من شؤون عصره كأنه يزن قطعة من المعدن لا يهمه إذا زادت سنتغراماً أو نقصت سنتغراماً . ولكن هذا التجرد فى ما يتعلق بمسائل السياسة والاجتماع والأخلاق متعذر بحدّ ذاته. ولو كان متاحاً لوجب على رجل الفكر الصادق أن يهمله وأن يختار بين مبدأين أخلاقيين أو مذهبين سياسيين أو غير ذلك من حيث رأيه فى تأثيرهما فى فهم الحياة فهماً أوفى والسيطرة على العالم سيطرة أدق .

إن الحياة تطلب « العمل » من أبنائها . ولا قيمة للفكر إلاّ إذا كان توطئة للعمل . فنحن جميعاً نسعى — واعين وغير واعين — للتأثير فى سلوك الناس وتوجيهه وجهة دون أخرى .

قد نختلف فى مدى تسامحنا فى سلوك لا نوافق عليه ، ولكننا لا نستطيع أن نقف موقف متفرج مجرد كأنه لا يهمنا . فالتجرد فى النظر إلى هذه المسائل ينكر أن للاختبار قيمة ، وأن وظيفة المعرفة تمكين الناس — عن طريق التجريب والاختبار — من إدراك مراتب من السعادة أخطأها السلف .

والواقع أنه ليتعذر أن نثير موضوعاً من موضوعات الحياة والاجتماع ، جديراً بالتأمل ، من غير أن يكون للتأمل فيه تأثير فى سلوكنا . إنك لا تستطيع أن تتأمل فى موضوع التجارة الحرة والمقيدة بقيود الحماية ، ولا فى موضوع الفن وهل هو تسلية أو عامل أصيل فى الحياة البشرية ، ولا فى موضوع الدولة والفرد ، ولا فى مكانة العلم الاجتماعية ، بغير أن يكون لرأيك تأثير فى سلوكك وسلوك من يستوحونك . وسواء كنت مهندساً أو محامياً أو طبيباً أو صحفيًّا أو معلماً فتفكيرك فى صميمه سعى لإفراغ الكون فى قالب ترتضيه ، وتوجيه الحياة وجهة تروقك وتؤثرها على غيرها . ونحن نختار الوجهة سواء أخاطئة كانت أم صائبة . ولكن لا مفرّ من الاختيار . لأن قرار الامتناع عن الاختيار هو اختيار صريح .

ومن هنا يتضح أن مهمة رجل الفكر الأولى هى أن يرى المغزى الاجتماعى للنشاط الذى يبذله فى نطاقه الخاص . وليس فى تاريخ البشر اسم رجل واحد من الذين أثروا فى أذهان غيرهم لم يكن جنديًا فى الحرب الدائمة الناشبة بين قوى التغير والقوى المقاومة للتغير أو قوى الجمود . فكوبرنيكوس لم يحدث انقلاباً فى نظرة البشر إلى نظام السماوات وحسب ، بل أسدى خدمة كبيرة إلى الانقلاب العظيم فى علاقات النـــاس بعضهم ببعض . وديكارت لم يكن رمزاً فقط إلى فلسفة جديدة تتناول مسائل وراء الطبيعة ، بل كان ، على غير وعى تام منه ، زعيمًا فى حركة القرن السابع عشر التى أضعفت من سلطان الملوك والـكنيسة على حياة الناس . وإذا كان نيوتن وهالى ولابلاس لم يدركوا مغزى ما أحدثوه من انقلاب اجتماعى بمكتشفاتهم الفلكية ، فان ذلك لا ينقص مثقال ذرة من تأثيرهم الحقيقى فى إحداث ذلك الانقلاب . فالعالم لا يدرك على حقيقته إلا إذا فهم فهماً شاملاً يعمّ فهم نواحيه الخاصة . وإذا كان شلى قد غنى أن الشعراء هم مشرعو الأرض لأنهم الأبواق التى تدعو إلى الـكفاح ، فجميع رجال الفكر بحسب وصفنا السابق يقع عليهم وشاح الشعراء

إن عصرنا يعانى نزع حضارة ومخاض حضارة أخرى . وهذا النضال يشبه فى أصوله عصوراً سبقت اجتازت فيها الحضارة مثل هذا المخاض . فثمة شريعة جديدة للآداب تنازع أخرى ، ونظام للاقتصاد ينافس آخر ليحلّ محله ، وطبقة جديدة تناضل طبقة قديمة لتنتزع منها مكانها فى عين الشمس . والدولة القومية تبذل جهدها للمعارضة فى انبثاق نظام اجتماع جديد موحَّد تتكىء أجزاؤه بعضها على بعض ، وهو نظام منطوٍ فى ثنايا تقدم العلم والصناعة فى عصرنا . جميع المبادىء و « القيم » الأدبية والاجتماعية تصهر الآن فى بوتقة واحدة . ولسنا نعلم على وجه الثقة ما تكون المبادىء و « القيم » الجديدة . ولذلك نحس قلقاً ذهنيا لا مفرّ منه فى كل عصر يشعر أهله أن أركانه مزعزعة وموازينه مضطربة .

إن المعركة الدائرة الرحى فى هذا العصر ليست جديدة فى مبدئها ، وإنما الجديد فيها هو شدة السلاح فى أيدى المتحاربين

إنها أبداً قديمة وأبداً جديدة . هى قديمة لأنها ماثلة أمام رجال الفكر فى كتب التاريخ وكأنها تناديهم إلى بحثها والاعتبار بها . وهى جديدة لأنهم ينسونها أو يتناسونها فى فترات الرخاء والصفاء . فإذا أخذت الأزمة بخناق العالم ، أخذهم الذعر فيعلنون

الاستنكار والسخط . ولكن مشهد الآلام التى تصحب النضال يحزّ فى قلوبهم فيصرفون النظر عنه متوهمين أن ما حدث فى بلد آخر لا يمكن أن يحدث فى بلدهم ، وأن لاشأن لهم فى هذه النزاعات الدولية ويتمادون فى الوهم فيقولون فى أنفسهم لنحتفظ برباطة جأشنا فلا بدّ أن يبلغ المد مداه ثم يعقبه الجزر ، فلنقف موقف المتفرج المتجرد المتسامح . ويغرون أنفسهم بأن العقل رائدهم فيجب أن ينصرفوا عن مجاراة الناس إلى تشريح الظاهرات الجديدة ، كما يفعل الطبيعى عندما يبحث الذرة أو كما يفعل البيولوجى عندما يشرح الخلية . وعلى ذلك يتخذون لخطتهم قاعدة مؤداها المضى فى أعمالهم مترفعين عن الصراع لإيمانهم بأنه عند ما تخمد سورته تعود صلات الناس بعضها ببعض إلى حالتها الطبيعية السوية ويسود سلام طويل المدى ، على اعتبار أن الفعل وردّ الفعل فى الطبيعة متساويان .

فى جميع بلدان الأرض نجد طائفة كبيرة من رجال الفكر أقنعوا أنفسهم واهمين بأن هذه المسائل الأساسية فى عصرهم ليست من شأنهم . أى إنهم اختاروا ألا يختاروا . فالشاعر فى عرفهم يمضى فى تغريده ، والمصور فى تصويره ، والطبيعى فى معمله ،

غير آبهين لها ، فالشعراء والطبيعيون ليسوا — فى مذهبهم — من المتوفرين على دراسة الشؤون السياسية . فخير لهم ألاّ يهتموا بها على قدر ترفعهم عن الاهتمام بها يجود عملهم الخاص من شِعر أو تصوير أو طبيعة . فهم يقسمون العالم قسمين أحدهما نطاق عنايتهم الخاصة والثانى لا يعنون به

ولكن الحياة ليست كذلك ، فكل عمل نعمله له تأثيره فى كل الكون مهما يكن ذلك التأثير يسيراً ، ولكل عمل من أعمالنا مغزى اجتماعى وسياسى واقتصادى ، وأعمال الناس متفاعلة .

فالموسيقى الذى يعزف قطعة من بيتوفن يضمنها بعضاً من نفسه . وفى قبرة « شلى » أصداء ممن خالطهم شلى وناقشهم فى شؤون الحياة والاجتماع . وإذا شئت أن تضع كتاباً تصف فيه البيئة الثقافية التى أُلِّف فيها كتاب لابلاس « الميكانيكا الكونية » رأيت نفسك مضطراً أن تضع مؤلفاً فى تاريخ الثقافة ، فلا يكون إلا جزءاً من تاريخ البشر الثقافى والاقتصادى والاجتماعى مدى قرنين من الزمان قبل لابلاس

وليس ثمة ريب فى أن ما يفكر فيه الناس فى عصر من

العصور ولا سيما فى عصر أزمة ، له شأن حاسم . و إذا كان لتفكيرهم هذا الشأن فمهمة رجال الفكر أن يبذلوا ما فى وسعهم لتوجيه هذا التفكير وجهـةً ترفع من قيمة الحياة وتصلح من أحوالها . فإذا صَحَّ هذا القول فليس فى وسع رجل الفكر أن ينزل عن مهمته ، وهى كما وصفناها التأمل فى مسائل عصره الأساسية وتقصِّيها . إنه يتأمل بغية أن يحلّ المشكلات . فعمله فى منزلة عمل المرشد إلى الطريق . إنه يقيم الحجة والدليل على أن الطريق الذى يشير إليـه خير من غيره ، ولكن لا يجوز له أن يقف عند حد إقامة الدليل . لأن ذلك اعتراف منه بأن الفكر منفصل عن العمل مع أن العمل هو الغرض الذى يتجه إليه كل فكر مبدع . فإذا فعل ذلك فكأنه نزل بملء اختياره عن الفرصة المتاحة للزعامة . فكل كتاب وكل خطاب وكل قصيدة حجة غرضها أن تدفع الناس إلى السير فى جهة معينة ، فالوقوف دون السير فيها خيانة للفكر نفسه .

ذلك أنه إذا اكتفى رجل الفكر بتبيان صحـة رأيه وفساد رأى خصمه ، ثم ترك الحـكم النهائى لسامعيه ، فالغالب أن يفوت سامعيه مغزى رأيه الأساسى أو يعتقدوا أن الاختيار بين

رأيه ورأى خصمه ليس بذى شأن . فمهمة رجل الفكر أن يفكر للعمل ، فإذا أبى أن يعترف بالوحدة بين الفكر والعمل فكأنه ينزل عن السلطان لآخر لا يدرك مغزى فكره أو قد يدركه وينكره أو يفسده .

وتاريخ التفكير السياسى دليل ناهض على صحة هذا القول . فالمفكرون الذين أثروا فى عصورهم والعصور التى تلتها وكان لهم شأن فى إفراغ أفكار الناس فى قوالبهم الخاصة ، كانوا جنوداً فى معارك العقل التى نشبت فى عهودهم المختلفة ، فلم يكتفوا بالوصف بل كانت تملكهم حماسة شديدة للإقناع ، ولا بتفسير العالم بل بالرغبة فى تغييره . وليس من يزعم أنهم خانوا بعملهم هذا مهمة المفكر الخالص ، بل على الضد من ذلك كانت عنايتهم بنوع الحياة التى يحياها الناس ورغبتهم الصادقة فى إصلاحها ، مما أحاط أسماءهم بهالة من الكرامة وأتاح لأفكارهم فرصة الإثمار . ولو أنهم كانوا أقل عناية مما كانوا بالتأثير فى عقول الناس ، لكانت عنايتهم بتفكيرهم أقل كذلك . لأنه من المتعذر على مفكر أن يدرس التنظيم الاجتماعى بغير أن يشعر أن المعانى التى يخلص إليها من هذه الدراسة شيء حيوىّ أساسى فى حياته .

وقد يقال إن هذا يصحّ على الذين جعلوا دراسة المنشآت والنظم الاجتماعية موضوع اختصاصهم ، ولكن لايفهم لماذا يجب على الروائى أو المهندس أو الطبيب أو الموسيقى أن يعنى بهذه المسائل . ولكن وضع السؤال هذا الوضع غير صحيح . لأنه يجب ألاّ ننسى أن العالم الذى أتاح ظهور عبقرية الروائى أو المهندس أو الطبيب أو الموسيقى إنما هو كذلك ، لأن عشرات ومئات من الناس عاشوا وماتوا ليبلغوا به المرتبة التى بلغها ، وفى طليعة هؤلاء رجال الفكر .

لا ريب فى أن كلاً من الناس يجب أن يعمل ما يجيده ، ولكن رجل الفكر الذى مهمته التفكير فى مسائل عصره الأساسية لا يستطيع أن يفكر تفكيراً مبدعاً إلا إذا استطاع أن يفكر تفكيراً حرًّا وأن ينقل نتاج تفكيره إلى غيره بغير قيد . فإذا كانت القوى الخفية متجهة بالعالم إلى جعله سجناً كبيراً تعذر التفكير الحر إلا على السجانين . ورجل الفكر فى اجتماع من هذا القبيل مضيع ، إذ لا مجال لعمله الرئيسى ، فلا يستطيع فى هذه الأحوال أن يوجه سؤالاً ما إلا إذا كان سؤالا يسرّ السجانين . وقد بلغ من دقة التنظيم فى السجون

والمعتقلات ، أن مفكر اليوم لا يستطيع إذا سجن ، أن يدوّن أفكاره فى رسائل تنسلُّ من السجن إلى جماهير متلهفة عليها . بل تنزل عليه ظلمة القبر وسكونه . إن مجرد الهمس باسمه يُعدُّ تحدياً لأصحاب السلطان وتجب معاقبته .

فإذا أراد رجل الفكر أن يكون أميناً لمهمته فعليه أن يصرف عنايته دائماً إلى توطيد الأحوال التى لا يتم له فى غيرها حق التفكير الحرّ والإعراب الحرّ عن الرأى . ومما لا ريب فيه أن هذا الحق ينكر عليه فى أثناء الحرب وفى ظل الحكم الديكتاتورى. فرجل الفكر يجب أن يناضل فى سبيل السلام وضد حكم الطغاة؛ وهذا النضال يقتضى منه أن يدرك البواعث التى تهدم السلام والأحوال التى تمهد للحكم المستبد . ولا يكفى أن يعرفها معرفة نظرية ، بل يجب أن تكون معرفة تمهد للعمل . أى يجب أن يشعر بأنه مسؤول شخصيًا عن قيام هذه البواعث والأحوال . فإذا توهم أن المسألة كلها لا تهمه أصبح معواناً للقوى التى تهدم السلام وتوطىء للاستبداد .

وفى العالم اليوم مئات من الرجال والنساء أدركوا بالاختبار صدق هذا الكلام . فقد تنحوا عن المعركة واختاروا ألا يختاروا

مترفعين عن خوضها معتصمين بأبراجهم العاجية . ولكن القوى التى تجاهلوها نزعتهم من تلك الأبراج وزجتهم فى المعتقلات أو شردتهم فى مشارق الأرض ومغاربها ، لم ينجهم فضل سابق كشف ولا منزلة علمية أو أدبية عالية . أو قانون الحكم المستبد فى ما يتعلق برجل الفكر واحد لا يتغير فى جميع العصور .

ويجب عليه ألاّ يكتفى بأنه يؤمن بالحرية ووجوبها ، بل عليه أن يتقصى المهابّ التى تهب منها رياح الاستبداد من اليمين أو اليسار ، من أصحاب المال أو من محروميه ، لأن الحرية شىء معقد فى نظام اجتماعىٍّ يتضافر فيه العلم والصناعة والمال والعمل اليدوى على الإنتاج وتوزيعه . وهى لا تبيح أسرارها إلا للذين عقدوا خناصر الولاء لها ، وهذا يعنى أن رجل الفكر عدوٌّ للامتياز وأصحابه ، فعليه أن يتبين طبيعة الامتياز مهما تكن خفية ومستورة . فالاجتماع الحر الذى يكافح فى سبيله يجب أن يكون اجتماعاً فيه مساواة . فإذا كان متأهباً للدفاع عن الحرية فعليه أن يكافح فى سبيل المساواة . وفى اجتماع آيته المساواة لا يقام الوزن إلا لكرامة الإنسان وكفايته و بغير الاعتراف بهما قلما يمكن الفوز بالحرية والاحتفاظ بها مدى طويلا .

إن مهمة رجل الفكر على النحو الذى أوجزناها فيه مهمة شاقة محفوفة بالخطر ولا سيما فى عصر أزمة . ذلك أن الخوف هو الشعور الذى يسود عصور الأزمات . والذين بأيديهم مقاليد الأمور يخافون بوجه خاص الآراء الجديدة التى تضعف من سلطانهم فيعتقلون و يضطهدون .

ثم إنهم يدركون أن أحد أسرار قوتهم هو سيطرتهم على عقول الشباب فيفرضون عليها تفكيراً مقيداً من نوع خاص . يعلمونهم تاريخاً يروى الحوادث وفقاً لهوى الحكام . واقتصاداً سخِّرت فيه المبادىء لتسويغ طلباتهم ومطامعهم . فرجل الفكر الذى يؤدى المهمة الواقعة على كتفيه أصدقَ تأدية ، يجب أن يعلم أنَّ فى كل لفتة من اللفتات وعند كل منعطف من منعطفات الطريق يتصدى له ما يمتحن صدقَهُ وشجاعته امتحاناً جديداً . ولو رضى غير هذا الطريق للقى راحة ورخاء وتصفيق الجماهير وصداقة الحكام . فمهمة رجل الفكر ليس فيها ما يغرى إلا اليقين بأن كلَّ من يؤدى المهمة يفوز باحترام النفس . إن طريقهُ هو طريق النفى والسجن والموت ، وكل مجده هو فى كونه جنديًّا فى « حرب تحرير الإنسانية » .

الفصل الثانى

الحرب والموارد الطبيعية

١ — الموارد الطبيعية والدولة
٢ — الموارد المعدنية ومنزلتها
٣ — موارد الطعام فى أوربا
٤ — بين التجارة الدولية والاكتفاء
٥ — المستعمرات والموارد
٦ — هتلر وموارد النفط

— ١ —

إذا تغلغلنا فى ظاهرات الكون إلى نبعها الرئيسى وجدناها جميعاً من طبيعية واجتماعية ترتدُّ فى أصلها إلى تحوُّل الطاقة الطبيعية . وظاهرات نشاط الدولة ليست بشاذة على هذا الحكم . وليس فى علم السياسة ناحية أجمع للعناية وأجدر بالنظر وأمتع

للذهن فى التحليل والاستنتاج من تتبع تأثير البيئة الطبيعية فى نشوء الدولة وتحولها ، وتبيُّن القواعد الأساسية للخطط السياسية التى تختطها فى السلم والحرب . والبيئة الطبيعية قسمان رئيسيان ، يفصلهما الباحث السياسى ولـكنهما غير منفصلين ، بل هما أبداً متفاعلان : هما الشعب والأرض التى يقطنها . فالإنسان نفسهُ جزء من الطبيعة ، فأصلهُ ونشؤهُ وانتشارهُ فى الأرض وتفرقهُ سلالات وشعوباً ، وتركيبهُ الجسمانى والعقلى ، كل ذلك متأثر بعوامل البيئة التى تحيط بهِ من كلّ جانب . وكل دولة جماعة من الناس متصفة بصفات جثمانية وعقلية ، تربط بين أفرادها صلات اجتماعية معينة ، وتقطن بقعة من الأرض يتصف هواؤها بدرجات معينةٍ من الحرارة والرطوبة ، وأرضها بخواص متفاوتة من الخصب والثروة المطمورة فيها . فالجماعة تؤثر بارتقائها العقلى والاجتماعى فى البيئة التى تعيش فيها ، والبيئة تؤثر من ناحيتها فى الجماعة واتجاهها السياسى والاقتصادى والاجتماعى

البيئة الطبيعية قوامها عناصر متعددة هى : أولاً شكل سطح الأرض وما فيهِ من جبال وأودية ، وأنهار وسواحل ، وسهول ونجود ، وقفار وبرارٍ . وثانياً طبيعة الجوِّ . وثالثاً موارد الأرض

من زراعية ومعدنية . ورابعاً أوصاف الطبيعة بوجهٍ عام . وكلٌّ من هذه العوامل كان له تأثير عظيم الشأن فى طبيعة الاجتماع السياسى وتوجيههِ ، ولا سيما فى العصور البدائية ، عند ما كان العقل البشرى لا يزال فى مهدهِ ، وقبل أن يتفتح عن أزهار العلم . حتى بعد التقدم العلمى العظيم فى العصور الحديثة بقى الإنسان خاضعاً لعوامل البيئة الطبيعية ، على الرغم من اتساع قدرته على تبديلها بعض التبديل وفقاً لغرضهِ ومشتهاهُ .

إن شكل سطح الأرض التى تقطنها جماعة من الناس ، يشمل الجبال والأنهار والبحار التى فصلَت بقاعاً عن بقاع ، وقامت حوائل فى العصور الأولى دون اتصال جماعات الناس التى تعيش فى كنفها . ومن هذه البقاع ما كانت تحيط بهِ حدود طبيعية كالجزائر البريطانية يحيط بها البحر ، وشبه الجزيرة الإيبيرية ، أوشبه الجزيرة الايطالية ، يحيط البحر بمعظمهما والجبال الشاهقة بالباقى . ففى داخل هذه الحدود الطبيعية نشأت أمم تختلف فى طبيعة وحدتها الداخلية ، عن أمم نشأت فى السهول الروسية الفسيحة. وهذه الأوصاف أثّرت تأثيراً غير يسير فى تعيين حجم الدولة ، لأن الشعوب كانت تميل إلى العيش فى بقعةٍ تحميها الحدود الطبيعية

من إغارة جيرانها عليها . فتتاح لكل شعب منها فرصة التعاون والالتفاف حول مصالح عامة تشمل الجماعة كلها ، فتنشأ الوحدة عن ذلك وهى أساس الدولة . وليس من المصادفات ، أن الدولة فى الصين تشمل مساحات واسعة الأرجاء ، وكذلك فى روسيا ، والولايات المتحدة الأميركية . ولا من المصادفات أن اليونان من قديم الزمان إلى حديثه دولة صغيرة المساحة ، ولا من المصادفات كذلك أن أوربا لم تجمع قبلاً فى دولة واحدة ، برغم مساعى قيصر أو شارلمان أو نبوليون . أما وقد أصبحت العوامل الاجتماعية والاقتصادية والعقلية فى العصر الحديث شديدة التأثير فمن الجائز أن تتغلب على الحوائل الطبيعية فتشمل أوربا فى نظام واحد .

وحجم الدولة يؤثر فى اتجاهاتها السياسية ، فاتساع الإمبراطورية الرومانية أضعف تقاليدها الجمهورية ومهد للحكم المركزىّ واستبداد الامبراطورية . واتساع الدمقراطيات الحديثة اقتضى قيام النظم النيابية فيها ، لأن الدمقراطية المباشرة كما كانت فى مدن اليونان متعذرة فى مساحات كبيرة

ثم إن موقع البقعة التى تقوم فيها الدولة وأوصافها الجغرافية ،

تعيِّن نوع صلتها بالعالم الخارجي . هل تعيش بمعزل عن العالم ، أو هل تكون صلاتها بجيرانها صلات تعاون وسلام أو صلات تنافر وخصام . فالولايات المتحدة الأميركية ما فتئت حتى عصرنا هذا تميل إلى العزلة ، لأن محيطين كبيرين يفصلانها عن أوربا وأفريقيا من ناحية ، وعن آسيا من ناحية أخرى . ولولا الرَّجة التى أحدثتها الحرب الدائرة الرحى الآن ، وارتقاء أساليب المواصلات والقتال الحديثة ، لكان من المتعذر أن تتحول كثرة الشعب الأميركى وممثليه هذا التحول السريع إلى إدراك أن السلام العالمى لا يتجزأ . يقابل هذا أن أمة اليونان فى العهد القديم ، كانت تقطن أرضاً تردُّها الجبَال الواقعة فى شمالها وشمالها الغربى ، عن الاتصال بمن وراء تلك الجبال . ولكن ثغورها وخلجانها وجزائرها المتعددة فتحت لها نوافذ تطلُّ منها على مسالك البحار ، فاتصلت بسائر الأمم عن طريقها ، فاتسعت تجارتها ، واستعمرت سواحل البحر المتوسط والبحر الأسود . وبريطانيا المنفصلة بالبحر عن القارة قام فيها أسلوب من الحكم خاص بها ، وأنشأت تجارة بحرية واسعة ، وبنت أسطولاً لحماية هذه التجارة ، وزرعت جماعات من أبنائها ،

فى بلدان نائية متفرقة على سطح الأرض ، فنمت وارتقت ، وأصبحت طائفة منها دولاً مستقلة .

ولكن ما تكسبه الدولة القائمة فى قلب القارات، من حماية الحدود الطبيعية ، تخسر شيئاً يقابله بما ينمو فيها من روح العزلة والميل إلى الاستقرار ، فيصعب على شعبها الامتزاج بالشعوب التى تجاوره وراء الجبال والأنهار ، و يتعذر عليه أن يرى ما تراه فى شؤون الحياة . فيشقُّ التعاون بينها ، و يقلُّ الاتصال ، فيضعف التوليد والابتكار وهما سر الارتقاء .

ولا يخفى أن الحركة فى الطبيعة والاجتماع تميل دائماً إلى الاتجاه حيث تلقى المقاومة على أقلها . فجبال اليونان إلى الشمال والشمال الغربى جعلت اتصال اليونان الأول بالامبراطوريات الشرقية . وروما اتجهت غرباً لأن جبال الابنين كانت حائلاً دون اتصالها أولاً باليونان . فكأن اليونان وروما كانتا واقفتين ظهراً إلى ظهر . أما اليونان فاضطرت بفعل هذا الوصف الجغرافى لأرضها أن تصطدم أولاً بجيوش حضارات قديمة ، و إذا استثنينا فتوحات الإسكندر ، فقد كانت فى معظم تاريخها القديم عاكفة على نفسها ، فأبدعت ما أبدعت فى العلوم والفنون . وأما روما

فاصطدمت أولاً بشعوب دونها حضارة ونظاماً ، فكان ذلك مستهلَّ طريقها إلى الامبراطورية وما تركته الامبراطورية فى الدنيا من آثار القانون الرومانى

ويضاف إلى الوصف الطبوغرافى ، حالة الإقليم ، ولكن حالة الإقليم قلما تفصل عن حالة التربة . وإنما يقال بوجه عام إن الإقليم المتناهى فى شدة الحر وشدة البرد ، لا يؤاتى نشوء الطبقات العليا من ألوان الحضارة وأشكال الحكم . فالنور الباهر المنعكس عن مفاوز الجمد ، والليالى القطبية الطويلة ، ووهج الشمس فى الصحراء ، والبطائح التى يتولد فيها البعوض فى المناطق الاستوائية ، عوامل تحد من النشاط الاجتماعى فتحول دون قيام الهيئات السياسية والاجتماعية القوية . وجميع الدول الكبيرة نشأت فى مناطق معتدلة ، حيث الهواء متصف بدرجات معتدلة من الحرارة والرطوبة ، وإن كان هناك فئة من الباحثين تميل إلى القول بأن الاتجاه فى قيام الدول القوية ، من المناطق المعتدلة الشمالية إلى التى تليها شمالاً .

وقد أشار مؤرخ الحضارة « بَكل » إلى أن ظاهرات البيئة الطبيعية تؤثر فى نشأة الإنسان الفكرية والخلقية والفنية . ففى

البلاد التى تكثر فيها الزلازل والأعاصير والبراكين أو الجبال الشاهقة والأنهار الكبيرة المتدفقة يغلب الخيال على العقل ، والخوف على رغبة الفهم، فينصرف المرء عن البحث والتجريب ، ويعوزهُ الاعتماد على الذات ، فيحفل دينهُ بالأوهام والأساطير ، وفنهُ بالضخامة والغلظة ، ونظامهُ الاجتماعى والسياسى بالتحكم والاستبداد . فإذا كانت وحدات البيئة الطبيعية صغيرة بالقياس إلى الشاسعة ، والطبيعة هادئة بالمقابلة مع العنيفة الصاخبة ، أُتيح النموُّ للعقل ، واتجه الفن إلى الجمال ، والدولة إلى الدمقراطية .

— ٢ —

هذه العوامل الثلاثة — شكل سطح الأرض والإقليم وأوصاف الطبيعة بوجه عام — تؤثر على طول المدى فى طبيعة الاجتماع البشرى ، وما فتئت موضوع بحث ونقاش ، وتأييد وتفنيد ، بين علماء الاجتماع البشرى وفلاسفة التاريخ . والأقوال الحاسمة فيها قليلة ، ولكن الاتجاه العام فى جميع هذه الأقوال لا ريب فيهِ ، وهو أن البيئة الطبيعية تؤثر فى طبيعة الاجتماع البشرى ، وبالتالى فى سياسة الدولة . ولكن التاريخ بوجه عام نسيج من

عامل البيئة الطبيعية متفاعلاً مع عوامل أخرى هى العقل والشخصية والاقتصاد وروح العصر وغيرها

إلا أن هناك عاملاً رابعاً فى البيئة الطبيعية ، يؤثر فى معيشة الناس فى قُوتِهم وصناعتهم وتجارتهم وتأثيره مباشر مستمرٌّ ، وهو آخذ فى الاستفحال ،لأن ارتقاء الصناعة فى العصور الحديثة وصيرورتها عماداً لا غنى عنهُ فى معيشة الشعوب وقوتها ، جعل الحاجة إلى موارد الطبيعة من نبات وحيوان ومعادن ، فى منزلة الهواء والماء

إن الرجوع إلى معجمات اللغة ومعلماتها لا يغنى كثيراً فى الفوز بتعريف دقيق جامع مانع للفظى « الموارد الطبيعية » ، ولكنهما يعنيان بوجهٍ عام الجوامد والأحياء التى يعتمد عليها الناس فى إقامة أودهم وتنظيم كيانهم الاقتصادى . وقد تبوَّب هذه الموارد على أسس مختلفة ، ولكن التقسيم الغالب هو القائم على الأساس التاريخى وفقاً لتدرُّج الإنسان فى استعمالها ، إذ بدأ فى الاعتماد على الموارد النباتية ، ثم على النباتية والحيوانية ، ثم بدأ يكشف المعادن ، وازداد اعتمادهُ عليها شيئاً فشيئاً ، واتسع نطاق اعتمادهِ عليها اتساعاً سريعاً فى القرن التاسع عشر وما انقضى من القرن العشرين

وليس ثمة ريب فى أن زيادة استعمال المعادن ، من السمات التى تتسم بها حضارة هذا العصر ، مع أن بدء استعمالها متغلغلٌ فى تاريخ البشر . فالمصريون القدماء مثلاً بدأوا يستعملون الحديد حوالى القرن الثانى عشر قبل التاريخ الميلادى . ولكن اختراع الآلة البخارية ، أولاً ، ومحرِّك الاحتراق الداخلى ثانياً ، جعل لمناجم الحديد والفحم وآبار النفط ، منزلة مسيطرةً على اقتصاد الأمم . فتأثرت بذلك جميع خططها الداخلية والخارجية

واتساع نطاق استعمال المعادن ، لم ينشأ عن زيادة المستهلك منها فى وجوه الاستعمال القديمة وحسب ، بل عن كشف وجوهٍ جديدةٍ لاستعمالها على الغالب ، وهذا الكشف مردّهُ إلى ارتقاء العلم بطبيعتها وخواصِّها .

وهذا القول العام لا يجب أن يؤخذ على علاّتهِ بغير تمييز . فقليلا ما تجد استعمالاً جديداً للذهب ، ولكن العلمَ والصناعة كشفا وجوهاً جديدة لاستعمال الرصاص مثلاً ، فزادت الحاجة إليه زيادة كبيرة خلال قرنٍ واحد من الزمان . والفحم مولد للحرارة والطاقة وقد زاد الاقبال عليه زيادة كبيرة فى الثلاثين سنة الأخيرة من القرن التاسع عشر أى بين سنة ١٨٧٠

و ١٩٠٠ ويقول علماء أميركا إن حاجة أميركا إلى الفحم كانت تتضاعف تقريباً كل عشر سنوات فى أثناء تلك الفترة . ولكنها لم تزد شيئاً يذكر فى خلال السنوات العشر بين ١٩٢٠ و ١٩٣٠ . ولم يكن استعمال النفط ومشتقاتهِ شائعاً فى مستهل هذا القرن . وقد بدأ استعماله قبل خمس وسبعين سنة فى الاضاءة والتزييت ، ولكن عندما اخترع محرك الاحتراق الداخلى ، فتح أمام استعمال النفط ومشتقاتهِ فى السلم والحرب ، باباً لا يسد . وكنا قبل ثلاثين أو أربعين سنة من الزمان قلما نسمع بأسماء التنجستن والمولبدينوم والكروم وما يشبهها من المعادن ، إلاّ من حيث هى عناصر فى جداول الكيمياء ، ولكنها الآن ركن لا غنى عنهُ فى الصناعة ، سواء أصناعة حربية كانت أم صناعة سلمية . وليس أدل على منزلة المعادن فى الحضارة الحديثة من منزلتها فى وسائل النقل والانتقال وأساليب المخاطبات . فقد كان الانسان يعتمد على الحيوانات لجر المركبات ، وعلى الرياح لدفع السفن ، ولكن سكة الحديد التى أتيحت بعد اختراع القاطرة من نحو قرن من الزمان مكنت الانسان من الانتقال فى ساعة ، مسافة لم تكن فى متناوله قبلاً فى يوم كامل . وقوام

السكك الحديد ، الحديد والفحم . ثم اخترع محرك الاحتراق الداخلى ، فاذا هو القلب النابض فى السيارة والطائرة ، وإذا سرعتهما تفوق سرعة القطار من ضعفين إلى خمسة أضعاف . وليس ثمة ريب فى أن ارتقاءً من هذا القبيل ، كان له تأثيرٌ اجتماعىٌّ عظيم الشأن . فمقادير الطعام تنقل مسافات بعيدةً بغير زيادة تذكر فى نفقة نقلها ، فنشأ عن ذلك ، اتساع نطاق الأسواق التى تعتمد عليها البلدان المنتجة ، واعتماد الأمم بعضها على بعض ، واتزان مصادر التموّن بالطعام فى جماعة ما ، ولو كان لحمها يجيئها من الأرجنتين ، وشايها من الهند والصين ، وقمحها من كندا ، وزبدها من هولندا والدنمارك

وما يقال فى النقل والانتقال يقال فى أساليب المخاطبات ، فنقل الاشارات الكهربية فى أسلاك من المعدن زاد سرعة نقلها أضعافاً ، والاعتماد على المخاطبات اللاسلكية ، يستند فى آخر الأمر ، إلى مولدات تولد الطاقة الكهربية وأبراج عالية تذاع الأمواج من قممها وأجهزة تتلقاها وتحولها كلاماً مفهوماً ، ولا غنى عن طائفة كبيرة من المعادن فى جميع هذه الأجهزة

وليس ما تقدم إلاّ على سبيل التمثيل ، ولكن لا مفرّ

من الحكم بأن الاعتماد على المعادن ، متغلغلٌ فى صميم نظامنا الاقتصادى والاجتماعى ، ولا سبيل إلى تخطيهِ أو التنصُّل منهُ ، ولا سيما فى عصور سياسة القوة كهذا العصر ، لأن القوة الحربية تقوم على أساس صناعى . وما الجيوش والأساطيل وأسلحة الطيران ، إلا فى منزلة الحدّ القاطع من السيف ، أما بقية النصل وأما المقبض ، فهما ما يعرفان بوصف « الأمة فى حالة حرب » صناعاتها وزراعاتها ومواصلاتها ومواردها الطبيعية جميعاً سواء أفى أرضها كانت تلك الموارد أم فى أرض أخرى تستطيع الاتصال بها . والمصانع عاجزة حتماً عن إنتاج الطائرات والدبابات والسفن الحربية والتجارية والمدافع والقنابل على أنواعها إلا إذا غذيت بتيّار لا ينقطع من الخامات ، من الحديد والفحم والنحاس والرصاص والكبريت والألومنيوم والزنك والقصدير والنيكل والمنجنيس والكروم وغيرها . والآلات التى تتقوّم بها طبيعة القوات الحربية الحديثة لا تستطيع التغلب على جمود المادة ، ولا أن تتقد فيها شعلة الحياة إلا بالنفط ومشتقاتهِ لأنها وليدة محرِّك الاحتراق الداخلى ، وجانب منها — ولا سيما ما كان منها يدرُج على الأرض — لا يتحرّك إلا على عجلات إطارُها من المطاط .

ولكن المعادن غير موزعة توزيعاً متساوياً ، فى شتى القارات، ولا فى بلدان تلك القارات. والواقع أن حدود البلدان فى العصور الغابرة ، عينت وفقاً للعقبات الطبيعية الكبيرة ،كالجبال والأنهار كما قدمت ، وتبعاً لمقتضيات الزراعة ، عند ما كانت الزراعة مصدر العيش . ولم ترتبط ارتباطاً ما بتوزيع الثروة المعدنية فى أرضها ، لأن المعادن كما نعرفها الآن ، وندرك منزلتها فى شتى وجوه الصناعة ، لم تكن معروفة ، وما كان معروفاً منها لم يكن له من الشأن ما له فى العصر الحاضر . ويضاف إلى هذا حقيقة تاريخية ، وهى أن الثورة الصناعية التى حدثت فى انكلترا وما عقبها من التوسع فى استعمال الآلات فى معامل الغزل والنسج وبناء السفن والقاطرات ، نبهت دولاً قبل أخرى إلى منزلة المعادن على اختلافها ، فأضيف إلى سوء التوزيع الطبيعى فى الثروة المعدنية ، تفاوت آخر مردُّه إلى السبق فى الاختراع والتوسُّع .

فلنلق الآن نظرة على الدول الكبار ، وما فى أرضها من معادن تحتاج إليها من حيث هى دول صناعية أو حربية ، أو صناعية وحربية معاً . ويؤخذ من بيان إحصائىّ رسمىّ أميركى ، صدر قبل سنوات ، أن هناك ٢٨ معدناً تبلغ قيمتها سبعين

فى المائة ، من جميع الخامات المعدنية التى تتداولها التجارة ، وأهمها الحديد والنحاس والألومنيوم والرصاص والزنك والقصدير والنيكل، ومعادن الأخلاط اللازمة لأصناف خاصة من الصلب، أو لتقسية معادن أخرى ، وهى الأنتيمون والكروم والتنجستن والمولبدينوم والنيكل . وهذه جميعاً من الفلزات ؛ ويضاف إليها معادن غير فلزية كالفحم والنفط والنترات والفصفات وغيرها ، ومنها ما هو لازم للصناعة والنقل ، ومنها ما لاغنى عنه في النجاح الزراعى .

إن المجال لايتسع لتفصيل موقف كل من الدول الكبار المحاربة ، من هذه المعادن الأساسية . ولكن يقال بوجه عام أن ليس بينها دولة واحدة تستطيع أن تكفى نفسها من جميع هذه المواد مما يستخرج من أرضها منها . ولعل أقرب البلدان إلى الكفاية هما الولايات المتحدة الأميركية وروسيا السوفيتية . ومع ذلك فكفايتهما ليست تامة . فالولايات المتحدة تحتاج إلى استيراد معظم معادن الأخلاط كالأنتيمون والكروم والمنجنيس والتنجستن والقصدير والنيكل ، ويضاف إليها المطاط (وإن كانت الصناعات الكيميائية الحديثة قد ابتكرت أساليب لصنع

المطاط من مواد متاحة) . وأما روسيا فلا يعرف مدى ثروتها المعدنية معرفة علمية وثيقة . فسعة أرضها حالت حتى الآن دون استكشاف جميع مواردها المعدنية ومقاديرها ، ولكن الشائع أنها قريبة من الكفاية إذا استثنينا أصنافاً قليلة خاصة .

أما إنكلترا فما يستخرج من أرضها من الفحم يفيض على حاجتها ، وحديدها يكفيها فى أثناء السلام ، والمقادير المستخرجة من الرصاص والقصدير لا بأس بها ، إلا أنها تحتاج إلى استيراد كل معدن آخر . وإذا نظرنا إلى انكلترا على أنها قلب جامعة الأمم البريطانية ، فما يستخرج منها جميعاً يفيض عن حاجتها ويصدر ، ولا يستثنى من ذلك إلا الأنتيمون والزئبق . وهذه الموارد على كل حال لم تكن وقفاً على انكلترا فى إبان السلام ، بل كانت مباحة لكل مبتاع يوفى الثمن الذى يسود السوق العالمية . أما فى أثناء الحرب فقدرة انكلترا على الاستيراد مرتبطة بتماسك جامعة الأمم البريطانية من الناحية السياسية — وهذا قام عليه الدليل — ومرتبطة كذلك بكفاية الأسطول التجاري والحربى على النقل ، وهو حادث فعلاً برغم الخسارة الناشئة عن حرب الغواصات .

أما ألمانيا فتستطيع أن تعتمد على ما تستخرجهُ من حديد وفحم من أرضها ، وما تستطيع استيرادهُ من السويد وفرنسا وبلجيكا ولوكسمبورج . ولكن أوربا الواقعة غربيّ روسيا فقيرة بوجه عام فقراً مدقعاً فى آبار النفط ويستثنى من ذلك رومانيا . ولكن الإنتاج الرومانى لا يسدُّ إلاّ ربع ما تحتاج إليهِ القارة الأوربية فى أثناء السلام . فكان لا بدّ من الاستيراد قبل الحرب من أميركا والعراق وإيران وجاوى ومن صنع عوض كيميائى يستخرج من الفحم . ومناجم النحاس فى ألمانيا تجهزها بـ ١٤ ٪ من حاجتها إليه ، وعليها أن تستورد ٦٠٪ مما تحتاج إليهِ من المنجنيس أو أكثر و٥٠ إلى ٦٠ ٪ من الرصاص وكل ما تحتاج إليه من الزئبق و٩٠ ٪ من النيكل وأكثر من ذلك من المولبدينوم والقصدير والتنجستن . وتبييت النية على الحرب وضرورة حشد كل ما يلزم لها من هذه المواد هما ما حمل ألمانيا قبل نشوب الحرب على اتخاذ قول جورنج شعاراً لها « المدافع قبل الزبدة » .

أما إيطاليا فلا تستخرج من أرضها إلاّ ١٠ ٪ مما تستهلكهُ من الحديد والصلب و٨ ٪ من الفحم و٧ ٪ من النفط ، وعليها

أن تستورد الباقى من هذه المواد الرئيسية ، وكذلك كل ماتحتاج إليه من المطاط والكروم والتنجستن والقصدير والنيكل — غير قليل لا يذكر — والنحاس والمنجنيس .

أما اليابان فأخصُّ ما يعوزها الحديد والنفط، ولكن حاجتها إلى استيراد طائفة كبيرة من الخامات المعدنية الأخرى ليست يسيرة . فاليابان عندها كفايتها من الفحم والكبريت والنترات ومعظم كفايتها من الطعام ، ولكن عليها أن تستورد ثلثى ما تحتاج إليه من الحديد وستة أسباع ما تحتاج إليهِ من النفط ومشتقاتهِ والرصاص والقصدير ، وأربعة أخماس ما تحتاج إليه من الزنك والمنجنيس، وثمانية أتساع ما تحتاج إليهِ من القطن، وكل ماتحتاج إليه من المطاط الطبيعى والنيكل والأنتيمون وغيرها من المعادن اللازمة للأخلاط الفلزية . ومعظم هذه المواد متاح لها الآن فى مقادير كبيرة فى منطقة فتوحاتها الحديثة ، ولكن مشكلتها الآن قائمة على استتباب النظام فيها وقدرة النقل على الأكثر .

هذا التوزيع غير المتساوى بين الدول الكبيرة ، فى الموارد المعدنية ، حمل عالماً مهندساً انكليزيًا يدعى السر توماس هُلَند على اقتراح ما يعرف باسم « العقوبة المعدنية » . وجاراه فى ذلك

الجنرال سمطس وهو عالم وفيلسوف علاوة على كونه سياسياً وقائداً ممتازاً . وملخص القول فى « العقوبة المعدنية » أنه إذا نشبت حرب باعتداء دولة على أخرى واتجه الرأى إلى فرض العقوبات على الدولة المعتدية — كان هذا فى الأيام التى كنا نعلق فيها الأمل بالسلامة المشتركة وقد تعود ، بل لا بد من عودتها — فيجب أن تشمل العقوبات الاقتصادية أولاً طائفة من الفلزات اللازمة لأخلاط الصلب المختلفة ، لأن المقادير التى تشملها المعاملات التجارية ، يسيرة بالقياس إلى مقادير الحديد والفحم وما أشبه ، فلا يضطرب اقتصاد البلاد التى تحرم بيعها ، ولكن نقصها يؤثر فى الدولة التى تحرم شراءها لأن الصناعة الحربية لا تستغنى عنها .

فالنيكل مثلاً ضرورى لصناعة صلب خاص يصلح لعربات المدافع الضخمة . والنحاس لازم لصنع أجهزة الاذاعة والالتقاط اللاسلكية ومبردات الطائرات والدبابات . والتنجستن والموليدينوم والكروم لصنع أصناف أخرى من الصلب القاسى لكلٍّ منها استعماله الخاص فى الصناعات الحربية ، والمنجنيس والكروم لا غنى عنهما فى صنع الآلات التى تصنع الأدوات الحربية ، machine tools

والاتفاق على فرض هذه العقوبة سهلٌ، لأن الولايات المتحدة الأميركية وجامعة الأمم البريطانية وروسيا تملك أكثر موارد هذه الطائفة من الفلزات

والاعتراض الأساسى على هذا الاقتراح ، هو أن المقادير التى تحتاج إليها الصناعات الحربية ليست كبيرة ، فيسهل خزنها، قبل نشوب الحرب ، فهى عناصر لا يبليها الزمن ، وتجميد المال الذى ينفق فى شرائها لا يرهق دولة ما ، وإذا لم تطل الحرب حتى يحل النفاد بالمخزون ، فتأثير هذا اللون من العقوبات لا يكون فعالاً إذا اقتصر عليه

ويردُّ على ذلك بأن التوزيع فى إبان السلام يكون خاضعاً لحاجة الدولة كما تستخرج هذه الحاجة من سجلات واردها وإحصاء صناعاتها ، بعد إضافة التصحيح اللازم الناشىء عن تقدم الصناعة ، فيوصد بذلك باب التخزين . وعلى كلٍّ هو رأى إن لم يفد فى منع الحرب فقد يكون إحدى الوسائل التى يتوسل بها لذلك الغرض بالاضافة إلى وسائل أخرى

— ٤ —

يقصد ببلدان القارة الأوربية فى هذا القسم من البحث ، البلدان الواقعة إلى الغرب من روسيا و إلى الشمال من البحر المتوسط و إلى الشرق من المحيط الأطلسى . وليست المملكة المتحدة بداخلة فى هذا النطاق ، لأنها تستطيع أن تتصل بسائر أقطار العالم فتستورد منها على قدر ما تسمح به حالة سفن النقل والنقد .

إن عدد سكان هذه البلدان يتفاوت بين ٣١٠ ملايين و ٣٢٠ مليوناً . والمسألة التى تتجه إليها الأنظار فى ما يتعلّق بموارد طعامهم هى هذه : هل تستطيع هذه الشعوب أن تتغذى التغذية الكافية بما تنتجهُ أرضها من مواد الطعام بغير أن تتعرض لتأثير الجوع والقلة فى صحتها ومعدَّل انتشار الأمراض ومتوسط الوفيات فيها ؟ وهى مسألة معقَّدة ، ويزيد من تعقيدها ضرورة التحوُّل من أكل موادَّ تعوَّد الناس أكلها إلى أخرى لم يتعودوها . وتأثير القلة والتحوُّل من مادة إلى أخرى لا يظهر حالاً ، ولكنهُ تأثير متجمع قد يبقى خافياً أمداً ما ثم تبدو عواقبهُ فجأة .

ومواد الطعام طوائف أهمها أربعٌ وهى : —

(١) الحبوب اللازمة للخبز (٢) الحبوب اللازمة للعلف (٣) الحبوب التى تستخرج الأدهان منها (٤) ما يستخرج من البحر.

إن بلدان القارة الأوربية – بالتعريف المتقدم – تصلح لإنتاج حبوب الطائفة الأولى. وفى العهد الأخير طبقت بعض المبادىء العلمية على اختيار أصلح الحبوب لأصلح الأراضى فازدادت الغلة بوجه الإجمال. والحنطة تزرع فى معظم البلدان، والذرة فى كل مكان تقريباً الى الجنوب من جبال الألب. وقد اتسع نطاق زراعة الحنطة منذ الحرب العالمية الأولى. فالمساحة التى تزرع حنطة (١٩٣٩) تزيد عشرة ملايين فدان على المساحة التى كانت تزرع حنطة قبل الحرب العالمية الأولى. وهذا الاتساع بالاضافة الى اختيار الأصناف الغزيرة الانتاج واستعمال الأسمدة زاد المحصول المحتمل. وقد هبط ما تستورده بلدان القارة الأوربية فى العقد الأخير من السنين، من حبوب الخبز، وفقاً لزيادة الغلة. فقد كانت هذه البلدان فى العقد الثالث من هذا القرن (١٩٢٠ – ١٩٢٩) تستورد أكثر من ٤٠٠ مليون بوشل من الحنطة عند ما تكون الغلة معتدلة. فهبط ما كانت تستورده كل سنة فى

العقد الرابع (١٩٣٠ — ١٩٣٩) إلى ٢٠٠ مليون بوشل . ومع ذلك فليس فى أوربا الآن من يزعم أن توسيع نطاق الانتاج فى هذه الطائفة من الحبوب مستطاع إلى حدود الكفاية التامة والاستغناء عن الاستيراد بتاتاً ، مع أن المحصول الجيد قد يكفى لسد حاجة السنة .

ومن العوامل الطارئة على هذه الناحية من المشكلة ، قلة اليد العاملة . ومشاق النقل ، وميل الفلاحين الطبيعى إلى إخفاء جانب من محصولاتهم فى أثناء الحرب . ولذلك يلوح أن استمرار الحصر مفضٍ حتماً ، أو أنه أفضى إلى نقص جراية الخبز إلى أدنى حد مستطاع ، على تفاوت بين جراية الألمان وجرايات الشعوب الأخرى . والأوربيون بوجه عام يكثرون من أكل الخبز ، فخفض الجراية مفض كذلك إلى شعور بالنقص ، إلا إذا عوضت الوحدات الحرارية المستمدة من الخبز بزيادة نصيب كل فرد من البطاطس — وقد كان البطاطس قبلاً غير مقيد فى ألمانيا فقيد توزيعه أخيراً — والسكر والأدهان والخضر . وحبوب الخبز لازمة لحفظ وزن الجسم ونشاطه . فاذا قلت وطالت مدة قلتها ، أفضى ذلك إلى نقص الوزن والهزال . ومع ذلك فان

نقصها أقل إضراراً بالجسم من نقص اللبن والدهن .

أما الطائفة الثانية فهى حبوب العلف . وقد زاد اعتماد أوربا رويداً رويداً على استيراد هذه الحبوب من الخارج . وهى تشمل الذرة والجويدار والشعير والشوفان ، حتى حبوب الخبز المستوردة يستعمل جانب منها فى العلف . والغرض الأول من هذه الحبوب هو طبعاً علف المواشى ليفوز الناس من لحمها بما يحتاجون إليه من مواد زلالية ونشوية .

والمسألة الأساسية هى هذه : ما مدى الربح الذى يصيبه بلد من استيراد مواد العلف، ثم من تحويلها فى أجسام المواشى الى لحم وشحم ؟ إن المقابلة طبعاً يجب أن تكون بين مقدار المواد الزلالية والنشوية فى الحبوب المستوردة ، وفى لحم المواشى المعلوفة بها . والمقابلة تسفر طبعاً عن ربح . ولكن من الحيوانات ما هو أقدر من غيره على تحويل العلف لحماً وشحماً . والخنازير أقدر من الأبقار . ولكن ذبح الأبقار واستبقاء الخنازير يثير معارضة الفلاحين ، ويحرم الناس لبن البقر . وقد كانت الدنمارك وهولندا من البلدان التى تنتج مقادير كبيرة من الطعام بتربية الدجاج والمواشى والخنازير . ولكن هذه التربية كانت معتمدة اعتماداً

كبيراً على العلف المستورد . فانتفاع ألمانيا بموارد طعامها كان محدوداً بحدود الزمن والقدرة على توفير العلف لها ، وهذه الناحية من نواحى موارد الطعام فى بلدان أوربا ، تعد موطن ضعف كبير فيها .

أما الطائفة الثالثة فتشمل الحبوب التى يعصر الدهن منها . والتربة والجو فى أوربا أقل ملاءمة لزراعة هذه الحبوب منها لزراعة حبوب الخبز . ولذلك غدت أوربا تعتمد اعتماداً كبيراً ، يكاد يكون تامًّا ، على استيراد ما تحتاج إليه من هذه المواد . فكانت تستورد جوز الهند وبذر القطن والفول والكتان ، وفول الصويا والفول السودانى ، وغيرها . وكانت تستورد كذلك مقادير كبيرة من شحم الحيوان مثل شحم الخنزير والودك ودهن البال ، وكذلك أنعاماً كثيرة تنتفع بلحمها وشحمها

ولا يقتصر استعمال الدهن على أكله والانتفاع بما يولده من حرارة ، بل هو يدخل فى صناعة الصابون والمواد المفرقعة . وفى الوسع صنع الجليسرين للمفرقعات ، والأحماض الدهنية للصابون بالتركيب الكيميائى . ولكن التقدم فى هذه الصناعات لا يجيز القول بأنها كافية لتعويض كل ما كان يستورد

ونقص المستورد من العلف يفضى إلى نقص اللبن وهذا يفضى إلى مشكلات صحية أهمها يتعلق بصحة الأطفال . ونقص الدهن يحول الطعام تافهاً لا يسيغه الآكل . وقد كان الدهن فى أوربا سرًّا من أسرار الطهى الجيد ، وهو يدخل فى جميع أصناف الطعام من الحلوى واللحوم والخضر . وكان الرأى عند العلماء أن الشعور بنقص الدهن قد يشتد فى أوربا فى سنة ١٩٤٢ .

أما الطائفة الرابعة لحيوان البحر ، وصيد السمك وأشباهه صناعة لها منزلة عالية فى تغذية أوربا من سواحل النرويج الشمالية إلى جبل طارق . والسمك فى أوربا لا يؤكل عوضاً من اللحم وحسب . فالعلم الحديث أبان أن أكل السمك له فائدة خاصة لأنه يجهز الجسم باليود ونوعين من أنواع الفيتامين وهما A, D وهذان الفيتامينان يذوبان فى الدهن ويوجدان منتشرين فى جسم السمك ، ولكنهما يتركزان على وجه خاص فى كبد السمك وهما قليلان فى سائر مواد الطعام . وعجز الصيادين عن النهوض بعملهم فى بحار مزروعة بالألغام وتعيث فيها الغواصات وتحلق فوقها الطائرات ، ومنع السلطات المحتلة الصيّادين النرويجيين ومن كان على مثالهم من الخروج إلى البحر أو

الاقتراب من الساحل إلا فى نطاق ضيق محكم من القيود ، سيحمل سكان أوربا عبئاً غذائيًا باهظاً ، لأن نقص السمك يحرمهم دهن السمك الذى يجهزهم بالحرارة ويحرمهم فيتامينى D, A وهو أهم . ونقص هذين الفيتامينين لايستطاع تعويضه من المواد الشائعة الآن فى أوربا ، ولابد أن يفضى إلى أمراض سوء التغذية ولاسيما فى الطبقات الفقيرة . ومن عواقب الحرب العالمية الأولى أن منع السمك عن سكان أوربا المتوسطة كالنمسا وتعذر الحصول على زيت السمك ، أفضيا إلى ارتفاع معدل الإصابة بالكساح ارتفاعاً كبيراً . نعم إن السمك ليس المورد الوحيد لفيتامين A ولكنه مورد أكيد وفى بعض الأنحاء مورد رئيسى . وليس فى الوسع الآن الاعتماد على التركيب الكيميائى لتعويض نقص هذا الفيتامين . أما فيتامين D فقد يصح الاعتماد على ضوء الشمس فى تعويض بعضه .

والخلاصة أن عِبَر تاريخ أوربا الشمالية خلال القرن الماضى ، ونتائج الاختبار فى أثناء الحرب العالمية الأولى وما تلاها ، تحمل على القول بازدياد الإصابات بأمراض نقص الغذاء فى البلدان الواقعة شمالى الألب ولا سيما فى الطبقات الفقيرة نتيجة للحرب .

— ٥ —

كيف تحل مشكلة الموارد الطبيعية ؟ الحل الطبيعى المعقول هو العودة إلى التجارة الدولية فى ظلِّ السلام ، على أن يفك ما يغلها من قيود ، كالحواجز الجمركية العاليـة ونظام الحصص وأغلال التبادل النقدى وما أشبه . فموارد الخامات العالمية ، من معدنية وغير معدنية ، كافية لسد حاجة الأمم جميعاً ، على رأى العلماء المختصّين .

وكان المسيو فان زيلند ، الخبير الاقتصادى والمالى البلجيكى ورئيس الوزارة البلجيكية سابقاً ، قد عهد إليه فى شهر إبريل من سنة ١٩٣٧ فى دراسة مشكلة العالم الاقتصادية دراسة وافية ووضع تقرير فيها وعرض مقترحاته لحلها . فكان السؤال الذى سعى فان زيلند إلى الرد عليـه هو هذا : — أندعو إلى الرخاء الدولى بتعزيز التبادل بين الأمم على أساس من حرية التعاقد والتبادل أم على أساس من الاكتفاء القومى . فكان رده بعد ما شرّق وغرب فى سبيل جمع الحقائق والآراء ، لايكاد يلابسه غموض، وأساسه وجوب عمل عملٍ مشترك لنقض الحوائل

وخفض الحواجز التى تعرقل التجارة الدولية ، وفك القيود التى تحول دون التبادل النقدى الحر

وأما الحل الآخر فهو طريقة الاكتفاء ، وهى طريقة الاستغناء عن العالم بقدر المستطاع . فلا تستورد الدولة من الخارج الاّ ما تعجز عن الفوز به فى أرضها ، سواء أمن موارد طبيعية كان ذلك، أم من موارد صناعية . فإذا لم يكن فى الأرض منابع للنفط فليستخرج النفط من الفحم . وإذا لم يكن فيها مزارع تزكو فيها أشجار المطاط ، فليصنع المطاط من غاز الاسيتيلين . وإذا لم يكن فيها مراع يكثر فيها الغنم فليصنع الصوف من جبنين اللبن .

والغرض البادى هو رفع مستوى معيشة الشعب ، بإغنائه عن العالم . ولكن النتيجة خفض مستوى معيشة الشعب ، لأن جميع هذه الأعواض الكبيرة تقتضى من النفقة (مجموع جهد العامل مضافاً إلى رأس المال اللازم) أكثر مما تقتضيه مثيلاتها المستخرجة من مواردها الطبيعية ولو نقلت من أقاصى الأرض

وسياسة الاكتفاء لايمكن أن تطبق الا إذا كان نظام الحكم نظاماً دكتاتوريًا . وهذا بطبعه يفضى إلى حالة معنوية تجارى فى انحطاطها حالة المعيشة . لأن الحكم الدكتاتورى يقتضى الاستبداد

والتحكم وكم الأفواه وقدع العقول وإلغاء المعارضين بالاعتقال أو الاغتيال . فسياسة الاكتفاء تفضى إلى انحدار مستوى المعيشة ومستوى الحياة المعنوية فى آن واحد . ورغبة فى صرف نظر الشعب المحكوم هذا الحكم ، المعانى هذا العناء،عن مساوىء حاله يعمد حكامه إلى بذر بذور الحقد فى نفسه على سائر الشعوب والحكومات التى تحرمه — على قولهم — فسحة العيش الرضى فتوغر الصدور وتستفز إلى الحرب

ولما كان الاكتفاء التام مما يتعذر تحقيقه فى بقعة بعينها من بقاع الأرض ، فلا بدّ أن يفضى الأخذ بخطتهِ إلى التوسع بغير الحرب إذا أمكن ، وبها إذا اقتضى الأمر ذلك ، ولا سيما إذا اقترنت خطة التوسع بنظريات التفوق العنصرى وشهوة السلطان

ولا يخفى أن التجارة العالمية بليت بعد الحرب الكبرى الماضية بقيود مختلفة أرهقتها وعاقتها عن النهوض ، كقيام الحدود السياسية حدوداً اقتصادية . فكانت الحماية والحواجز الجمركية ، ثم أضيف نظام الرخص فى بعض البلدان لتقييد الاستيراد وتشجيع الصناعة المحلية وضنًّا بالنقد الأجنبى اللازم لشراء أخص ما تحتاج اليه البلاد فى الخارج ، وبعد ما تفاقمت شرور الأزمة

الاقتصادية العالمية فى سنة ١٩٣١ عمدت الدول على تفاوت بينها ، إلى تقييد التجارة بأساليب مختلفة ، وفى مقدمتها نظام الحصص وقيود التبادل النقدى، كأن فى هذه الوسائل سحراً يعيد الاقبال والرخاء ، أى أن التجارة الدولية تحوّلت من عمل تشترك فيه دول و بلدان متعددة على أساس الذهب أو ما يحلّ محله ، إلى صورة جديدة ، أساسها المقايضة وغرضها الاكتفاء

وكانت الحال على هـذا المنوال عند ما تقلد الوطنيون الاشتراكيون زمام الحكم فى ألمانيا فى مستهلّ سنة ١٩٣٣ ، فأضافوا الى البواعث الاقتصادية التى دعت اليها باعثاً خاصًّا بهم ، وهو رغبتهم فى أن تكون ألمانيا بمنجًى من تأثير الحصر البحرى إذا خاضت حرباً كبيرة يكون أحد خصومها فيها دولة تملك زمام البحار . و إذن فالاكتفاء لا يطلب فى عرفهم وسيلة لاجتياز الأزمة الاقتصادية إلى أن يأتى الفرج ، و إنما يطلب لغرض حربىّ بعيد . ولكن الاكتفاء مناقض بطبيعته لوضع ألمانيا الطبيعى . فقد نفهم مثلاً أن تعمد دولة كروسيا ، أو الولايات المتحدة الى محاولة الاكتفاء ، فأرضهما غنية بشتى الموارد الطبيعية من معدنية وزراعية ، فاذا نظم انتاجها تنظيما دقيقاً ، واستغلّ

المهمل منها ، فقد تستطيعان أن تستغنيا عن كثير مما تستوردانه ، ولاسيما إذا أضيف إلى إنتاجهما بعض الأعواض التى يخترعها العلماء ويصنعها الصناع بغير نفقة كبيرة . ومع ذلك تبقيان محتاجتين إلى استيراد مواد لا توجد فى أرضهما ولاعوض صناعى منها الآن .

أما ألمانيا فليست ببلد غنى بموارده الطبيعية ، ولا سيما المعدنية اللازمة للصناعات الكبيرة ، والنباتية والحيوانية اللازمة لصناعة المنسوجات وبعض النباتية والحيوانية اللازمة للغذاء ولصناعة المفرقعات . فسياسة الاكتفاء مفضية فيها حتماً إلى خفض مستوى المعيشة . فلما بدأت ألمانيا تتسلح ، واتسع نطاق تسلحها ، وقعت فى ما بين خطة التسلح وسياسة الاكتفاء ، فى تناقض لا مخرج لها منهُ إلاّ بالتوسع ، فاذا تمَّ بغير حرب — بالضغط السياسى والاقتصادى والتفتيت الداخلى — فبها ، وإلاّ فبالقتال .

ذلك بأن رغبتها فى جعل قوتها المسلحة قوة متفوقة ، قادتها رغماً عنها إلى توسيع نطاق ما تحتاج إليه ، مما لا تجدهُ فى أرضها ، ولا تستطيع عقول علمائها أن تغنيها عنه بأعواض تخترعها . وتوسيع نطاق ما تحتاج إليه ، مما لا تجده فى أرضها ، يعنى أن

تحقيق سياسة الاكتفاء متعذر . دائرة مفرغة لا تنتهى إلا إلى حيث تبتدىء . ومن هنا كان لابد من التوسع بالحرب أو بالتهديد بها . وليس للنظام الجديد في أوربا من معنى — من الناحية الاقتصادية — الا هذا وهو سيطرة المانيا على بقاع فى أوربا وآسيا تتوافر فيها جميع الخامات الزراعية والصناعية والحربية التى تحتاج إليها ، فلا يؤثر فيها حصر ولا يستطيع أحد أن يعصى لها أمراً . ولما كان هذا النظام من ناحيته الاقتصادية مرتبطاً بنظام سياسى من طراز معين ، فالغالب أنه لا يستطيع أن يقيم على سطح الأرض ما دامت هناك قوى تقاومه أو تستطيع أن تقاومه فإما أن يبسط ظله على العالم و إما أن ينهار . و إلى هذا — علاوة على شهوة السلطان — يرتد القول بمطامع ألمانيا العالمية

— ٦ —

ليس الغرض معالجة موضوع المستعمرات إلا من ناحيته الاقتصادية . فهل نجد فيها حلاً محتملاً لمشكلة الموارد الطبيعية ؟ أما الذين يذهبون هذا المذهب فيستندون إلى (١) كونها منفذاً للتخفيف عن ضغط السكان (٢) كونها مورداً من موارد

خامات الصناعة والغذاء (٣) كونها سوقاً للمنتجات الصناعية

إن نطاق هذا الفصل يضيق دون التوسع فى بسط حقائق هذا الموضوع بسطاً شافياً . ولكن التوفر على دراسة احصاءات الصادر والوارد والهجرة يسفر عن أحكام عامة هى فى منزلة الحقائق . فاحصاءات الهجرة إلى المستعمرات لا تؤيد القول بأن المستعمرات تصلح منفذاً لتخفيف ضغط السكان فى بلد كألمانيا مثلاً أو غيره . وقد قضت الحكومة الألمانية ثلاثين سنة قبل الحرب العالمية الأولى وهى تحاول إغراء الألمان بالنزوح إلى المستعمرات الألمانية الافريقية واستيطانها ، فلم ينزح منها إلاّ ما يزيد قليلاً على ثمانية عشر ألفاً ، حالة أن معدل زيادة السكان السنوية فى ألمانيا حينئذ كان نحو مليون ! وقد هبط هذا المعدل فى العهد الأخير ومع ذلك لا يزال حوالى نصف مليون

واحصاءات الخامات التى تصدر من المستعمرات ، تدل على أنها مصدر ضئيل جداً من مصادرها ، مع بعض استثناء كالمطاط والقصدير والنحاس والفصفات والشاى وجوز النارجيل . وما يصدر من افريقيا كلها من خامات الصناعة والغذاء يقل عن ٤ ./. من محصولها العالمى (١٩٣٦) . ومستعمرات ألمانيا السابقة

فى أفريقية كانت لا تصدر إلى ألمانيا إلا مقداراً يقل عن ١ ٪ مما كانت تستورده من الخامات العالمية . والواقع أن الخامات الأساسية فى الصناعة والغذاء كالفحم والحديد والنفط والقطن والنحاس والقمح واللحم واللبن ومشتقاته وغيرها تصدر جميعاً من بلدان مستقلة استقلالاً ذاتيًّا أو ذات سيادة، لا من المستعمرات . والدولة المستقلة الوحيدة التى كان لها مستعمرات غنية بهذه المواد الأساسية هى هولندا . ومع ذلك فالسويد وهى دولة ليس لها مستعمرة واحدة لا تقل عن هولندا إقبالاً ورخاء . ومستوى حياة السويديين ليس دون مستوى حياة الهولنديين

وإحصاءات البضائع والمواد التى تستوردها المستعمرات ، من البلدان التابعة لها أو من سائر البلدان ، تدل على أن مجموع هذه البضائع والمواد وقيمتها المالية ، جزء يسير جداً من مجموع التجارة الدولية ، فلا يقدم ولا يؤخر فى يسر دولة أو فى عسرها بوجه عام . ولو فرضنا أن المستعمرات الألمانية السابقة فى أفريقية فرض عليها أن تبتاع من ألمانيا دون غيرها كل ما تحتاج إلى استيراده لبلغ مجموع ماتستورده من ألمانيا سبعة أعشار واحد فى المائة من الصادرات الألمانية . ولكنَّ سياسة الباب المفتوح متبعة فى نصف

مستعمرات العالم ومضمونة بمعاهدات دولية ، فلا تمييز فيها فى الإصدار والاستيراد بين دولة وأخرى من دول جامعة الأمم ، ولم تستثن ألمانيا ولا اليابان من ذلك بعد خروجهما منها

والرد السهل بحكم الطبع على هذه الحقائق والأحكام — وهى عامة — أنه مادامت المستعمرات لاتصلح منفذاً ذا شأن لضغط السكان وازدحامهم ، ولا مصدراً أو سوقاً يعتد بهما للمواد الخام أو للمصنوعات ، فلماذا تتمسك بها الدول التى تسيطر عليها ؟ قد يكون السبب سياسيًّا أو حربيًّا أو إنسانيًّا أو مزيجاً من جميعها ، ولكنه حتما ليس اقتصاديًّا بحتاً ولا اقتصاديًّا فى المقام الأول

ومع ذلك يرجى أن توفق الدول المتحدة بعد الظفر إلى حل يزيل المستعمرات من حيث هى عامل نزاع بين الأمم ، ويضمن حقوق شعوبها وحسن حالهم

— ٦ —

قد تختلف الآراء فى هل الحاجة إلى النفط كانت أقوى العوامل التى حملت هتلر على مهاجمة روسيا . أما وقد انقضت سنة وثمانية أشهر على بدء هـذا الهجوم فليس ثمة ريب فى دوائر

معظم الخبراء ، فى أن حاجة هتلر إلى نفط القوقاس غدت عظيمة . فمثله كمثل الكيميائى القديم الذى استهواه تحويل المعادن الخسيسة إلى ذهب ، فأنفق كل ما يملكه من ذهب فى ذلك فخسره ولم ينجح التحويل .

إن مصادر النفط الطبيعى والمصنوع ، الخاضعة لهتلر ، تختلف من عشرة ملايين طن إلى اثنى عشر مليون طن فى السنة . وهذه الأرقام تشمل ما يستخرج من النفط الطبيعى فى أوربا الخاضعة لألمانيا ، وهو ستة ملايين طن ، وأربعة ملايين طن من النفط المصنوع ، ومليونيْ طن من الأعواض . وأوربا الهتلرية كانت تنفق قبل الحرب فى أغراض السلام — من نقل وصناعة وما أشبه — عشرين مليون طن ، فقيد هذا الاستهلاك تقييداً دقيقاً .ولكن أقل مايجب أن يقسم لأغراض غير حربية محضة لا يقل عن ثمانية ملايين طن فى حال ما . فإذا نقص عن هذا تأثرت بذلك الصناعة والزراعة والنقل تأثراً قد يوهن الأداة الحربية الألمانية

فيبقى إذن من مليونى طن إلى أربعة ملايين طن من النفط متاحة للأعمال الحربية فى جميع الميادين . وقد كانت الحملات

الخاطفة التى شنها الألمان فى مراحل الحرب الأولى ، قبل الهجوم على روسيا ، لاتستنفد كثيراً من النفط . ولاسيما لأن مقادير غير يسيرة أخذت من مخزون البلدان المغلوبة . ولكن ما يستنفده القتال المستمر — على تفاوت فى الشدة — فى روسيا ، بغير أن يصيب الألمان مخزوناً يذكر يستولون عليه ، حتم على ألمانيا أن تعمد إلى استنفاد بعض المخزون فيها . ومما لاريب فيه أن موارد النفط جميعاً فى القارة الأوربية لاتكفى لمعدل الاستهلاك . ويقول الخبير فردريك فيليب هلن إنه على الرغم من تراخى القتال فى روسيا فى أثناء شتاء ١٩٤١ — ١٩٤٢ ، فإن هتلر لم يبدأ فصل القتال فى سنة ١٩٤٢ بأكثر من مخزون يتفاوت بين ثلاثة ملايين طن وخمسة ملايين وهو لايكفى لقتال على نطاق القتال فى روسيا أكثر من خمسة أشهر أو ستة . أما الإنتاج السائر وهو مليون طن على المعدل فى الشهر ، فسبعة أعشاره يجب أن تحول إلى الاستهلاك الأهلى فى الصناعة والزراعة والنقل وما أشبه — وهو أقل مقدار تحتاج إليه — فلا يبقى متاحاً من هذا الإنتاج سوى ثلاثمائة الف طن للاعمال الحربية . وقد قال هذا الكاتب — فى ابريل الماضى — ما نصه : « فإذا لم يسيطر

هتلر على القوقاس فى فترة أولها أغسطس وآخرها أكتوبر ١٩٤٢ فسيعجز عن شن الحرب الهجومية على المنوال الذى شهدناه خلال السنوات الثلاث الماضية ، فيفلت زمام الحرب من يديه . وإذا فاز بذلك منع عن جيوش روسيا ، وكيانها الاقتصادي ، الوقود أو أكبر جانب من الوقود الذى تحتاج إليه . ومع ذلك فإن الاستيلاء وحده لايكفيه ، لأن الخطة التى تبعها الروس ، فى تخريب كل مايضطرون إلى الجلاء عنه يقتضى منه أن يبدأ ثانية فى حفر الآبار وإنشاء معدات التقطير و «التحطيم» ومستودعات التخزين ، وتخصيص المركبات أو السفن اللازمة للنقل من المراكز الصناعية إلى ميادين القتال . وتحقيق كل هذا يقتضى منه نقل المنشآت والمعدات من فرنسا وهولندا وبلجيكا وتشيكوسلوفاكيا إلى القوقاس ، أو نقل النفط الخام بالسفن البحرية والنهرية والقطارات إلى مصانع التقطير الأوربية التى تكاد تكون على الأكثر واقفة عن العمل الآن . ولكن هذا يشمل مشاق مستمرة فى النقل ، وتعرضاً لخطر القذف الجوى . وإذا حلت جميع هذه المشكلات على الوجه الأوفى . فلا يحتمل أن يكون النفط متاحاً لهتلر قبل سنة ١٩٤٣ وهى السنة التى

ينتظر فيها أن تبلغ قوة الدول المتحدة أوجها أو تشرف عليه .

وقد بلغ مقدار المستخرج من النفط فى روسيا سنة ١٩٤٠ نحو أربعة وثلاثين مليون طن وهو قرابة ١١ ٪ من المستخرج فى جميع أقطار الأرض . ويبلغ المستخرج من آبار القوقاس نحو٨٥٪ من المجموع وعلى وجه خاص فى منطقة باكو حيث يبلغ النفط الخام المستخرج أربعة وعشرين مليون طن . وهناك كذلك منطقتا ميكوب وجروزنى ، ومقدار النفط المستخرج منهما بلغ حوالى خمسة ملايين طن تصلح خاصة لاستخراج مواد التزييت الجيدة (مواد التشحيم) .

وقد كشفت فى سنة ١٩٣٥ منطقة نفط بين جبال الأورال والفولجا ، دعيت « باكو الثانية » . غير أن تطبيق النظام الاشتراكى على المزارع الروسية ، والتوسع فى إنشاء المصانع الحديثة وإعداد جيش روسى كبير حديث المعدات والسلاح ، قفز بروسيا إلى المقام الثانى بين الدول التى تستهلك النفط ومشتقاته .

واعتماد الصناعة الروسية والزراعة الروسية والقوة الحربية الروسية على النفط ومشتقاته ، يُنزل الطرق التى أنشأها الروس لنقل هذه المواد من مناطق القوقاس إلى الشمال ، فى المقام الأول

بين الأهداف الحربية فى روسيا . ولو استطاع الألمان أن يشقوا طريقهم إلى استراخان أو أخذ ستالينجراد ، لحاق الخطر بروسيا . نعم كان فى وسعها حينئذ أن تعتمد على المخزون من الوقود وما يستخرج فى باكو الثانية وغيرها من المناطق التى لا يكثر فيها استخراج النفط ، ولرد شبح الخطر أمداً قصيراً ، قد لا يزيد على بضعة أشهر ، ولتحولت الحرب فى روسيا بعد ذلك من حرب حديثة ، إلى حرب عصابات على الطريقة الصينية. ولو نجح الألمان فى احتلال منطقة آبار جروزنى لأصابوا فيها مقادير كبيرة من النفط تصلح لاستخراج مواد التزييت .

ويميل « هلن » إلى الرأى بأن ألمانيا كانت قد اختزنت من النفط غير الأوربى ومشتقاته عندما بدأت الحرب فى سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، ما يتفاوت بين خمسة ملايين وسبعة ملايين طن مترى . وكانت ألمانيا قد استوردت هذا النفط خلال سنوات وزادت مقادير ما تستورده زيادة كبيرة قبل نشوب الحرب . وكانت الحاجة الأهلية فى المانيا إلى النفط تكفى مما يستخرج من النفط الخام فى بلادها، ومما يصنع بالتركيب الكيميائى، ومن بعض ما يستورد . أما المستخرج من النفط الخام فى قارة أوربا ما عدا

روسيا فيبلغ — مع شيء من التحفظ — ستة ملايين طن كل سنة ، منها أربعة ملايين تستخرج من آبار رومانيا و٦٠٠٠٠٠طن من آبار فى المانيا ، وخمسمائة ألف طن من آبار فى بولونيا ، و٣٠٠ ألف طن من آبار فى البانيا ، و٢٠٠ ألف طن من آبار فى هنغاريا ، و٤٠٠ ألف طن من آبار فى النمسا واستونيا والألزاس وتشيكوسلوفاكيا .

وبلغ المصنوع من النفط الصناعى مليوناً ونصف مليون من الأطنان فى سنة ١٩٣٨ وكانت المصانع التى تصنع هذا المقدار تتفاوت من خمسة وعشرين إلى خمسة وثلاثين وهى متفرقة . وكانت هذه المصانع قبل الحرب قد أنشئت على الأكثر فى منطقة الفحم الألمانية فى الغرب ومنطقة الفحم الليّن « اللجنيت » فى المانيا الوسطى . أما بعد نشوب الحرب فقد أنشئت مصانع لهذا الغرض فى الولايات الشرقية وعلى ساحل بحر بلطيق وفى تشيكوسلوفاكيا .

فلما نشبت الحرب ، انقطع الوارد إلى المانيا من النفط ، إلا ما كان يجيئها من رومانيا وروسيا . وكانت روسيا قبل نشوب الحرب تصدر إلى المانيا بضع مائة ألف طن من البنزين ومواد

التزييت ، وكانت تنقل بالسفن من البحر الأسود خلال الدردنيل والبحر المتوسط إلى الثغور الألمانية على ساحلها الشمالى. وفى خلال الفترة التى انقضت بين نشوب الحرب وهجوم المانيا على روسيا ، كانت روسيا ترسل إلى المانيا ما ترسله من النفط بالسفن فى البحر الأسود إلى ثغور رومانيا وبلغاريا ، ثم ينقل بالسفن فى نهر الدانوب ، أو بسكك الحديد . وما أرسل رأساً من روسيا إلى المانيا بسكك الحديد كان يسيراً جداً ، وكان لابد من تحويله عند الحدود البولونية من قطار إلى قطار آخر لاختلاف عرض السكك الحديد فى البلدين .

أما ما يستخرج من النفط فى رومانيا فقد نقص نقصاً مطرداً حتى بلغ ستة ملايين طن فى السنة (١٩٣٨) ومن هـذا المقدار تصدر رومانيا أربعة ملايين طن من المشتقات وتستبقى مليونين لاستهلاكها الداخلى . وهى تستهلك هذا المقدار الكبير ، مع قلة الطرق والمركبات فيها ، لأنها تعتمد على النفط فى قطراتها وصناعتها والتدفئة والاضاءة . وعندما دخلت إيطاليا الحرب فى ١٠ يوليو سنة ١٩٤٠ أصبح الصادر الرومانى محبوساً على المحور دون غيره ، ولكن مشكلة نقله — وقد سُدَّ طريق البحر المتوسط

على العموم — كانت معقدة . فالدانوب لايتسع لنقل مقدار يزيد على مليون ونصف مليون من الأطنان. والباقى يجب أن ينقل بسكك الحديد إلى مختلف أنحاء القارة الأوربية . والنقل بسكك الحديد مرهق إرهاقاً لا يتسع المجال لتفصيله

وقد أصابت ألمـانيا فى البلدان المحتلة مقادير من النفط منها ما يستخرج من الآبار فى البلاد التى استولت عليها أو دخلت فى نطاقها ، ومنها ما كان مخزوناً فيها . ففى غربى بولونيا آبار تخرج ١٥٠ ألف طن فى السنة (يستخرج منها من ١٥ الى ٢٠ فى المائة من مواد التزييت) وفى شرقى بولونيا آبار تخرج ٣٥٠ ألف طن فى السنة، وهذه آلت اليهم بعدالهجوم على روسيا . وفى الألزاس آبار تخرج ٧٥ ألف طن فى السنة . وفى هنغاريا وألبانيا آبار تخرج نحو ٤٠٠ الف طن فى السنة . وفى استونيا آبار تخرج نحو ١٠٠ ألف طن فى السنة . والمجموع أكثر من مليون طن قليلاً . أما المخزون الذى أصابوه فى الدانمارك وهولندا و بلجيكا وفرنسا فيبلغ مليونى طن من النفط الخام على المرجح .

وقد زاد المتاح لألمـانيا بعد دخول إيطاليا الحرب ، بما كان مخزوناً فى إيطاليا (وهو يبلغ ٢½ — ٣ ملايين طن) وما يستخرج

من آبار ألبانيا . ولكن هذه الفائدة كانت قصيرة الأمد . لأن إيطاليا تحتاج الى مقادير كبيرة من النفط ومشتقاته فى صناعتها وأداتها الحربية .

إن ما يستهلكه المدنيون من مواد التزييت قلما يستطاع خفضه . فحيث تدور العجلات لابد من هذه المواد . وإلا جفت السطوح المعدنية وعجزت عن الدوران، أى أن سطوحها يجب أن تملّس . وإرهاق الآلات الميكانيكية فى أثناء الحرب ، يجعل الاقتصاد فى مواد التزييت مستحيلاً . وكانت المانيا تستهلك من هذه المواد ٦٠٠ الف طن فى للسنة قبل الحرب . ومنذ ما نشبت الحرب زاد المستهلك ، وكان لابد من الاعتماد على المخزون فى سدّ النقص . لأن استخراج هذه المواد أو استخراج الجيد منها فى أوربا محدود فلا النفط الطبيعى الألمانى ولا النفط الرومانى يصلحان لهذا .

أما النفط المركب بالكيمياء فى المانيا على طريقة « فشر تروبش » فصالح لاستخراج مواد التزييت الجيدة منه . ولكن المقادير المستخرجة قليلة . ومن المجمع عليه بين خبراء النفط والصناعة أن مواد التزييت الجيدة المستخرجة من النفط الروسى

والنفط الأميركى هى وحدها التى تصلح لمواجهة مطالب الصناعة الحربية والحرب . ومع أن ما يستهلك من هذه المواد لا يزيد على ٣ فى المائة من المقادير المستهلكة من النفط ومشتقاته الأخرى فالمشكلة التى تواجهها المانيا من هذه الناحية خطيرة، إذ لا سبيل إلى تعويض المستهلك تعويضاً وافياً من مصادر أوربية . ولذلك يستطيع الخبراء أن يصدقوا أن الدبابات الألمانية فى بعض ساحات الميدان الروسى عجزت عن المضى، لتجمد مواد التزييت فيها . وقد يكون فى هذا اشارة إلى ما بدأت تعانيه ألمانيا من ناحية مواد التزييت الجيدة

فى معارك بولونيا والنرويج وفرنسا والبلقان لم تبد حاجة هتلر إلى الأخذ من مخزون النفط عنده ، فالمعارك نفسها كانت قصيرة الأمد حاسمة والفترات بينها كانت طويلة كافية لتعويض ما يستهلك فيها من هذه المواد ، علاوة على ما أخذ من مخزون فى البلاد المفتوحة. والواقع أن ما أخذ من مخزون هذه البلاد ، زاد المخزون الأصلى فى ألمانيا . أما القتال فى أفريقيا والهجوم الجوى على بريطانيا ، فلم يستنفد كثيراً من النفط ومشتقاته . ولكن حاجة هتلر إلى النفط بدأت عندما بدأ الهجوم على روسيا .

هنا ميدان طوله ١٢٠٠ إلى ١٥٠٠ ميل تدور المعارك فيه

على الأرض وفى الجو . وملحقاته ثلاثة بحار هى البحر الأسود وبحر بلطيق والمحيط المتجمد الشمالى . ومنذ ما بدأت الحملة الألمانية فى روسيا لم تنشر الأرقام الخاصة باستهلاك النفط . ولا يجدينا أن نعلم ماتنفقه دبابة أو طائرة أوسيارة من الوقود فى الساعة أو اليوم، ولا يجدينا أن نعلم أن الفرقة الألمانية المدرعة تشمل أربعمائة دبابة متوسطة وخفيفة و٣٣٠٠ سيارة ، إذا لم نعلم مدى حركتها وأمد اشتراكها فى القتال . والخبراء الحربيون قد اختلفت آراؤهم فى ما أنفقته الجيوش الألمانية من النفط ومشتقاته فى معركة بولونيا التى دامت سبعة عشر يوماً . ومنهم من يجعله ٣٠٠ ألف طن ومنهم من يجعله ٧٥٠ ألف طن . وما استهلك فى معركة فرنسا بلغ ضعفى ما استهلك فى بولونيا . ويقدر ما استهلكه سلاح الطيران الألمانى من بنزين الطيران الطيار المكرر ، خلال شهر من النشاط العظيم بخمسين ألف طن الى مائة ألف طن . وعلى أساس الحقائق التى سبق إيرادها وغيرها وتقدير الاستهلاك الشهرى فى الصناعة والزراعة والنقل وفى الأعمال الحربية نفسها يلوح لخبراء النفط أن أداة الحرب الألمانية قد أشرفت على منطقة الخطر فى ما يخص تموينها بالنفط ومشتقاته

الفصل الثالث

السلام المضيَّع . . . والمرتجى

— ١ —

كان أدباء الأغريق القدماء يفهمون « المأساة » فى الحياة والفن ، على أنها النضال مع قوة لا يستطيع المرء أن يسيطر عليها ، ومع ذلك فهو مسوق إلى مناضلتها . فهى تدفعهُ فى غمار النضال إلى آمال وأهدافٍ تومىء إليهِ كالحسناء المغازِلة ، أَو كأشباح الخضرة فى الواحة عند طرف الصحراء الشاسعة المجدبة ، حتى إذا اقترب من الظفر بما يرنو اليهِ ويطمع فيهِ ، حطمت كأس الظفر وهى على الشفتين قبل أن يرتشفها

وهذا الفهم لسرِّ « المأساة » فى حياة الأفراد والجماعات جَلَتْهُ آيات العباقرة فى القصة والمسرحية والموسيقى على السواء

وكلُّ من يتتبع سير العمران فى ربع القرن المنقضى بين بدء الحرب العالميـة الأولى (١٩١٤) وبدء الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩) ، يبدو له أن صفة المأساة ، كما فهمها أدباء الأغريق القدماء ، ومارسوها فى منشآتهم الأدبية ، تغلب على أبناء هذا الجيل ، فالدنوُّ من تحقيق أمل كبير ، وخير عظيم ، بين الحربين انقلب انكفاءً ثم تردياً فى أتّون حرب أخرى .

فوق أنقاض الحرب العالمية الأولى ، شيَّد الناس صرحاً عمرتهُ الآمال والمثل ، وكان معقدها توطيد أركان السلام وترسيخ أصول الحكم الشعبي وتعميمها ، ونشر العدل الاجتماعى . وجاءت فترة عابرة من الزمان ، لاح فيهـا أن بعض الأمم على الأقل سائر إلى تحقيق هذه الآمال . ولكن لم تكد تنقضى سنوات على ذلك حتى كانت الآمال منهارة معفرة فى تراب المطامع ، ملفوفة بأكفان سداها قصر النظر ولحمتها ضعف العزم

فعلى الرغم مما بدا فى معاهدة ڤرساى من مواطن الضعف والمؤاخذة ، فليس ثمة ريب فى أن واضعيها حاولوا أن يجعلوها

أساساً لنظام دولى جديد . وقد شهدت الأرض فى العقدين من السنين اللذين أعقبا وضع تلك المعاهدة ، مساعىَ صادقة بذلت لإنشاء منشآت دولية ، تقرِّب الدول بعضها إلى بعض وتوثق أواصر التآلف والتعاون بينها وتمنع الحرب . فجامعة الأمم ومكتب العمل الدولى ، ومحكمة العدل الدولية ، أنشئت جميعاً فى هذه الفترة . بل فى مستهلّها . وتوالت سنوات ، عقد فيها ممثلو أمم العالم اجتماعات دوريةً فى جنيف ، إذا استثنينا الولايات المتحدة تماماً ، وألمانيا قبل ١٩٢٦ وروسيا قبل ١٩٣٤ . وبدا لمتتبعى شؤون العالم ، لمحة من الزمان ، أن الجامعة — مع ما وجه إلى بعض أعمالها من نقد — قد أنشأت مجتمعاً دوليًّا حقًّا ، وفازت هنيهة بمنع العالم من الانقسام معسكرين متعادين . ومع أن الولايات المتحدة تنكرت للرئيس ولسن ، فإنها جربت أن تسدى ما تستطيع اسداءَهُ من ناحيتها فى مؤتمر وشنطن (١٩٢١ — ١٩٢٢) وهو المؤتمر الذى عقدت فيه معاهدة تحديد التسليح البحرى ومعاهدة الدول التسع التى أقامت صلة الدول بالصين على أساس احترام وحدة الصين الجغرافية والسياسية ، ومبدإ الباب المفتوح . ثم شاركت فى وضع الأساس الذى قام

عليه ميثاق باريس (١٩٢٨) وهو الميثاق الذى حَرَّم استعمال الحرب أداةً للسياسة القومية . وأخيراً تقرَّبت بعض التقرب من الجامعة بعيد اعتداء اليابان على منشوريا سنة (١٩٣١) ولكنه كان تقرباً موسوماً بالحذر والتردُّد .

وكان هناك فريق من الناس يرى أنهُ من المتعذر استئصال البغضاء القومية من النفوس والقضاء على الحرب ، فاضطرُّوا أمام ما تمَّ ، أن يخلوا الطريق فترةً ما ، للمتفائلين المؤمنين بأنَّ فى الوسع تحريم الحروب ، وأن الحكم الأدبى الإجماعى على الدولة المعتدية ، كاف لردعها ، فإذا لم ترتدع ، فيجب أن تحرَم الظفر أو ثمار الظفر بكل وسيلة أخرى لتؤدَّب تأديباً وتكون عبرة لغيرها . والواقع أن جماهير الشعوب أخذت بفكرة مقاومة الحرب وتحريمها ، لما كان يساورها من سخط ومقت للمجازر المنظمة وأعمال التدمير الواسعة النطاق التى تمنى بها الإنسانية ، حيناً بعد حين . ومن المحتمل أن العالم لم يشهد فى فترة سابقة من تاريخه نزعةَ السلام وهى أقوى وأعز منزلة ، مما كانت فى الفترة بين الحربين العالميتين ، ولا سيا فى قسمها الأول ، ومن المحتمل كذلك أن الناس فى شتَّى البلدان ، كانوا أقلَّ تحمساً للحرب

العالمية الثانية — عند نشوبها — منهم لأية حرب سابقة . يدلّ على ذلك ، أن الألمان أنفسهم هتفوا لتشمبرلين فى أثناء أزمة السوديت حتى قبلما عقد اتفاق ميونخ .

وقد صحب السعى إلى منع الحرب وتحريمها ، ارتقاء عمرانى عظيم شمل بلدان أوربا والولايات المتحدة الأميركية ، فرمّ الناس ما دُمِّرَ وخُرِّبَ فى الحرب ، ووسّعوا نطاق الإنتاج ، ومدُّوا أسباب النقل والتخاطب بالطائرات والأساليب اللاسلكية علاوة على سكك الحديد والسيارات وأسلاك التلغراف والتليفون، فانكمشت الأرض ، واقتربت أقطارها بعضها من بعض ، وعكف العلماء — من نظريين وعمليين — على ردّ حدود المجهول، وترقية أساليب الصناعة، وذهب فريق من الفلاسفة ومن يميل إلى الفلسفة، إلى أن الآلات سوف تقضى على الضجر والسآمة الناشئين عن العمل الرتيب باليد ،وناشدوا رجال الاجتماع والتربية الاهتمام بتوفير الوسائل والأساليب التى تتيح للناس ملء أوقات الفراغ بما يهذب ويبهج من آيات الفنون وأفانين الرياضة ومبتكرات الصناعة والعلم .

وجاءت الأزمة الاقتصادية العالمية ، فى سنة ١٩٢٩ وتلاها استفحال أمر الحاكمين بأمرهم فصُدِم المتفائلون بمستقبل البشر ،

فى السنوات التى تلت عقد الصلح ، أشـــدَّ صدمةٍ فى آمالهم وأحلامهم . وخيّم على الأرض جوٌّ تملؤهُ المخاوف ، لإخفاق الدول الدمقراطية النظام فى حلّ مشكلة التعطل عن العمل ، ومشكلة التبادل الاقتصادى الدولى ، ولحبوط سعيها إلى الاتفاق وضمان « السلامة المشتركة » . ومع ذلك ظلّ ملايين من الناس مقتنعين بأن هذه المشكلات لا يحتمل أن تفضى إلى حربٍ .

ولكن عند ما وقف نفيل تشمبرلين ، فى الســاعة الحادية عشرة من صباح الثالث من سبتمبر ١٩٣٩ ، معلناً « قيام حالة حرب » بين بريطانيا وألمانيا ، كانت الآمال الرفافة التى عمرت صدور الناس خلال العقدين السابقين ، قد تحوّلت أوراقاً ذاوية صفراء تتقاذفها رياح الخريف . وكان مقرّ جامعة الأمم الفخم على ساحل البحيرة فى جنيف ، وكأنه مقبرة مُثُل عقام . وكان ميثاق تحريم الحرب الذى حرّك أنبل الشعور فى نفوس ملايين من الناس ، وأثار فيهم حماسة تكاد تكون دينية فى صفائها وقوتها ، لا يعدو كونَه أضحوكة أو فى منزلة الأضحوكة عند كثيرين . ذلك بأن رقّاص العمران كان قد تحوّل من النقيض إلى النقيض . فالتفاؤل انقلب تشاؤماً . وخيبة جامعة الأمم أو أعضائها فى حل

المشكلات السياسية والاقتصادية التى خلّفتها الحرب العالمية الأولى ، حرّكت شكوك الجماهير فى مستقبل الحضارة نفسِها . وتطرّف بعضهم إلى القول بأن الحياة فى عالَم تتقاذفهُ الكوارث و يستحيل فيهِ السلام والعدل ، لا قيمةَ لها ، وخير للبشر أن يستسلموا إلى القنوط ، و يكفّوا عن تكثير الجنس وتخليدهِ

ثم نشبت الحرب العالمية الثانية فكان لا بدَّ من الانحراف عن سبيل الارتقاء العمرانى والاجتماعى ، وتعبئة القوة كلها وحشدها للقتال ، وتوجيه البراعة الفنية والصناعية والعبقرية العلمية ووقفها ، إلى أن تنتهى الحرب ، على الفتك والتدمير ، وخفض مستوى العيش ، وحلول الحقد والبغضاء محلّ الأمل المعقود بإنشاء روح إخاء عالمىّ .

فكيف يفسَّر هذا اللغز الغريب ؟ إن الإنسان الذى كاد أن يحقق ، قبل عشرين سنة ، بعض مثلهِ العليا ، مزجوج الآن فى صراع رهيب مدمِّر ، يحجم الحيوان عنهُ بفطرته .

أيكفينا أن يقال ، هذا هو سرُّ المأساة فى العمران ؟ أم هناك ركن للاعتقاد ، بأنَّ هذه الحرب العالمية الثانية ، قد صحبَ هولَها تنبّهٌ إلى سرِّ الإخفاق فى الماضى ، و إلى قيمة التعاون العام ،

وإلى أن خيرَ طبقةٍ ما ، فى أمة ما ، ليس إلاّ جزءاً من خير الأمة جميعاً ، وإلى أن خيرَ أمة ما وسلامتها ، جزء لا ينفصل ولا ينعزل عن خير سائر أمم الأرض وسلامتها جميعاً . وإذا لم تسفر هذه الحرب بويلاتها ونوائبها ، إلاّ عن إشراق هذا الإدراك فى أذهان البشر ، فقد يكون خيرُها أعظم من شرّها .

— ٢ —

يرجع إخفاق البشر فى العشرين سنة المنقضية بين عقد معاهدة فرساى (يونيو ١٩١٩) ونشوب الحرب العالمية الثانية (سبتمبر ١٩٣٩) إلى طائفتين من الأسباب . أما الطائفة الأولى فعقلية على الأكثر ، وتلخص فى أن تفاؤل ١٩١٩ كان سابقاً لأوانهِ وغير قائم على أساس راسٍ من الوقائع . والخطأ الأكبر ، الذى وقع فيهِ زعماء الأمم فى ذلك العهد ، كان عجزهم عن فهم مدى المشكلة التى يواجهونها . فقد تصوّروا أن المشكلة يسهل حلها خلال سنوات ، بمجرّد إنشاء هيئة سياسية عالمية . وتشاؤم ١٩٣٩ كان كذلك فى غيرِ محلّهِ . فالمشكلة على اتساع نطاقها وتعقدها ، ليس حلّها مستحيلاً ، وإن كان يقتضى تربية قومية

ودولية طويلة الأمد . وبرغم إخفاق جامعة الأمم فى معالجة المشكلات السياسية الكبيرة التى تعين عليها أن تعالجها ، فإن فى كثير من المنشآت التابعة لها ، الخاصة بالتعاون الفكرى ، ودراسة أحوال العمال وتحسينها، ومكافحة المرض والرقيق الأبيض، وجمع المعلومات المالية والاقتصادية وتوزيعها — إن فى عمل هذه المنشآت وحدها تقدماً عظيم الشأن على طريق التعاون الدولى . على أن هذا التقدم البطئ — مع عظم شأنه — لم يكفِ المتفائلين ، فقد كانت آمالهم أعرض ، ولا ثنى المتشائمين ، فحجر صغير فى رأيهم لا يقى صرحاً كبيراً من الانهيار .

وبالتردد بين التفاؤل والتشاؤم ، ضيَّعت أُمم الحضارة الغربية الأصول التى نبعت منها أمجاد هذه الحضارة ، مساومةً عليها .

والطائفة الثانية من الأسباب مردُّها إلى التسوية العامة التى أعقبت نهاية الحرب العالمية الأولى .

هذه التسوية فى مجموعها ، كانت سعياً صادقاً ، إلى وضع أساس عالم جديد ، أفضل من العالمَ الذى سبق . ولكنها كبرج بابل ، تطاولت إلى السماء ، فقضى عليها ما قضى عليه ، أى عجز الأمم الكثيرة عن التفاهم مع أن هذا التفاهم كان شرطاً

أصيلاً لا غنى عنهُ فى نجاح التسوية ، وتطبيق مبادئ النظام العالمى الجديد .

وبدا لنفر قليل من المفكرين ، فى مستهلّ العقد الثالث ، ان انهيار هذه التسوية وخيبتها لا مفرّ منهما لامتناع ركنين من الأركان التى قامت التسوية عليها . أما الركن الأول فمشاركة الولايات المتحدة . وأما الركن الثانى فوجود روح تعاون دولى صادق . وكلا الركنين يرجع الى ركن واحد ، وهو أن جميع الدول التى شاركت فى هذه التسوية ، لم تكن مهتمةً اهتماماً كافياً بنجاحها أو ببذل ما يلزم من السعى لنجاحها . وقد يكون من الطبيعى ، أن تتجه كلُّ دولةٍ من دول المؤتمر ، الى مسائلها الخاصّة ، ومع ذلك لابد من الحكم ، بأنّ معالجة المسائل المطروحة للبحث معالجة يغلب عليها ويمليها إدراك الخير العام ، كان لازماً. فالاخفاق فى ذلك لم يكن اخفاق فرد أو أفراد وحسب ، ولا اخفاق دولة بعينها وحسب ، بل كان اخفاقاً مشتركاً

وقد تجد اسباباً تستطيع أن تفسّر بها لماذا امتنعت الولايات المتحدة الاميركية عن مسايرة ولسن ، والانتظام فى جامعة الأمم ، ولماذا انسحبت الى قوقعتها السياسية وانكمشت فيها فى الفترة التى

تلت التسوية، ولكن لا ريب فى أن امتناعها وانسحابها ، زادا الهوّة بين نظرة بريطانيا السياسية ونظرة فرنسا السياسية ، ففرنسا سعت كلّ سعيٍ ، وتوسلت كل وسيلة ، للمحافظة على الحالة الدولية العامة التى اسفرت عنها الحرب والتسوية التى تلتها ، وأمعنت فى سعيها هـذا وازدادت تشبثاً بوسائلها ، عندما امتنعت الولايات المتحدة عن المشاركة فى « ضمان السلامة » الذى وُعدت فرنسا به . وبغير ضمان من هذا القبيل ، انصرف همُّ فرنسا الى المانيا ، وما فى قوتها الكامنة ـ شعباً وارضاً ـ من خطرٍ على سلامة فرنسا . يقابل هذا ان بريطانيا التزمت سياسة قائمة على تقاليدها الأوربية ، وهى توازن القوى . والامتناع عن الارتباط مقدماً بما يغلُّ حرية تصرُّفها وفى استنادها الى هذه التقاليد امتنعت عن قبول الالتزامات التى كانت تعدُّ فى تلك الفترة قواعد لا ندحة عنها لتنظيم « السلامة » فى اوربا وضمانها . نعم انها قبلت ان تدخل فى معاهدة لوكارنو ضامنة الحدود الألمانية الفرنسية البلجيكية . ولـكنها أبت أن توسع نطاق هذا الضمان حتى يشمل شرقىّ اوربا . وكانت فرنسا حينئذٍ قد توسعت فى فهم سلامتها فعدّت سلامة حليفاتها فى شرق اوربا

جزءا من سلامتها هى . وقد يكون لبريطانيا عذرٌ فى ما فعلت. فقد دخلت معاهدة لوكارنو بغير ان تدخلها بلدان الدمنيون . وهذا يعنى أنهُ اذا نشبت حرب أوربية ، لسبب ما وقضت معاهدة لوكارنو على بريطانيا بالاشتراك فى هذه الحرب ، فان بلدان الدمنيون تحتفظ فى هذه الحالة بحرية العمل .

ولكن مهما يكن السبب ، ومهما يكن هذا السبب مقبولاً ومعقولاً ، فإن امتناع بريطانيا ، عن قبول التزامات أوربية واسعة النطاق ، من قبيل التزامها بحسب معاهدة لوكارنو ، ومن قبيل التزامها فى سنة ١٩٣٩ ضمان سلامة بولندا إذا اعتدى عليها اعتداء غير مستفزّ، ترك موضوع السلامة معلقاً ، فحال ذلك دون التفاهم على خفض السلاح ، وتعزيز مبدإ « السلامة المشتركة » فى حالة خفضهِ . فانقلبت أوربا إلى سياسة التحالف — وإن كان هذا التحالف قد أقيم أَوَدُهُ فى نطاق جامعة الأمم — أى عادت أوربا إلى ممارسة « سياسة القوة » .

وإذن فالسبب السياسىّ الأول الذى حال دون نجاح جامعة الأمم هو عجز الدول عن تنظيم « السلامة المشتركة » على أساس يضمن هذه الدول من الاعتداء . فقد كانت الجامعة تعتمد على

منزلتها الأدبية ، فلما استخفَّت اليابان بها واعتدت على منشوريا (١٩٣١) غلب النقاش فى أحضان الجامعة على الحزم ، وتجنَّب أعضاؤها فرض العقوبات لأسباب بدت معقولة ولكنها قصيرة النظر . وعندما اعتدت إيطاليا على الحبشة فرضت العقوبات فرضاً فاتراً ناقصاً فأخفقت . لذلك قيل : إن الطريق إلى ميونخ مرّ بمكدن فى منشوريا ثم بأديس أبابا فى الحبشة .

وهناك سبب سياسىٌّ آخر ، ولعلهُ أقربُ إلى الاجتماعى منهُ إلى السياسىّ المحض : ذلك بأن الاجتماع البشرى ينمو بتوسيع نطاق الالتزامات أكثر مما ينمو بزيادة القيود المفروضة . وهذه الالتزامات يجب أن تكون موزَّعة توزيعاً عادلاً أو قريباً من العادل . فإذا اختصت بها طائفة من الدول دون غيرها ، أصبحت بواعث شقاق أكثر منها بواعث اتفاق . وينتهى الأمر إلى تنفيذها بالقوة ، أو التنديد بها وإلغائها إذا لم تنفَّذ بالقوة .

وقد تضمَّنت تسوية سنة ١٩١٩ نصوصاً خاصَّة بنزع السلاح أو خفضه ، وبالانتدابات ، والأقليات ، وتعيين هيئات دولية للسيطرة على الملاحة فى طائفة من الأنهر . وهـذه النصوص لو نفذت تنفيذاً مشتركاً ، لكان فيها نواة السيطرة المشتركة ، على

شؤون يجب أن تخضع للهيمنة المشتركة دون الهيمنة الخاصة . ولكنَّ الالتزامات الخاصة بهذه الشؤون لم يوسع نطاقها حتى يشمل جميع أعضاء جامعة الأمم ، فانتهى الأمر إلى أن الدول التى فرضت عليها هـذه القيود ، سعت إلى التخلص منها إما بالقوة وإما بالإلغاء من جانب واحد . فنى سنة ١٩٣٤ ندَّدت بولندة بالقيود المفروضة عليها فى معاهدة الأقليات . لأن هذه القيود لم تفرض على جميع الدول الأخرى . وفى سنة ١٩٣٦ نقضت ألمانيا النصوص الخاصة بإخضاع الملاحة فى أنهرها لهيئات دولية .

فهنا قيود مفروضة على دولة من الدول أو على طائفة دون غيرها فعُدَّ ذلك جوراً سياسيًّا ، ولكن لم يرفع الجور بالاتفاق على توسيع نطاق الالتزام ، بل بالتخلص من الالتزام بالقوة أو بالتظاهر بها أو بالنقض . أى أن الدول التى أخفقت فى تنظيم السلامة الدولية أخفقت كذلك فى تنظيم العدل الدولى .

ولكن الأسباب السياسية وحدها لا تكفى لتفسير ما حدث، إذ هناك الأسباب الاقتصادية كذلك . وقد يصرُّ الآخذ بتفسير التاريخ والاجتماع تفسيراً اقتصاديًّا على أن البواعث الاقتصادية هى سبب الحرب الأول والأخير . ولكن فريقاً غير يسير من علماء

الاجتماع لا يرى أن البواعث الاقتصادية البحتة ، هى فى هذا العصر ، أسباب مباشرة للحرب . ولـكنها حتماً أسباب غير مباشرة من النواحى الاجتماعية والسياسية والحربية .

أما الاجتماعية فمن ناحية تأثير العوامل الاقتصادية فى الشعور الشعبى . فالأمة الماضية فى تحسين حالتها الاقتصادية ورفع مستوى معيشتها تدرك أن الحرب تعرِّضها للخسارة لا للربح . والأمة التى تشعر بأن ظلماً اقتصاديًّا واقع عليها ، أو الأمة التى هبط مستوى عيشها ، أو زال ما وفَّرهُ أفرادها وادَّخروهُ ، تصغى إلى كل خطيب يشير إلى عدوٍّ ترجع إليهِ هذه المصائب ، فتتبعهُ .

وأما السياسية فمن ناحية إفراغ البواعث السياسية فى قالب اقتصادى ، وهذا ينطبق بوجهٍ عام على كلٍّ ما يقال فى الأسواق والمستعمرات ومناطق النفوذ والسيطرة على موارد المواد الخام . فتصوَّر هذه الأشياء فى صورة حاجات اقتصادية حيوية للأمة ، لا غنى عنها فى تحسين حال الأمة ورفع مستوى العيش فيها . ولـكنَّ البواعث الحقيقية فى هذا الـكلام سياسية على الغالب وليست اقتصادية محضة . ففى معترك سياسة القوة ، تُعَدُّ المطالبة بالأسواق والمستعمرات وما أشبه والفوز بها ، مقياساً للقدرة

السياسية .ولـكنها ليست بذات شأن أصيل فى إحداث الحرب . فهى على العموم لاتزيد كثيراً الدخل القومى ولا تنقصهُ كثيراً .

وأما الحربية فمن ناحية تأثير العوامل الاقتصادية فى قدرة أمةٍ ما على الحرب ، فالأمة التى تنوى الحرب ، أو تخشى الحرب ، يهمُّها أن تكون مواردها المادية من مواد الطعام وخامات الصناعة الحربية وافرة وفى متناولها ، حتى لا تضطرّ أن تعنو لخصومها فى حلبة سياسة القوة . وهذا الخوف قد يحملها على الاعتداء .

وهذه العوامل الثلاثة تفاعلت فى إحداث الاضطراب السياسى والاقتصادى الذى اتصفت بهِ الفترة بين الحربين . فالتضخم النقدى الذى حدث فى ألمانيا فى سنة ١٩٢٣ هدم البناء الاجتماعى الاقتصادى فى ألمانيا ، إذ حذف ما وفَّرتهُ الطبقة الوسطى وأودعتهُ البنوك وشركات التأمين وغيرها ، فأصبحت الطبقة الوسطى والطبقة المحرومة فى المجتمع الألمانى سواء ، وغدت نفوس هذه الطبقة مهيَّأة لدعاوى الوطنية الاشتراكية .

والسعى إلى انتزاع تعويضات ضخمة من ألمانيا ، وتسديد الديون التى تراكمت على الدول الحليفة ، إلى الولايات المتحدة ،

حمّل نظام التبادل المالى والاقتصادى الدولى عبئاً ناء بهِ . وبدا فى بادىء الأمر أن تحقيق الأمرين مستطاع . فكانت القروض الألمانية تعقد فى أسواق الولايات المتحدة وبريطانيا على الأكثر ، بغير مشقةٍ تذكر ، وكانت ألمانيا توفى ببعض هذا المال ما عليها وفقاً لمشروع داوز ، وفرنسا وبريطانيا توفيان ما عليهما للولايات المتحدة . فلما عصفت عاصفة الأزمة الاقتصادية العالمية فى سنة ١٩٢٩ وتفاقمت فى السنتين التاليتين ، اضطربت الحال ، وتعذَّرت التوفية ، لأن الأمم نزعت إلى الاكتفاء الاقتصادى ظنًّا منها بأنّ ذلك يحسن حالها ، غير مدركةٍ أن حسن الحال فى دولة ما جزء لا يتجزأ عن حسن الحال فى سائر الدول . وكذلك فرضت القيود الثقيلة الباهظة على التبادل الدولى ، فانكمش مقدار التجارة الدولية ، وجفَّت تيارات التبادل بين الدول أو قاربت الجفاف ، وسرى أثر هذا الانكماش إلى العمَّال فى المصانع والفلاحين فى المزارع فتهيَّأت التربة النفسية والاجتماعية التى تزكو فيها الدعايات السياسية ، وارتفع ذكر الذين حلُّوا مشكلة التعطُّل عن العمل ، بتعبئة العمَّال للانتاج ، ولو كان فى مصانع الحرب . فلما بلغت طائفة من الدول الكبيرة

هذه المرحلة من التطوُّر النفسى والاقتصادى ، أصبحت الحرب محتملَة بل محتَّمة

— ٣ —

إن النظام الوطنيّ الاشتراكيّ — النازى — لم ينشأ فى ألمانيا ، كما يُظَنُّ من معاهدة فرساى والأزمة الاقتصادية العالمية . إن جذورهُ ممتدَّة إلى الماضى البعيد . مستمدة غذاءها من النضال الاجتماعى فى العصر الحديث . فألمانيا تلى روسيا من حيث عدد السكان . والشعب الألمانى شعب موهوب فى غير ناحية واحدة من نواحى الفكر والفن . ولكنه أصيب خلال تطوُّرِه التاريخى بما رسخ فى ذهنه أنه مقموع مكبوت . فانشغال الألمان بمسائل الأمبراطورية الرومانية المقدسة ، وقيام الإمارات الألمانية الكبيرة والصغيرة ، وألوان النزاع فى عهد الإصلاح الدينى ، ومعارك حرب الثلاثين ثم غزو نبوليون — كل ذلك أخَّر إنشاء الوحدة الألمانية إلى عهد بسمارك ، فكانت نشأة الدولة القومية فى بريطانيا وفرنسا ، قد سبقت نشأة الدولة القومية فى ألمانيا إلى مزايا الوحدة فى الداخل والخارج بضعة قرون على الأقل .

وقد يسهل على الباحث أن يبالغ فى وصف التأثير الجغرافى والوصف الطبغرافى فى سير التاريخ . ولـكن لا ريب فى أن حدود ألمانيا المبسوطة فى الشرق كانت أهم باعث لها على التوسع فى الشرق ، وكذلك فى إنشاء صفات معينة فى الخلق الألمانى . وقد سعى الألمان قروناً إلى بسط سيطرتهم على الشعوب الصقلبية ، وفى الوقت نفسه تمكن المستعمرون الألمان وهم يحاربون من إنشاء مراكز للصناعة فى مدن متفرقة فى أوربا الوسطى على أساس امتيازات مُنحوها من أمرائها . وعند ما كانت أوربا ماضية فى غزوها العالم الجديد وتوسعها فيه ، كان التوسع الألمانى محصوراً فى الشرق . وهو التوسع الذى انتهى إلى تقسيم بولندة ثلاث مرات فى القرن الثامن عشر . وقد كانت سياسة ألمانيا خلال هـذه المدة ، من وضع الأسرتين الحاكمتين فى بروسيا والنمسا — أى آل هوهنزولرن وآل هبسبرج — تؤيدهما ارستقراطية إقطاعية بالجنود والحكام . فولد هـذا النضال شعوراً فى الطبقة الحاكمة الألمانية ، أساسه الشعور بالتفوق

ومع ذلك ظل فريق من كتاب ألمانيا ومفكريها يذهب — قبل الثورة الفرنسية وبعدها — إلى أن فكرة الوحدة

المسيحية أساسية فى أوربا . فدعا جوته وشلر وغيرهما إلى إخضاع الفروق القومية لفكرة الوحدة الأوربية ، أى أنهم قدموا الخير الأوربى العام على النزعة القومية الخاصة .

ولكن دعوة من هذا القبيل ، فى عالم تتنازعه عوامل « سياسة القوة » كانت لا بد أن تفضى إلى إيهان روح القومية الألمانية ولما يكتمل نموُّها . فشرعت ألمانيا فى أثناء غزوة نبوليون لها ، تقتبس من الغرب صور الحياة القومية الوطنية ، فكأنها أخذت سلاح خصمها وأتقنت صنعه وصقله لتغلبه به .

وفى سنة ١٨٠٧ — ١٨٠٨ عند ما كانت جيوش نبوليون محتلة برلين كان الفيلسوف الألمانى « فيشته » يلقى محاضراته المشهورة التى جمعت فى كتاب بعدئذ عنوانه «خطابات إلى الأمة الألمانية» وقد قال فيها ما مؤداه : إن الألمان مفردون فى لغتهم وتقاليدهم وثقافتهم ، فيجب ألا يسمحوا بأن يلوثوا بغيرهم ، وليس بينهم وبين سائر الشعوب شىء مشترك ، و إذن فيجب فرض الثقافة الألمانية على العالم. ثم جاء فاجنر الموسيقى ونيتشه الفيلسوف فعززا هذه النزعة ، الأول بموسيقاه والثانى بقوله : إن الحضارة الغربية أخذت تنحط ، و إن الحضارة لا تسير فى سبيل الارتقاء

إلا إذا قامت ارستقراطية فاتحة من الرجال المتفوقين (سوپرمان) تسيطر على الشعوب المنحطة . وهذه الأفكار التى تغلغلت فى نفس الشعب الألمانى دفعت به إلى غمار الحرب العالمية الأولى . وقد وصف الفيلسوف برجسن هذه الناحية من الحرب العالمية الأولى وصفاً فلسفيًّا دقيقاً وأدبيًّا بليغاً فى فصل له عنوانه «المادة والحياة فى حرب »

وقد جاءت فترة بعد الحرب العالمية الأولى ، فى أثناء عهد الجمهورية الألمانية المعروفة باسم « جمهورية ڤيمار » بدا فيها لمتتبعى الحياة الألمانية أن فكرة الوحدة الأوربية ، وتقديم خير أوربا ، وهى الفكرة التى دعا إليها جوته وشلر وغيرهما ، قد تُبعث بعثاً قويًّا ، تناط به آمال السلام المرموق . ويروى أن بريان الفرنسى وشترزمان الألمانى قالا بعد المحادثات التى صحبت عقد معاهدة لوكارنو : « إننا تكلمنا اليوم لغة أوربية »

ولكن الهزيمة الألمانية العسكرية فى الحرب ، والمصاعب والمشاق الناشئة عنها فى أثنائها وبعدها ، وانتشار النفوذ الماركسى فى بعض الدوائر والطبقات ، والتضخم النقدى سنة ١٩٢٣ وهو الذى أفضى إلى محو الطبقة المتوسطة بمحو ضمان العيش ، كل

ذلك مضافاً إلى ما عانته الجمهورية من المشكلات الداخلية ، بعث فى نفوس الشعب الألمانى شعوراً بالقنوط حمله على الالتفات إلى زعمائه الحاليين . ولو لم يكن من خلق الألمان حبُّ الانقياد إلى زعيم لاستطاعوا أن يقاوموا ما أغراهم به برنامج الحزب الوطنى الاشتراكى بعد عرض طائفة على الأقل من وعوده على محكِّ البحث والتمحيص

ولكن كل دولة تنطوى على بذور النظام الآخذ بمبدإ التحكمُّ والاستبداد فى ثناياها . حتى الولايات المتحدة الأميركية ، قام فى إحدى ولاياتها رجل من هذا القبيل يدعى « هيوى لونج » . وكل أمة تبلغ فى حياتها القومية حدود القنوط تسلم عنانها للطاغية مستهوى الجماهير . إلا أن هذا لا يرفع عن كاهل الأمة الالمانية تبعة أعمالها فى العهد الأخير . ولا يوجب على العالم الاستسلام لخطة الثأر من الشعب نفسه ، ولكنه يشير إلى أنه متى تم ظفر الدول المتحدة فعليها أن تتيح للشعب الألمانى بعد معاقبة المسؤولين ومنع التسلح ، فرص الحياة الوافرة ، وأن تعزز بجميع أساليب التعزيز الاجتماعى والثقافى ، منزلة الجماعة التى ترتد فى تفكيرها إلى جوته وشيلر دون فيشته ونيتشه .

ونحن إذا نظرنا إلى مبادىء الوطنية الاشتراكية رأيناها تلك الوطنية الألمانية المتطرفة التى سبقت الحرب العالمية الأولى ولكن بعد ذهابها فى التطرف والانحراف إلى أبعد حدودها. فهتلر يشتد فى الدعوى إلى الاعتبارات العنصرية أكثر مما اشتد فى الدعوة إليها أحد من أسلافه فى حكم ألمانيا. ولكن الاعتبارات العنصرية ذاتها ليست إلاَّ أسلوباً من الأساليب لبيان تفوق الشعب (فولك) الألمانى الذى وجه فيشته النظر إليه. فلما أذعنت الدول الدمقراطية فى شئون كانت تصلبت فيها عند ما كان الحكم فى ألمانيا جمهوريًّا، اقتنع هتلر بأن للنزعة الجرمانية رسالة تؤديها وهى السيطرة على أوربا.

والسيطرة على أوربا فى رأى هرمان روشننج — وقد كان من أقطاب النازى وأخصاء هتلر — لا يمكن أن تقف عند حدّ وقد بيّن فى مقال له وفى كثير من الكتب التى ألفها، أن سياسة هتلر كانت فى بادىء الأمر سياسة قومية بحصر المعنى وكان هدفها تحويل (ألمانيا الصغيرة) التى وضع بسمارك قواعدها إلى (ألمانيا الكبرى). وكان الطريق إلى تحقيق هذا الغرض تنقيح النصوص الجغرافية فى معاهدة الصلح، ثم اتسع أفق التفكير، عند ما بدا ضعف

الدول الدمقراطية أو ما فسر بأنه ضعف فى موقفها . وكان أساس هذا التفكير أن ألمانيا تلى روسيا سكاناً ، وضيق أرضها يحول دون « سيادتها التامة كشعب عالمى » .

نعم إنها تستطيع فى إبان السلام أن تفوز بكل ما تحتاج إليه من مواد الصناعة . ولكن اعتمادها على الخارج يجعلها فى إبان الحرب دولة ضعيفة . و إذن فألمانيا تطلب « المدى الحيوى » الذى يتكافأ ومنزلتها ، و يتيح لها « حرية العمل السياسى » المتاح لدولة كروسيا أو الولايات المتحدة أو جامعة الأمم البريطانية . وهذا المدى الحيوى يعنى منطقة على جانب كاف من السعة يباح لها فيها حرية « مطلقة » للعمل السياسى . وحدود هذه المنطقة أو حدود هذا المدى تتسع وفقاً لاتساع مقتضيات الحرب الحديثة. فما كان يكفى ألمانيا سنة ١٨٨٠ لتغدو دولة مكتفية وذات سيادة مطلقة غدا لا يكفيها بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى . ولا بد لألمانيا فى نظر الوطنيين الاشتراكيين من بسط سيطرتها شرقاً إلى القوقاس وغرباً إلى البحر لكى تحقق السيادة المنشودة : أى أنها تتوخى أن يكون لها نفط القوقاس ومعادن القوقاس وأوكرانيا وحبوب أوكرانيا ورومانيا وهنغاريا ، وكذلك سواحل بلجيكا

وهولندا وشمالى فرنسا ومستعمرات شتى .

وهذا فى مايرو يه روشننج عن أهداف الوطنيين الاشتراكيين — وقد كتبه ونشرهُ قبل نشوب الحرب — هو أقل ما يحقق لألمانيا مرتبة « السيادة التامة كشعب عالمى » أى أن يكون لها تحت مطلق تصرفها الاقتصادى والسياسى كل ما يمكنها الاعتماد عليهِ فى شن حرب حديثةٍ بغير أن تحتاج إلى الاستيراد . وهذه نظرة تتعارض حتماً مع كل تعاون صادق على تنظيم العالم تنظيماً اقتصاديًّا أساسهُ تسهيل التبادل بين الدول . لأن أساسها فكرة « شن الحرب »

وعزز من هذا الرأى فى أذهان هتلر وصحبه اعتقادهم أن الدول العالمية ، آخذة فى الانحدار والانحلال . فإنكلترا فى رأيهم « دولة عالميــة على ورق » . وفرنسا فى طريق الانحلال البيولوجى ، والولايات المتحدة خليط ينطوى على صدوع داخلية ، فرجّة واحدة تكفى للعصف به . ومن هنا بدأ هتلر يعتقد أن مكانته فى التاريخ ستقوم على تقويضه دعائم الدول العالميــة الهرمة وتمهيد السبيل لنظام عالمى جديد تحمل فيه ألمانيا لواء الزعامة والسيطرة .

وقد مضى هتلر من نجاح إلى نجاح فى تنفيذ برنامجه السياسى

لأن شعوب الدول الدمقراطية كانت بوجه عام متعلقة بأهداب السلام ، ولأنها كانت تحس أن الحركة الوطنية الاشتراكية ، ستخلد إلى السكينة والاستقرار بعد قليل .

وهذه النزعة السلمية الشعبية كانت معتمد هتلر فى جميع أعماله الدولية فكان يقدم غير هياب مقتنعاً بأن الشعوب لا توافق على الحرب . وكان يتوخى تحقيق مايريد ، خطوةً يسيرة بعد أخرى ، فلا تكون واحدة منها باعثاً كافياً لحمل هذه الشعوب على قبول الحرب فى سبيلها ، وكان بعد كلّ خطوة منها يعرض مشروعاً للسلام ليغذى هذه النزعة فى صدور الناس وليشغلهم بالأمل المعلَّق بالسلام المقترح عن السخط على عمله الواقع والتبرُّم بهِ .

ويقول المؤرخان السياسيان شومان و بيول ، إن الروح الأوربية كان فيها انقسام مردُّهُ إلى نشوء الصناعة الحديثة . فداخل الدول القومية الصناعية هوّة بين الأغنياء والفقراء أوسع وأعمق مما يقابلها فى الدول غير الصناعية السابقة لها فى التاريخ . وعلى مسرح الحياة الدولية هوّة بين عالمَ وحدته الصناعة والمواصلات والمخاطبات والتجارة والرحلة، وبين هذا العالم نفسه، المحتفظ بجدران السيادات القومية المختلفة . ففى الناحية الواحدة نزاع فى الداخل بيِّن أو خفى ،

وفى الناحية الأخرى نزاع بين حالة قائمة وحالة يجب أن تكون . و إلى هاتين الهوتين مردُّ جانب غير يسير من الفوضى التى عمَّت العالم خلال الفترة التى تلت الحرب العالمية الأولى . ففى ناحية مبالغة فى الخوف من تحقيق العدل الاجتماعى ، وفى أخرى مبالغة فى التحمُّس للقومية و إنكار عوامل التوحيد الناشئة عن ارتقاء العلم والصناعة .

وفى خلال هذه الفترة خطا هتلر خطوة إثْر خطوة ، مستغلا شعور الأحرار باصراره على أن كل غرضه إنما هو إصلاح خطأ ورفع جور ، ومستغلاً فى الوقت نفسه شعور المحافظين بأنه صدَّ الشيوعية عن الانتشار إلى ألمانيا وسائر أوربا .

وعند ما التقى هتلر بتشمبرلين فى جودسبرج فى سبتمبر سنة ١٩٣٨ ووعد بأن تكون أرض السوديت آخر مطلب جغرافى لهُ فى أوربا ، ظَنَّ من يروقهم هذا الظن ، أن حلَّ المشكلة الأوربية انقاد للاتصال الشخصى بين رئيس وزراء بريطانيا وزعيم ألمانيا . ألم يقطع الثانى للأول عهداً ؟ ومع ذلك لم تكد تنقضى أشهر على ذلك حتى اكتسح الألمان بوهيميا ومورافيا فضمَّتا إلى الريخ أو ألحقتا به وفرضت الحماية على سلوفاكيا ،

وأنذرت بولنده فيما يتعلّق بدانتزج والمجاز البولندى .

عندئذٍ بدأ الشعب الانكليزى يدرك الحقيقة فاتجهت السياسة البريطانية اتجاهاً جديداً ، واتجه الرأى شطر روسيا لتكون حجر أساس فى كتلة السلام المنتظرة . وانقضت أشهر وحكومتا لندن وباريس تبذلان جهدهما لإشراك موسكو معهما فى محالفة كبيرة .

أما سياسة روسيا السوفيتية بعد الحرب العالمية الأولى فقد تقلّبت وفقاً لمصالحها فالتزمت العزلة أولاً وهاجمت جامعة الأمم متهمة إياها بأنها تمثل «عشّ الرأسمالية» . فلما نهض الحزب الوطنى الاشتراكى فى ألمانيا على أساس مناهضة الشيوعية وسبها ، خرجت روسيا من عزلتها وانتظمت فى جامعة الأمم (١٩٣٤) وعقدت فى السنة التالية محالفتين عسكريتين مع تشيكوسلوفا كيا وفرنسا . ولكنها برمت فى الفترة التالية بالمساعى الفاترة التى تبذلها الدمقراطيتان الغربيتان لكبح جماح هتلر ، فلما عقد اتفاق ميونخ (١٩٣٨) بغير أن تدعى روسيا إليه بلغ برمُ روسيا حدود السخط ، ولذلك لما بدأت المفاوضات بين لندن وباريس من جهة وموسكو من جهة أخرى اصطدمت بعقبات كثيرة .

فاغتنم هتلر ور بنتروب هذه الفرصة ولا كا كل ما قالاه عن

الشيوعية فعُقد الاتفاق النازى السوفيتى فى أواخر أغسطس ١٩٣٩ ، وكان أقطاب الريخسفهر يحرضون عليه لسببين أحدهما إزالة خطر الحرب فى ميدانين وثانيهما الاعتماد على موارد روسيا الطبيعية . فكان عقده كسباً وقتيًّا لألمانيا ، وجعل نشوب الحرب أمراً لا مفر منه . ولكن ستالين لم يهمل الفرصة المتاحة له ، فأكمل تأهبه العسكرى لما كان فى رأيه أمراً لا مفرّ منه

— ٤ —

الموازنات التاريخية كثيرة المزالق ، إذا أريد بها استخراج أحكام عامة من موازنة بين حادثين بعينهما ، أو بين رجلين من الأفذاذ . فليس فى الوسع أن نستخرج حكماً تاريخيًّا أو حربيًّا عامًّا ، من المقابلة بين زحف نبوليون على موسكو فى شهر يونيو سنة ١٨١٢ ودخوله العاصمة الروسية فى سبتمبر ، وبين زحف هتلر صوبها فى يونيو كذلك من سنة ١٩٤١ وعجزه عن دخولها . ولكن ذلك لا يعنى أننا لا نستطيع أن نجنى فائدة ما ، من المقابلة بين الأحوال العامة فى العهدين — عهد نبوليون وعهدنا هذا .

فالموازنة هنا ليست بين حملة نبوليون و بين حملة هتلرعلى روسيا ، ولا بين شخصى نبوليون وهتلر ، بل بين الأحوال العامة والعوامل المتشابهة فى تاريخ أوربا الاجتماعى ، فى عهد نبوليون وعهدنا هذا

نشبت حرب أوربية عامة (١٧٩٢ — ١٨١٥) بعد انقضاء ثلاث سنوات على قيام الثورة الفرنسية . وكان اشتراك فرنسا فى الثورة الأميركية ضد بريطانيا قبيل ذلك، قد رفع قليلاً من منزلة الطبقة الحاكمة فى فرنسا ، إلا أن الفرنسيين كانوا قد هزموا هزيمة منكرة فى حرب « المائة سنة » مع بريطانيا ، وفقدوا امبراطورية كبيرة فى الهند وشمال أميركا الشمالية . وكانت حكومتهم مفلسة فى سنة ١٧٨٩ وطبقات الشعب العامة تستنكرها وتنقم عليها . وكان زعماء الفكر فيهم ، قد مضوا جيلاً كاملاً وهم يدعون إلى إصلاح منشآتهم السياسية والاقتصادية والدينية ، أى أنهم كانوا يدعون إلى انقلاب عام . وما دعا لويس السادس عشر « المجلس العام» إلى الانعقاد فى سنة ١٧٨٩ حتى قبض المجلس على الزمام . و بعد فترة قصيرة من الوحدة ، عقد فيها الرجاء على بعث الأمة بعثاً جديداً ، بأساليب الإصلاح السلمى ، اتجهت

الثورة إلى العنف ، فأسقط البيت المالك ، وانتقل السلطان رويداً إلى الجماعات المتطرفة (اليعقوبيين) ، وتخلل انتقاله ، ما نشهده عادة من أعمال الإرهاب فى مثل هذه الأحوال ، وما جاءت سنة ١٧٩٢ حتى كان الإرهاب موجهاً إلى أعداء الفئة الحاكمة فى الداخل ، وإلى أعداء فرنسا فى الخارج كذلك . فنشبت الحرب بين فرنسا والحلف النمسوى البروسى ، فى ابريل سنة ١٧٩٣ ، وامتد نطاقها حتى أصبحت حرباً ضد « الحلف الأوربى الأول » . وقد اشتركت فيه كل أوربا تقريباً ما عدا روسيا وتركيا ، ضد فرنسا الجمهورية . وكان الفرنسيون الذين دخلوا معمعة هذا النضال ، والحروب التى تلته ، مسيرين بعاملين :

أولاً — الرغبة فى تحرير الدول الأخرى من نير الاستبداد .

وثانياً — « فَرْنسة » هذه الدول ولو كان ذلك يقتضى ضمها الى فرنسا . ولم يكن بين رجال الثورة الفرنسية ، من يرى تناقضاً بين الغرضين ، لايمانهم بأن كل دولة تصبح جزءاً من النظام الفرنسى ، تكون دولة حرة ، وأن هذا الطريق هو الطريق الوحيد إلى الحرية.

لم يصب الفرنسيون نجاحاً فى سنتى ١٧٩٢ ، ١٧٩٣ فى الحرب وهددت باريس نفسها . ولكن تجريد الجيش الشعبى الكبير ،

وإدماج ضباط الجيش القديم فى الجيش الحديث ، والاستعانة بالعلماء والمخترعين والمهندسين ، وظهور فريق من القواد النوابغ — ولم يكن بونابرت إلا أحدهم وإن كان أعظمهم — أفضى إلى انقلاب ميزان القتال ورجحان كفة فرنسا . إلا أن هذا النجاح لم يكن مرده الأول والأخير الى قوة فرنسا بل كان جانب كبير من مرده الى ضعف خصومها ، وتمسكهم بأساليب الحرب القديمة وإحجامهم عن الاتحاد ضد الفرنسيين . والمؤرخون يعدُّون خمس محالفات أوربية أنشئت لمقاومة فرنسا بين سنة ١٧٩٢ وسنة ١٨١٥ . ولو حاول كاتب أن يضع فى جدول واحد مَنْ مِن الدول الأوربية كان مع فرنسا أو ضدها أو محايداً خلال هذه الفترة ، لكانت الصورة مضطربة ، ولخرج من بحثه هذا بحقيقة واحدة ، هى أن بريطانيا دون غيرها كانت ضد فرنسا خلال هذه المدة كلها إذا استثنينا الفترة القصيرة التى أعقبت صلح اميان سنة ١٨٠٢ . والواقع أن المحالفة الكبرى ضد فرنسا لم تعقد وقوة أوربا لم تحشد تماماً إلا فى سنة ١٨١٢ وبعدها .

وما تقلد بونابرت منصب القنصل الأول سنة ١٧٩٩ وعزز مقامه وأيد طائفة كبيرة من الاصلاحات التى بدىء فيها

سنة ١٧٨٩ حتى كانت الجيوش الفرنسية قد اكتسحت البلاد الواطئة وغزت ألمانيا وإيطاليا . ثم أقام نبوليون نفسه امبراطوراً وسيداً لأوربا . وكان عند ما بلغ أوجه قبل حملته على روسيا ، قد أحدث فى خارطة أوربا من التعديل ما يبعث على الدهشة .

فى قلب هذا النظام الجديد كانت فرنسا ، بعد تنظيمها تنظيماً جديداً . وفرنسا هذه كانت تشمل بلجيكا وهولندا والساحل الألمانى الى همبورج وشمال ايطاليا بما فيها تورينو وجنوى وبارما ومنطقتين أخريين وكان هو امبراطورها . ثم كان هناك الممالك التابعة يحكمها أعضاء أسرة نبوليون ـ مملكة ايطاليا وهى تشمل ما لم يضمّ الى فرنسا من ايطاليا الشمالية والوسطى ، ومملكة نابولى ، ومملكة اسبانيا واتحاد الرين ، ودوقية وارسو . وكانت سويسرا مستقلة ولكنها فى الواقع كانت تابعة . ويلى ذلك حليفات فرنسا وهى النمسا وبروسيا ـ بعد تضييق نطاقها ـ والدول السكندناوية . وأخيراً كانت روسيا مرتبطة بفرنسا بمعاهدة تلسيت . ولم يكن خارج هذا « النظام الفرنسى » فى قارة أوربا الا جزيرتا سردينية وصقلية يحميهما الأسطول البريطانى والبرتغال يحميها الجيش البريطانى الصغير بقيادة ولنجتن .

أما بريطانيا فكانت خارج هذا النظام ، ولم تنتظم فيه برضاها ولا أرغمت على الانتظام ؛ مع أن نبوليون حاول حشد جيش على ساحل المانش لإخضاعها . ولكن بعد معركة الطرف الأغر ابتعد شبح الغزو النبوليونى عن الساحل البريطانى ، ونبوليون نفسه انصرف عن طريقة الغزو إلى طريقة حصر بريطانيا بمنع أوربا من الاتجار معها ، حتى تصاب باضطراب اقتصادى يفضى إلى إذعانها .

والفرنسيون لم يفوزوا بالسيطرة على القارة الأوربية ، بفعل القوة الحربية المتفوقة لا غير ، بل كان لنبوليون أعوان فى كل بلد . نعم إنَّ الجماعات التى كانت ميَّالة إلى التعاون مع فرنسا كانت أقلية ، ولكنها كانت فى شمال إيطاليا وبلاد الرين أقلية كبيرة يحسب لها حساب . ويضاف إلى هذا أن الحكم النبوليونى فى الممالك التابعة ، أفضى إلى إصلاحات غير يسيرة ، استرضت جماهير الناس مدةً ما . وفى سنواته الأخيرة ، اعتمد على جنود من الإيطاليين والبولونيين والألمان وغيرهم . غير أن ذلك لم يغنه عن الاعتماد على عدد وافر من الفرنسيين فى إدارة البلدان التابعة لفرنسا وحفظ الأمن فيها ، وخاصة لأن بوادر البرَم

لم تختف من بلدٍ ما ، وفى أسبانيا لم تقبض الإدارة الفرنسية على ناصية الحال تماماً ، وقتاً ما .

بدأت مغامرة نبوليون الاسبانية في سنةِ ١٨٠٧ ، « لحماية أسبانيا من الإنكليز » ! وبدا أنها أصابت نجاحاً عندما توج يوسف بونابرت ملكاً فى مدريد . ولكن ثورة الشعب الاسبانى على الفرنسيين برغم سحقها بالقوة ، كانت الثورة الشعبية الأولى على السلطان الفرنسى فى أوربا . وكانت المقاومة الاسبانية المستندة إلى الجيش البريطانى — وهو لم يخرج من جنوب أوربا الغربى — فعَّالة فى حمل نبوليون على الاحتفاظ بطائفة من صفوة جنده فى اسبانيا وإنهاك هذه الصفوة . فلما أبى القيصر الروسى الاشتراك فى الحصر الأوربى ضد التجارة البريطانية ، وبدأ نبوليون حملته على روسيا ، ومزقت أوصال جيشـــه الامبراطورى فى الزحف والارتداد ، أشرف النظام الأوربى النبوليونى على نهايته ، إذ جمعت حكومات أوربا عزمها وحزمت أمرها على الاتحاد عليه . ولم يكن اتحادها هذا ميسراً ، لأن صيت نبوليون كان قد طبق الخافقين ، وكان يعد قوة لاتقهر ، وكان لا بد حتي بعد عودته مقهوراً من روسيا ، من توافر حذق الساسة البريطانيين ومنزلة

القيصر إسكندر ودهاء مترنيخ ، للفوز بانشاء « الحلف الكبير ». وكانت النتيجة ما سجله التاريخ عن تقلص ظل السيطرة الفرنسية ونزول نبوليون عن العرش ونفيه إلى جزيرة إلبا وعودته منها ، والفترة المعروفة باسم « فترة المائة يوم » ثم معركة واترلو.

كل هذا يشبه كثيراً مما توالى علينا من الأحداث فى بضع السنوات الأخيرة . ولوشاء الباحث ، لوضع محل « اليعقوبيين » فى الثورة الفرنسية « الحزب النازى » فى ألمانيا ، ومحل « شرطة الثورة » « كتائب الجستابو » ولوصف الجماعات الموالية لفرنسا فى إيطاليا وألمانيا بالطابور الخامس أو جماعة كويزلنج، ونظام نبوليون بالنظام الجديد ، ولقال إن صلح اميان فى سنة ١٨٠٢ كاتفاق ميونيخ فى سنة ١٩٣٨ أملتهما الرغبة فى ممالأة نبوليون وهتلر فى الحالين

ولكن هذا قليل الجدوى ولاحاجة بنا إليه ، فهتلر كنبوليون توسل بالقوة العظيمة المنطلقة من حركة ثورية ، لغزو معظم القارة الأوربية . وكلاهما واجه مشكلة عظيمة نواتها تنظيم فتوحاتهما وإنشاء دولة كبيرة تعلو على الدول القومية التى غزيت ، فترسيخ الغزاة وتتمكن تحكمهم . وقد أخفق نبوليون فى إخضاع بلد عظيم واحد ، هو بريطانيا ، وأخفق كذلك فى إنشاء تلك الدولة

الأوربية الخاضعة للسيطرة الفرنسية . فاذا مضت الموازنة بين الرجلين إلى نتيجتها المنطقية ، فهتلر سيخفق كذلك على طول المدى . وقد استغرقت المدة اللازمة لظهور إخفاق نبوليون ربع قرن من الزمان . فهل فى عهدنا عوامل طرأت على الاجتماع الأوربى ، من شأنها أن تبطل الموازنة التامة بين المصيرين ؟

قبل سنتين ونصف سنة بدا أن هتلر قد يتمكن من غزو بريطانيا فيقضى على القوة الحربية الأوربية الأخيرة التى اعترضت سبيل نبوليون ، وظلت تعترض سبيله . ولكنه أخفق ولا يحتمل أن يعيد الكرة . وحرب هتلر على الملاحة البريطانية الآن أشد خطراً من حرب نبوليون ، لأن بريطانيا أكثر اعتماداً على ما تستورده من مواد الطعام . ولكن معركة « المحيط الأطلسى » سائرة بوجه عام فى مصلحة بريطانيا مع أن خسارة الملاحة فى بحار الأرض ليست مما يستخف به . ويجب أن نضيف أن هتلر يجد فى الولايات المتحدة الآن خصماً كبيراً قوياً ، لم يتعين على نبوليون أن يواجهه . وجميع الاحصاءات والأنباء تدل على أن أميركا تسير سيراً حثيثاً عجيباً فى ميدانى التأهب الحربى والإنتاج الحربى الصناعى

وهناك عامل آخر . ففريق من الكتاب يرى أن الفرق الكبير بين عهد نبوليون وعهد هتلر ، هو أن التقدم فى صناعة الآلات الحربية الحديثة يمكّن فئة قليلة من الجنود المحتلة المسلحة بطائرات ودبابات ورشاشات ، منَ أن تبقى الشعوب المغلوبة على أمرها خاضعة لها ، فلا تتكرر الآن فى فرنسا أو غيرها من البلدان المغزوة ثورة أسبانيا أيام نبوليون وقتال العصابات فى بعض هذه البلدان مع ما يتجلى فيه من ضروب البسالة والوطنية عاجز عن إكراه الألمان المسلحين ، على إرخاء قبضتهم ، ما دام السلاح الحديث وصناعته وقفاً عليهم .

ولا ريب فى أن مقاومة من نوع مقاومة الإسبان انبوليون ، قد تكون شاقة فى هذه الأيام . فمن المتعذر مثلاً أن توزع الدبابات على الثوار سرًّا ، كما كانت توزع البندقيات وسائر الأسلحة الصغيرة . ولكن ؛ يجب أن نذكر أنه لولا تأييد الجيوش النظامية للمقاومة السلبية فى اسبانيا فى أيام نبوليون لما أجدت المقاومة الشعبية فى قهر نبوليون . والجيوش النظامية كانت حينئذٍ جيوش ولنجتن فى شبه الجزيرة الأيبيرية . وثورة الشعوب المغلوبة فى عهد نبوليون ، لم تشبَّ شبوباً قويًّا فعّالاً إلاّ بعد عودة نبوليون من

روسيا هزيماً . أما الآن فإن الروس يحاربون ببسالة عجيبة وبراعة فائقة ، وبريطانيا وأمريكا تمدانهم بالمعدات علاوة على مايصنعونه هم فى معاملهم . وجيش هتلر أصيب ، مادياً ومعنوياً إصابات كبيرة. وإذا تمكن الحلفاء من سيادة جو أوربا الغربية بطائراتهم، فالجيش الذى يقابل جيش ولنجتن ، يستطيع أن ينشئ له قواعد على البر الأوربى الغربى والجنوبى ، وعندئذ فقد تماثل الأحوال ، على الأرجح . ويجب ألا ننسى أن نشوء الصناعة الحديثة ، وتعقيدها ، واعتماد الجيوش عليها اعتماداً دقيقاً ، يجعل هذه الصناعة وتلك الجيوش عرضة لخسارة فادحة عن طريق تخريب يسير فى مواقع حيوية ، وهذا التخريب قد يتم عن طريق المدنيين فى البلدان المحتلة بغير ثورة كبيرة ، أو عن طريق المغيرات القاذفة .

والألمان بشر بوجه عام ، وهم معرضون للتأثر بعوامل الصداقة والحب والتراخى والملل ، فى البلدان التى يحمونها أو يحرسونها . وإذا كان اعتماد الألمان فى هذه الحراسة على المفتونين المتحمسين من شبابهم الهتلرى ، فمن يتقلد زمام الحكم فى ألمانيا نفسها إذا وزعت النخبة التى يعتمد عليها فى طول القارة وعرضها ؟؟ حتى إذا كان فى الوسع توزيع النخبة ، فهل تغيرت البواعث الأصيلة

فى طبيعتهم تغيراً يمكنهم من أن يمتنعوا زمناً طويلاً عن الحب والشهوة والصداقة وغيرها من العوامل التى أضعفت الحاميات الأجنبية فى جميع البلدان فى العصور السابقة ؟

ثم عامل ثالث . يقال إن رجال النازى يملكون أداة لم تكن متاحة لنبوليون ، فتمكنهم من الاحتفاظ بسلطانهم على الأمم المغلوبة. وهى أداة «الدعاوة». فالأسلحة الحديثة فى أيديهم تقضى على الثورة عليهم . والدعاوة الحديثة فى أيديهم تقضى على مشيئة الثورة . فمن سنتين كان هناك من يزعم أن الألمان هم زعماء « ثورة الجماهير » فى أوربا ، وأن الجماهير فى كل أمة أوربية تستعدُّ للترحيب بهم لأنهم يرون فيهم منقذيهم من النظام القديم ، وأن جميع العادات والتقاليد والمثل الاجتماعية والثقافية القومية قد أصبحت من مخلّفات الماضى . ومع ذلك نجد أن مشيئة مقاومة النازى يشتد ساعدها و يتسع نطاقها يوماً فيوماً من بلاد نروج إلى يوغسلافيا ومن فرنسا إلى بولونيا . وهذه المشيئة قومية لا ريب فى ذلك . والدعاوة سلاح ذو حدين ، للنازى أحدهما لا غير . ومهما يفعل النازى فإنهم حيال بعض البلدان المحتلة أو غيرها أعجز مما كان نبوليون حيال البروسيين . بل لا ريب فى أن دعاوة

الفرنسيين القائمة على مبادىء الثورة الفرنسية الكبرى ومبادىء الحرية والمساواة والإخاء فى عهد نبوليون كانت أفعل جداً من كل ما يقوله جوبلز عن النظام الجديد .

من الجائز أن يتمكن الألمان ، من استئصال شأفة المقاومة فى البلدان المحتلة ، بممارسة تجويع الجماهير وإعدام الزعماء والمفكرين وما أشبه من أساليب القسوة والإفناء . ولكن البشر قادرون فى أشد الأحوال مشقة وقتاماً على أن يقاوموا مقاومة قد لايتصورها العقل ، لأنها نابعة من أعماق الفطرة وغريزة البقاء .

قال روشننج إن هتلر لايستطيع أن يقف عند حدٍّ ما ، وإنهُ سيمضى إلى أن يُصاب الألمان بالاعياء . وقد يكون هذا الحكم صائباً . فنبوليون، لم يقف حتماً عند حدٍ قبل فوات الأوان. ولكن حتى اذا توقف هتلر أو خلفاؤه عند حد فتوحاتهم الحالية وحاولوا أن ينشئوا من هذه البلدان دولة كبرى ، لما كان نجاحهم محتملاً . فالحكم على طول المدى يقوم على « القبول والعادة » . والقبول غير محتمل ، والعادة لا تفرخ كالفطر ، بل تربى وترسخ زمناً طويلاً ، ويجب أن تكون تربيتها فى أحوال يرضى عنها المحكومون . ولا يبدو أن بريطانيا والولايات المتحدة وروسيا

ستتيح لألمانيا فرصة لتربية شعوب اوربا على التسليم بالنظام الجديد . ومما لا ريب فيه أن روسيا وبريطانيا لم تتيحا لنبوليون مثل هذه الفرصة مع ان سلطانه ظلَّ قائماً مدى خمس عشر سنة .

— ٥ —

هل تستخرج الدولُ المتحدة العبرة من أحداث الزمان ، فتنشىء بعد الظفر سلاماً سداهُ « ضمان السلامة المشتركة » ولحمتهُ « ضمان العدل الدولى » و نتيجتهُ العامة « الرخاء المشترك » فيتسق فى العالم الجديد ، التنظيمُ السياسىُّ والاقتصادى مع حقائق العمران ؟ ليس فى وسع الباحث أن يجيب الآن عن هذا السؤال إلا بكلمة « الرجاء » الذى تعزِّزهُ بعض الدلائل . ولكنهُ يستطيع أن يقطع بأنهُ إذا لم يتمَّ توحيد العالم بالتعاون فمن المحتمل أن تساق الإنسانية مرة أخرى بقربانها إلى مذبح المرّيخ ، وقد يتم التوحيد حينئذ بالتحكم .

ذلك بأن الاخفاق الذى مُنى بِهِ أعظم وأنبل مشروع دولى فى عصرنا — جامعة الأمم — لا يغيِّر مثقال ذرّةٍ من طبيعة العمران فى هذا العصر . فالاجتماع الدولى من الناحيتين الصناعية

والاقتصادية واحدٌ لا يتجزأ . وأعضاؤهُ ، لايستغنى أحدهم عن الآخر . ويعتمد بعضهم على بعض في ألف ناحية وناحية .

خذ مسألة السفر . فالسفراء البريطانيون كانوا فى سنة ١٨٣٠ يستغرقون فى رحلتهم من لندن إلى روما ثلاثة عشر يوماً وهو الزمن الذى كان يستغرقهُ رسل يوليوس قيصر قبل الفى سنة ، فى الرحلة بين الحاضرتين . وكان المسافر من برلين فى سنة ١٨١٢ لا يبلغ ڤينا إلا فى خمسة أيام ، وشمالى إيطاليا إلا فى عشرة ، وأسبانيا إلا فى خمسة عشر يوماً ، وشمالى إيطاليا إلا فى عشرين وبحر قزوين إلا فى شهر كامل .

وفى سنة ١٩١٣ أى من ثلاثين سنةً تماماً كانت سرعة الطائرة ١٢٦ ميلاً فى الساعة فبلغت ١٦٢ ميلاً فى ١٩١٩ و٢٢٢ ميلاً فى ١٩٢٢ و٤٤٠ فى سنة ١٩٣٨ والرحلة الجوية الآن بين شمالى أميركا وانكلترا لا تستغرق أكثر من يومين على الأكثر ، والرحلة من القاهرة إلى وشنطن لا تستغرق أكثر من أربعة أيام إذا أحسن تنسيق مراحل السفر .

وسرعة الرحلة ، إنما هى ناحية واحدة من عالم وحّدته منتجات الصناعة وآيات العلم ، ويساوقها بل يفوقها التقدم العظم

فى الاتصال الذهنى من طريق المخاطبات والاذاعة ونقل الصور والمرئيات . فالمرء فى هذا العصر لا يكتفى بتناول أخباره وآرائهِ من الصحف المطبوعة ، بل يرغب كذلك فى أن يصغى إلى الملوك والرؤساء وأقطاب العمران ، فى حجرته أو حتى فى خيمتهِ . وهو يعد مخاطبة من شاء فى كل مكان على سطح الأرض أمراً مألوفاً. ولكنه قلما يفكر ، حين يدير مفتاح المذياع ، أو يرفع سماعة التلفون ، فى أن فى هذا الجهاز عنصر الكروم من روديزيا أو روسيا أو تركيا ، وعنصر الكوبلت من الكونجو البلجيكى ، والنيكل من كندا والأنتيمون من الصين أو البلجيك أو المكسيك ، والقصدير من جزائر الهند الشرقية أو بوليفيا ، والمطاط من مالايا ، والحرير من الصين أو اليابان ، والميناء من زيلندا الجديدة ، والقنب من الفيلبين أو الهند . و إذا كان يعيش فى مدينة كبيرة ، فإنه لا يفرغ طوال نهاره وليله من الاستمتاع بأشياء ذات منفعة أو ذات جمال ، مردها إلى أنه عضو فى مجتمع تتعدى حدوده الجبال والبحار . وهو مجتمع يشمله نظام اقتصادى يتيح للناس وللاشياء وللأفكار ، الانتقال فى إبان السلام ، انتقالاً حرًّا سريعاً و بغير نفقة تذكر ، وهو نظام يضيق ذرعاً

بالحدود والقيود الضيِّقة ، وهى ترهقه وتحد من نموه ونفعه .

والخطر يحيق بما يعَدُّ عناصر الحياة المتحضرة فى هذا العصر ، لأن الناس ينعمون بثمار هذا النظام العالمى ، بغير أن يوسعوا آفاق نظرهم وفكرهم ، حتى تستشرف العالم . فهم يستمتعون بثمار الوحدة العالمية فى الاقتصاد والصناعة والعلم ، ولكنهم يحتفظون فى صميم قلوبهم وعقولهم بنزعتهم الوطنية الضيقة فيؤيدون مشروعات الرخاء القومى ، والسلامة القومية ، والتوسع القومى ، معتقدين أنهم بذلك أدنى إلى التمتُّع وحسن الحال . وليس لباحث اجتماعى أن ينكر عليهم حق الاختيار ، ولكنَّ لهُ ، بل عليه أن يبصِّر بعواقبه .

وأخطر عواقبه فوضى عالمية ، تتنافى وأصول العمران الحديث الذى وحَّدتهُ آيات الصناعة والعلم ، وقد لا يمضى جيلٌ آخر من الزمان قبل أن تحسم المسألة . و إذا دعى الناس إلى الاختيار ، بين الفوضى والنظام اختاروا النظام حتماً . ولـكن ما لا يؤثرهُ العقل والرشد بغير اضطرار وعلى أساسٍ من التعاون ، قد يفرض فرضاً بحد سيف يسايره قلم الداعية المسموم وسوط المرهب .

فالمسألة التى يواجهها العالم الآن ، ليست : هل تحقق الوحدة

العالمية ، فتحقيقها مفروغ منه . بل : من يحققها ؟ وهناك فريقان يتنازعان هذا الشرف . أحدهما ينوى — إذا أتيح له — توحيدها بالقوة والتحكم . والآخر بالتعاون . ولا يلوح الآن ، أن الفريق الأول سيمكن مما يريد هذه المرة . ولكن هل يمضى الفريق الثانى على ضوء العقل وهديه إلى نهاية المسير ؟ فقد أتيحت الفرصة لهذا الفريق بعد الحرب العالمية الأولى ، فضيِّعت . ولعل الذين أتيحت لهم الفرصة ، لم يكونوا خليقين بها . وشرُّ هزيمتهم لم يكن منشؤهُ مما أصيبوا به من ويلات القتال ورزاياه مع فداحتها ، بل مما نشأ عن وهم مسيطر على بعضهم وهو أن السلامة والرخاء يتجزآن . فإذا كانت محن السلام المسلح فى الفترة التى سبقت نشوب هذه الحرب، ومحن هذه الحرب فى جميع مراحلها ، قدأقنعت الشعوب وقادتها ، بأن سلامة كل دولة جزء لا ينفصل عن سلامة كل دولة أخرى ، وبأن رخاء كل دولة جزء من رخاء الدول جميعاً ، وبأن لا خيار بين الوحدة والفوضى ، ولا حالة متوسطة بين الوحدة بالتعاون والوحدة بالتحكم ، فقد يكون فى هذا الإدراك منجى للانسانية من الانسياق ثانية الى مذبح المريخ

ليس هذا الكتاب تاريخاً للحرب العالمية الثانية ولا هو بحث واف فى مقدماتها ، ولكن ما فيه لا ينفصل عن أصولها وعواقبها ، وهى جميعاً من المسائل التى تهم بل يجب أن تهم كل مثقف وكل مثقفة . وكثير مما فيه ، من الآراء المتداولة التى تقع عليها فى المراجع وفى مناقشة أصحاب الرأى . فليس فى صفحة من صفحاته إسناد ، ولكنى أرى وجوب الإشارة إلى المؤرخين برنتن (جامعة هارفرد) وبيول (مجلس الشئون الخارجية) ونفنز (جامعة كولومبيا) ولاسكى (جامعة لندن) وشومان (كلية وليمز) ورووشننج ، فقد أفدت منهم واستندت إليهم فى غير صفحة واحدة من صفحاته .